الكويت في عهد

محمد بن صباح الصباح

الحاكم السادس (1892 - 1896)

دار سعاد الصباح
للنشر والتوزيع

سعاد محمد الصباح

الناشر

دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع

ص ب : 27280 – الصفاة

الرمز البريدي : 13133

الطبعة الأولى 2019

حقوق الطبع محفوظة للناشر

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه أو ترجمته بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر .

الترقيم الدولي: 978-99906-2-101-3

* لوحة الغلاف بريشة الفنان عبدالرسول سلمان .

الكويت في عهد
محمد بن صباح الصباح

الحاكم السادس (1892 - 1896)

سعاد محمد الصباح

نوفمبر 2019

دار سعاد الصباح
للنشر والتوزيع

إهداء

إلى ذكرى رفيق الدرب زوجي وصديقي ومعلمي

الشيخ عبد الله مبارك الصباح

أحد أهم بناة نهضة الكويت الحديثة

الذي أوصاني بالبحث في تاريخ آل الصباح

وتوثيق دورهم في بناء الكويت وتطورها واستقرارها

سعاد

إهداء

إلى دائرة الضوء في حياتي

والدي

الشيخ محمد صباح محمد الصباح

أهديك تاريخ جدك

الشيخ محمد صباح الصباح

سعاد

لماذا هذا الكتاب؟

تستمد الشعوب من تاريخها عناصر قوتها وتماسكها الاجتماعي وإرادتها المشتركة في مواجهة الصعاب والشدائد، ولذلك اهتممتُ بالكتابة عن الشخصيات التي أثّرت في تاريخ الكويت، فأصدرتُ ثلاثة كتب؛ أولها عن الشيخ عبدالله مبارك الصباح، والثاني عن والده الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت السابع، والثالث عن الشيخ عبدالله بن صباح الصباح الحاكم الخامس للكويت، ثم هذا الكتاب عن الشيخ محمد بن صباح الصباح حاكم الكويت السادس.

وتوضِّح صفحات هذا الكتاب العلاقة الوثيقة التي جمعت بين أهل الكويت حكّاماً ومحكومين، وأن حُكْم الكويت اتّسم بروح التشاور والتسامح، وهو ما أعطى لتاريخها نكهة خاصة تميّزت بها عن الآخرين.

وإنني أدعو الله أن يمكّنني من استكمال الكتابة عن حكّام الكويت الذين ثبّتوا أركان الحكم والمجتمع، وأرسوا المبادئ التي تهتدي بها الكويت حتى يومنا هذا.

سعاد محمد الصباح

المقدمة

موضوع هذه الدراسة هو الشيخ محمد بن صباح الصباح (1838 – 1896)، وهو الحاكم السادس لإمارة الكويت، والذي تولى حكمها من عام 1892 إلى عام 1896[1]. أي أنه حكم الكويت أربعة أعوام إلا قليلاً. وتعتبر فترة حكمه من أقصر الفترات التي تولاها أحد شيوخ الكويت خلال القرن التاسع عشر، وذلك مقارنةً بسلفه شقيقه الأكبر الشيخ عبدالله الحاكم الخامس الذي تولى الحكم من عام 1866 إلى عام 1892، أي ستة وعشرين عاماً، وجدّه الشيخ جابر الحاكم الثالث للكويت الذي امتدت فترة حكمه من 1814 إلى 1859 أي خمسة وأربعين عاماً. وإن كانت تقترب من فترة حكم والده الشيخ صباح التي استمرت سبع سنوات فقط من 1859 إلى 1866.

والهدف الأساسي من هذه الدراسة تقديم صورة عن حياة الكويت والكويتيين خلال هذه المرحلة من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وعلاقاتها الخارجية التي اهتم بها الشيخ محمد. وذلك باعتبار أن هذه الفترة هي حلقة الوصل بين فترة حكم الشيخ عبد الله الثاني الأخ الأكبر له، وفترة حكم الشيخ مبارك شقيقه الأصغر التي امتدت من 1896 إلى 1915.

ومن مراجعة الكتب والبحوث التي تناولت تاريخ الكويت، يلاحظ

1- 25 ذو القعدة 1313 هـ وهذا التاريخ الهجري هو التاريخ الصحيح، وليس 17 مايو كما تذكر بعض المصادر وسوف يتم شرح هذه النقطة في الفصل الأول.

أنها لم تركز على هذه المرحلة، وأن التناول جاء عاماً وغير تفصيلي، وأنها تزخر بالبيانات المتناقضة والمتعارضة دون إيراد الأدلة التاريخية عليها، وأنها خلطت ما بين حقائق الأمور والإشاعات التي ترددت في تقارير القناصل الأوروبيين في بغداد والبصرة، والتي لا أساس لها.

وقد تناول المؤرخ الهولندي ب. ج. سلوت في كتابه عن الشيخ مبارك الذي صدر بالإنجليزية عام 2005 تضارب المعلومات وإطلاق الأحكام على أحداث هذه الفترة، وانتقد كثيراً من الروايات المتداولة في هذا الشأن من خلال تمحيص دقيق للوثائق والمراسلات الدبلوماسية[1]، ووصل إلى «أن القول بأن محمد كان حاكماً ضعيفاً مثلما يقول دكسون. . . هو قول لم تؤكده المصادر المعاصرة»[2]. وقام سلوت أيضاً بتدقيق ما يتردد حول انحياز الشيخ للدولة العثمانية بقوله: «ليس هناك ما يدل على أن محمد كان يميل للأتراك ويقف في صفهم، كما أن مجرد زيارة واحدة من محمد للبصرة في 1894 لا يمكن أن تبرر هذا الأمر»[3].

وتعرض الصفحات التالية لصورة الحياة في الكويت خلال هذه الفترة، ولأهم الأحداث والتطورات التي شهدتها، وهي كثيرة وعديدة ومهمة، عسى أن يكون فيها ما يزيد الفهم بتاريخ الكويت، وإعطاء كل ذي حق حقه.

1- عمل المؤلف مديراً للأرشيف الهولندي، ويعتبر كتابه أحدث وأهم دراسة عن هذه الفترة، فقد اعتمدت على دائرة واسعة من الوثائق البريطانية والعثمانية والفرنسية والألمانية والروسية، إضافة إلى الكتب العربية.

2- ب.ج. سلوت، مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة 1896 - 1915، ترجمة السيد عيسوي أيوب (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2008)، ص 106.

3- المرجع السابق، ص88.

إن تاريخ أي بلد أو مجتمع هو تاريخ الشعب وعموم الناس، والحاكم وكبار المسؤولين يستمدون مكانتهم في التاريخ بقدر ما يخدمون شعب بلادهم ويحققون لبلدهم الازدهار والأمن والاستقرار، وقد كان ذلك هو نهج حكام الكويت الذين حرصوا على استقلال بلادهم في مواجهة الدولة العثمانية والقوى الأوروبية الساعية لفرض النفوذ والسيطرة في القرن التاسع عشر. وعلى الله قصد السبيل..

سعاد محمد الصباح

أكتوبر 2019

المبحث الأول

سيرة حياة

وُلد الشيخ محمد بن صباح بن جابر بن عبدالله بن جابر الصباح في عام 1838، وتولى إمارة الكويت خلال الفترة من 29 مايو 1892 إلى 7 مايو 1896، وذلك خلفاً لشقيقه الأكبر الشيخ عبدالله الثاني[1]. وكان له -إضافة إلى شقيقه الشيخ عبدالله- ستة إخوة من الذكور، هم: جراح ومبارك وأحمد وجابر وعذبي وحمود. ومن المهم هنا تسجيل أن الإخوة محمد وجراح ومبارك وعذبي كانوا أشقاء، ووالدتهم هي السيدة لولوة بنت محمد بن إبراهيم الثاقب، إضافةً إلى شقيقتهم حبابة. ثم خلفه شقيقه الأصغر الشيخ مبارك الذي استمر حكمه من 1896 إلى 1915 أي تسعة عشر عاماً.

لا بد أن نتوقف -بادئ ذي بدء- أمام انتقال الحكم من الشيخ عبدالله إلى أخيه محمد، وذلك لأن تقاليد وراثة الحكم في الكويت حتى ذلك الوقت كانت تتم بطريقة رأسية أي من الأب إلى الابن: تولى إمارة الكويت الشيخ صباح بن جابر (صباح الأول) 1752 - 1776 وهو الشيخ المؤسس لإمارة الكويت، وخلفه نجله الشيخ عبدالله بن صباح بن جابر (عبدالله الأول) 1776 - 1814، فنجله

1- تولى حكم الكويت خلفاً لوالده الشيخ صباح الثاني في 16 مايو 1866 الذي حكم من 31 يوليو 1859، وتوفي عن عمر يناهز 82 سنة.

الشيخ جابر بن عبدالله الصباح (جابر الأول) 1814 – 1859، ثم نجله الشيخ صباح بن جابر (صباح الثاني) 1859 – 1866 ثم أنجاله الشيخ عبدالله بن صباح (عبدالله الثاني) 1866 – 1892، فالشيخ محمد.

ففي عهد الشيخ عبدالله اختار شقيقه الشيخ محمد نائباً له في حياته، وكلفه كثيراً من مهام الحكم، مع أنه كان له من الأبناء خليفة[1]، وجابر[2]، إضافة إلى شيخة، وهيا، وفاطمة[3] من البنات.

ونلاحظ أيضاً أن الشيخ محمد تولى الحكم وهو في الرابعة والخمسين من عمره، أي أنه كان رجلاً عركته الأحداث وصقلته خبرات معاونة شقيقه الشيخ عبدالله في إدارة شؤون الكويت، فقد كان ساعده الأيمن، وينوب عنه أثناء غيابه. والأرجح أن الشيخ عبدالله وجد في شقيقه محمد الشخصية القادرة على إدارة الكويت بعد وفاته، وعلى الحفاظ على كيانها والاستمرار في السياسات التي اتبعها على مدى ربع قرن من الزمان، وحاز هذا الاختيار على موافقة آل الصباح والأعيان الذين بايعوه حاكماً على الكويت.

فضلاً عن ذلك، من الضروري التدقيق وإعادة النظر في التاريخ الميلادي المتداول لوفاة الشيخ محمد وهو 17 مايو. وتكشف مراجعة الكتب التي تناولت هذه الفترة عن اختلاف المؤرخين والباحثين بشأن هذا التاريخ، فذكر البعض السنة الميلادية 1896 دون ذكر الشهر أو اليوم مثل خير الدين الزركلي ود. ميمونة الخليفة ومحمد

1- أنجب عبدالله وعلي وسبيكة.

2- أنجب عبدالله وهيا.

3- بوابة الشيخ نايف أحمد عبدالله الصباح، شجرة عائلة الصباح.

حسن العيدروس[1]. واقتصر البعض الآخر على ذكر السنة الهجرية فقط 1313 كراشد الفرحان[2]. وأشار فريق ثالث إلى الشهر الميلادي مايو 1896 دون تحديد اليوم مثل لوريمر وسلدانها وسلطان صالح الأصقة والسيد رجب حراز ودكسون في (كتاب الكويت وجاراتها) وسلوت[3].

وأورد فريق رابع التاريخ الهجري كاملاً، وهو 25 من ذي القعدة 1313 دون ذكر التاريخ الميلادي المقابل له مثل أمين الريحاني ويوسف بن عيسى القناعي وعبدالعزيز الرشيد وعبد الله خالد الحاتم وعارف مرضي الفتح[4]. أما الذين حددوا التاريخ الميلادي، فقد أشار الجزء الأكبر منهم إلى 17 مايو مثل دكسون في كتابه عرب الصحراء وزهرة دكسون وبوندا ريفسكي وسلوى الغانم[5]، وهو نفس التاريخ المسجل على موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت. بينما ذكر سيف مرزوق الشملان أن التاريخ هو 18 مايو[6].

ولاحظ سلوت أن تاريخ 17 مايو لا يمكن أن يكون صحيحاً لأنه توجد تقارير عثمانية مؤرخة يومي 10 و11 مايو أشارت إلى أن الوفاة

1- الزركلي ص 70، د.ميمونة الخليفة ص227، العيدروس ص62. وسوف تتم الإشارة المرجعية كاملة لكل كتاب في الهوامش التالية وقائمة المراجع.

2- الفرحان ص69.

3- لوريمر ص 1524، سلدانها ص30، الأصقة ص 104، حراز ص171، دكسون ص 129، سلوت ص 95

4- الريحاني ص 658، القناعي ص 25، الرشيد ص 144، الحاتم ص140، مرضي الفتح ص247.

5- دكسون ص 341، زهرة دكسون ص26، خزعل ص ص 159 - 160، بوندا ريفسكي ص 92، الغانم ص 1، وجدير بالملاحظة أن أبو حاكمة سجل التاريخ الهجري صحيحاً ثم ذكر يونيو 1896، أبو حاكمة ص 307.

6- الشملان، ص 140.

تمت يوم 8 مايو[1]. ونضيف إلى هذا أن هناك مراسلات دبلوماسية بريطانية مؤرخة في 14 مايو تشير إلى حادثة الوفاة [2]. وانفرد خلف الشمري بذكر أن تاريخ الوفاة هو 8 مايو[3]. بينما تشير قواعد البيانات الموجودة على شبكة الإنترنت إلى أن التاريخ الميلادي المقابل للتاريخ الهجري ليوم 25 ذو القعدة 1313 هو 7 مايو 1896.

تسلم الشيخ محمد حكم الكويت بعد فترة طويلة من حكم الشيخ عبدالله، اتسمت بالاستقرار والتطور الهادئ في حياتها الاجتماعية والاقتصادية، وبالحفاظ على الاستقلال في إدارة شؤونها الخارجية وعدم الارتباط بالتزامات تعاقدية مع بريطانيا الدولة الساعية لتوسيع نفوذها في الخليج أو أي دولة أوروبية أخرى، وعدم السماح بوجود عسكري أو إداري عثماني فيها. وسعى الشيخ محمد إلى الاستمرار على خطى شقيقه الأكبر.

أولاً- نشأته وسماته الشخصية

لا نعرف كثيراً عن السنوات الأولى لنشأة الشيخ محمد وطفولته، ولكن من الأرجح أنه تابع عن قرب نهج أبيه الشيخ صباح في الحكم،

1- سلوت ص 95.

2- Extract from the Diary of Assistant Political Agent and Consul Bussarah 1896 May 14. National Archive Record، UK، FO 602/2. No.102، 103،104.

3- خلف بن صغير الشمري، المستودع والمستحضر في أسباب النزاع بين مبارك ويوسف الإبراهيم 1896-1906. دراسة أكاديمية مجازة منقحة ومعدلة (الكويت: دون ناشر، 2006) ص 53. وورد هذا التاريخ أيضاً في مؤلف F. Frederick Anscombe. The Ottoman Gulf. The Creation of Kuwait، Saudi Arabia، and Qatar. New York: Columbia University Press، 1997 P.92

وقد تعلم فنون الحكم والإدارة في سنوات حكم شقيقه الشيخ عبدالله. وفي شبابه، عاون شقيقه في عدد من الأمور المتعلقة بشؤون الحكم، ويروي عبد العزيز الرشيد عن واقعة جديرة بالتسجيل حدثت في عهد الشيخ صباح -والد الشيخين عبدالله ومحمد- وهي أن أحد العبيد المقربين من الحاكم واسمه عنبر عبد الأمير والذي كانت مهمته تحصيل الرسوم المفروضة على القوافل التجارية أهمل إهمالاً بالغاً في الإشراف على إحدى القوافل التي حملت كثيراً من أموال الكويتيين وهي متجهة إلى نجد، وكان أحد أصحاب هذه الأموال عبد الله آل العنجري -وكان بيت العنجري (أو العنقري) من العائلات النجدية الأصل التي قدمت مبكراً للإقامة في الكويت، وسكنت في حي الوسط، وكان عبدالله من أبرز أثرياء البلد ووجهائها- وعندما خاطب عبد الله العبد بهذا الشأن لم يجد منه استجابة، بل «أفضى الأمر إلى التسابب الخشن بين الاثنين، وولى العبد ومرجل الغضب يغلي بصدره»[1]، وانتهز العبد أول مناسبة وجد فيها عبد الله بمفرده، فانهال عليه ضرباً بالعصا وكال له السباب والشتائم، حتى أوقعه على الأرض من شدة الألم.

وعندما علم وجهاء الكويت بذلك شعروا بالإهانة التي لحقت بصاحبهم، فذهبوا لمقابلة الشيخ صباح، وطلبوا منه نفي العبد من البلد كرد اعتبار لهم، فلم يوافق الشيخ وقال: «لكم علي عزله من وظيفته، ولكم أن أضربه وأزجه في السجن»[2]. وإزاء هذا الرفض،

1- عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، طبعة منقحة. وضع حواشيه وأشرف على تنسيقه يعقوب عبد العزيز الرشيد (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1978)، ص 131.

2- المرجع السابق.

غضب التجار والأعيان غضباً كبيراً، وشعروا بالإساءة إليهم، وقرروا مغادرة الكويت والانتقال إلى مكان آخر، وهو تصرف كان معروفاً في تلك الأيام، وكم من عائلات كبيرة وأثرياء انتقلوا من بلد لآخر. تابع الشاب الشيخ محمد بن صباح هذه التطورات، وأدرك الآثار السلبية على بلده من هجرة ثلاثين من الأثرياء، فاقتص من العبد على الفور وانتهت الأزمة. وتشير هذه الواقعة إلى قوة شكيمة الشيخ محمد وقدرته على حسم الأمور بالطرق التي كانت معروفة وقتذاك.

وفي عام 1868، نشب صراع على السلطة في البحرين بين الأخوين محمد وعلي آل خليفة، وذلك عندما قام علي بالاستيلاء على الحكم عنوة، مما أدى إلى مغادرة محمد البحرين ولجوئه إلى الكويت، وطلب مساعدة الشيخ عبد الله في استعادة حقه، فاستجاب لطلبه، وأرسل شقيقه الشيخ محمد إلى البحرين ومعه رسالة للشيخ علي يعاتبه فيها على ما وقع منه، محذراً إياه من عاقبة الانقسامات والانشقاقات في داخل أسرة آل خليفة، وناصحاً له بأهمية إعادة الأمور إلى نصابها وأن يتنازل لأخيه عن الحكم لأنه أحق به منه.

سافر الشيخ محمد إلى البحرين كمبعوث سلام ووسيط خير بين الأخوين، فقابل الشيخ علي وسلمه الرسالة. وتم التشاور مع عدد من شيوخ البحرين وانتهى الأمر بنجاح مهمته وموافقة الشيخ علي على عودة شقيقه الشيخ محمد لتولي الحكم. وكان لنجاح الشيخ محمد في هذه الوساطة وقع طيب في البحرين والكويت. واعترافاً بدور كل من الشيخين عبدالله ومحمد الصباح في لم شمل أسرة آل خليفة فقد دعاهما الشيخ محمد للسفر معه إلى البحرين لتوليه مهام

الحكم حسب الاتفاق، فسافر الشيخان على رأس وفد من أعيان الكويت، وكانت المفاجأة التي عرفها الجميع عند وصولهم إلى البحرين هي تراجع الشيخ علي عما التزم به بشأن تنازله عن الحكم لأخيه، فقام الشيخ محمد آل خليفة بشكر الشيخين عبد الله ومحمد على التوسط، ورحل إلى «دارين» حيث جهز جيشاً هاجم به قوات أخيه، ونجح في هزيمته واسترجع حكم الإمارة منه[1].

وفي أبريل 1870، زارت الكويت السفينة الحربية الهولندية «كوراكاي» بقيادة بوير، وذلك ضمن جولة لها بموانئ الخليج وعلى متنها كون فان هوجر وورد القنصل العام الهولندي الجديد في بوشهر، وصعد الشيخ محمد نائباً عن شقيقه حاكم الكويت إلى سطح السفينة لتحية القنصل العام الهولندي وقائد السفينة، واطلع على التجهيزات التي توجد في هذه السفن الحربية الحديثة.[2]

وفي عام 1871 اشترك الشيخ محمد في دعم الحملة العسكرية العثمانية التي تعرف أحياناً بحملة مدحت باشا بهدف استعادة السيطرة على القطيف والإحساء، وكان هو الشخص الذي قام بتصريف أمور الكويت في الفترة التي تغيّب فيها شقيقاه: الأكبر الشيخ عبدالله الذي كان على رأس أسطول بحري كويتي كبير لدعم الحملة، والأصغر الشيخ مبارك الذي قاد براً القوات الكويتية المشاركة فيها. ونبعت أهمية الدور الذي قام به الشيخ محمد من أن الكويت كانت مركزاً للإمدادات العسكرية وتموين الجنود. وكافأته الدولة العثمانية على هذا الدور بمنحه الوسام المجيدي في 10 يونيو من نفس العام. كما

1- المرجع السابق، ص136.

2- سلوت، مرجع سابق، ص 62

سافر الشيخ محمد إلى القطيف والإحساء في أواخر عام 1872، وذلك لكون الكويت «تسهم بصورة مستمرة بإرسال الجند والتموين منها إلى تلك الديار»[1]. وحرص الشيخ عبدالله على إشراك شقيقه ونائبه محمد في إدارة علاقات الكويت مع السلطات العثمانية. وفي عام 1874، قام المسؤولون العثمانيون بالتعدي أو بتشجيع آخرين على التعدي على أملاك آل الصباح في مزارع الفاو، فأرسل الشيخ عبدالله وشقيقه محمد خطاباً إلى الصدر الأعظم يستوضحان فيه عن الاعتداءات التي أصابت أملاك آل الصباح في الفاو، والتي تعرضت وقتذاك لعمليات استيلاء من جانب والي البصرة وبناء معسكرات للجنود فيها، مشيرين إلى عدم تجاوب ولاة العراق معهم لحل هذه المشكلة. وذكّر الشيخان عبدالله ومحمد بالعلاقة الودية التي تربط الكويت بالدولة العثمانية والخدمات التي قدماها للدولة، والأوسمة والعطايا التي حصلا عليها مقابل هذه الخدمات[2].

وأشار الشيخان إلى العلاقة القديمة بين الكويت ومنطقة الفاو، فكتبا عن «تشبث أجدادنا بإعمار الفاو وزراعته»، والأموال الكثيرة التي أنفقت من أجل إصلاح هذه الأرض وزراعتها، وأنه «بناء على ما صدر من أمر بخصوص بناء استحكام بالفاو، وصل العسكر وبدؤوا بالعمل وجملة من الفلاحين من المناطق المذكورة دون أن يسألنا أحد، والحال أن المُلك ملكنا وليس لنا شريك ولا مجاور،

1- د. أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث 1750 - 1965، (الكويت: ذات السلاسل، 1968)، ص257.

2- مخلد بن قبل رابح الحريص المطيري، «علاقات الكويت السياسية بالدولة العثمانية 1113 - 1342/ 1701 - 1924»، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم التاريخ بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم 2012، ص 185.

وقد سألنا حكومة البصرة عن هذا العمل ومقدار الأراضي التي يراد تسويتها وأخذها، ولم يعلمنا أحد عن ذلك، وبحسب مسموعنا من الخارج فإن الذي يريدون العمل به مسافة ساعتين (الإشارة إلى مساحة الأراضي) فإذن ما يبقى من الملك شيء. وبناء عليه وجب أن نعرض هذا الحال، فحاشا للعدالة السنية أن تقبل بإتلاف ملك اشتغلنا به سنين عديدة». وناشد الخطاب الصدر الأعظم التدخل لوقف هذا العمل[1]، وهو ما لم يحدث، واستمرت الأزمة حتى نهاية ثمانينيات القرن.

امتلك الشيخ محمد بغلة «السالمي» التي عملت بالتجارة مع الهند، ويوضح ذلك الإقرار الذي كتبه يوسف بن عبدالعزيز الجوعان في 23 أكتوبر 1883، والذي ذكر فيه أنه أمد البغلة «المنصوري» التي امتلكها عبدالله بن نصف بكميات من التمور تماثل تلك التي أمد بها البغلة السالمي المملوكة للشيخ محمد الصباح، وذلك قبل إبحارهما من بندر البصرة إلى الهند لبيعها هناك، وتعهده بتحميل السفينتين بالأخشاب والعطارة من الهند قبل العودة. وشهد على هذا الإقرار كل من راشد عبدالمحسن الحنيف ومحمد بن أحمد.[2]

أما عن شخصيته وتعاملاته مع الناس، فقد اتسم الشيخ محمد بسمات محببة، فوصفه يوسف بن عيسى القناعي[3] في كتابه الذي

1- الأرشيف العثماني، وثيقة رقم: HR.TO.00391.00050.002، إلى المقام السامي جناب الصدر الأعظم. لم تذكر الوثيقة التاريخ.

2- د. عبدالله يوسف الغنيم، «قراءة في وثائق أسرة النصف»، رسالة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد51، (يوليو 2015) ص 10.

3- يوسف بن عيسى القناعي: من علماء الكويت. ولد 1887، وكان أحد مؤسسي المدرسة المباركية وتطوع للعمل فيها مجاناً، كما عمل متطوعاً في مجال القضاء والوعظ.. توفي عام 1973م.

صدرت طبعته الأولى عام 1946 بقوله: «لا أكون مبالغاً إذا قلت إن محمد بن صباح هو الرجل الوحيد في زمنه الذي اتصف بالعفة والنزاهة، ولم يُذكر عنه في شبابه ولا في كهولته ما يدنس شرفه أو يحط من قدره، وقد حُبب لعموم الكويتيين حتى صار كما قال الشاعر:

كأنك من كل النفوس مُركّب

فأنت إلى كلّ الأنام حبيب

ألبسته عفته مهابة ووقاراً، مع تواضعه ولطفه، وكان كثير الصمت قليل الكلام، متديناً يحب العلماء ويسمع كلامهم، محباً لجماعته، حريصاً على التآلف والتوادد بينهم، فلهذا أحبته الجماعة حباً جماً»[1]. وكتب عبد العزيز الرشيد أنه كان رقيق الطباع عفيفاً، وقوراً ميالاً إلى الهدوء[2]. واتفق المؤرخون الكويتيون على أنه كان «كثير الصمت قليل الكلام، متديناً يحب العلماء ومجالستهم، محباً للخير رقيق القلب سليم الصدر، محباً لقومه، اشتهر بدماثة خلقه ونزاهته. غير ميال لكسب الشهرة، قنوعاً لا يطمح إلى أكثر مما هو بين يديه»[3].

كان الشيخ محمد صادقاً يفي بالوعود، ومن الأمثلة على ذلك أن شقيقه الأكبر الشيخ عبدالله كان يرعى أحد الأطفال النابهين، وهو صالح بن الملا محمد بن صالح بن عبدالله العبدالرحمن العنزي،

1- يوسف بن عيسى القناعي، صفحات من تاريخ الكويت (الكويت: ذات السلاسل ط5، 1988)، ص 25.

2- عبد العزيز الرشيد، مرجع سابق، ص137.

3- وردت في كتابات القناعي، والرشيد، ومقبل بن عبد العزيز الذكير، والشملان، وخزعل، وأبو حاكمة.. انظر خلف بن صغير الشمري، مرجع سابق، ص51.

والذي ولد في عام 1878، وتوفي والده وهو في سن الثامنة من عمره. وكان الوالد قد أوصى صديقه الشيخ عبدالله برعاية ولده، فقام الشيخ بذلك على خير وجه، ثم أوصى بدوره نائبه وشقيقه الشيخ محمد بأن يستمر في هذه الرعاية بعد وفاته، فوعده بذلك. وبالفعل، أشرف على استكمال تعليمه ثم عيّنه كأحد العاملين مع وكيل الشيخ وممثله في مدينة المحمّرة، وذلك لتدريبه على الإدارة العملية. وتنبع أهمية هذا التعيين من الدور الذي كانت مدينة المحمرة تقوم به في تجارة الكويت، فقد كانت السفن الكبيرة ترسو في الميناء لتفريغ حمولتها، ومنها تنقل السلع والبضائع على سفن شراعية أصغر إلى مدينة الكويت. وجدير بالذكر أن هذا الشاب النابه استمر في العمل مع الشيخ مبارك، وترقى إلى أن أصبح السكرتير الأول لحكومة الكويت، واستمر في موقعه لمدة خمسة وثلاثين عاماً (1906 – 1941)، واشتهر باسم الملا صالح[1].

ومن أعماله التي تدل على عمق صفة الوفاء في نفسه اهتمامه وحنوه على الفتى يوسف بن عيسى القناعي، فقد كان الشيخ محمد صديقاً لوالده الذي أوصاه بابنه خيراً إذا ما حدث له مكروه، فوعده الشيخ خيراً. وعندما مات الرجل في عام 1893، وكان الصبي وقتها في الخامسة عشرة من عمره، رعاه الشيخ وأولاه من العطف والاهتمام ما خفف عنه مصابه في والده وأعانه على تحمل أعباء الحياة[2].

1- من دون مؤلف، معجم تراجم وأعلام الوقف. الجزء الثاني، (الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، 2018) ص 205

2- د. عبدالمحسن عبدالله الجارالله الخرافي، التاجر الأسوة في كويت الماضي، الجزء الأول، (الكويت: دون ناشر، 2018) ص261

ثانياً- نهجه في الحكم

عندما توفي الشيخ عبد الله الثاني في 29 مايو 1892م، قام آل الصباح والوجهاء والكبراء وأهالي الكويت بمبايعة نائبه الشيخ محمد في نفس اليوم. وبناءً على ذلك تولى حُكم البلاد. وعندما وصل الخبر إلى السلطات العثمانية في البصرة أرسل واليها هدايت باشا[1] تلغرافاً إلى الصدر الأعظم ينبئه فيه بالخبر، وبأن الشيخ محمد تسلّم مقاليد الحكم بعد وفاة أخيه، وأن مراسم العزاء استمرت لمدة سبعة أيام. وعندما وصل الخبر إلى السلطات البريطانية في الخليج، أمرت بإرسال سفينة حربية إلى الكويت، وقدم قائدها واجب العزاء في وفاة الشيخ عبد الله كما سوف يرد لاحقاً في المبحث الخامس من هذا الكتاب.

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، اتسم نظام الحكم في الكويت بالبساطة، ولم يكن هناك موظفون أو أجهزة إدارية أو قوات شرطة متخصصة، وإنما كلف الشيخ بعض المعاونين والأشخاص أداء مهام محددة، منهم «الفداوية» لحفظ الأمن والتعامل مع العناصر التي تخرج عن القانون، كما قاموا بمهمة حراسة الشيخ، وكان هناك رجال يتولون مهمة حراسة الأسواق والمناطق السكنية ليلاً[2]. لم يكن هناك قصر للحاكم يتولى منه إدارة شؤون البلاد[3]، ودرج شيوخ الكويت على الجلوس في مكان قريب من منطقة السوق الذي كان

1- هدايت باشا: هو محمد هدايت باشا تولى حكم ولاية البصرة من عام 1887 – 1891. في بداية عهده تم حفر نهر العشار وإيصاله إلى الزبير حسب خرائط البصرة القديمة، وأقيم وقتها احتفال بذلك، وفي عام 1889 حاول إدخال زراعة القطن في البصرة، ولكن سكانها لم يرحبوا بذلك.

2- حمد محمد القحطاني، «التطور الإداري في دولة الكويت 1921 - 1963» في حوليات آداب عين شمس، العدد 45 (2017)، ص 245

3- كان أول قصر للحكم هو قصر السيف الذي أقامه الشيخ مبارك 1904.

يمثل قلب الحياة التجارية، وخصوصاً في منطقة «المناخ»، وهو المكان الذي كانت تُناخ فيه الإبل القادمة من نجد والإحساء والشام والعراق وغيرها من الأرجاء حاملة الغلال والسلع للتجارة.

وسجل لويس بلي[1] المقيم البريطاني بالخليج الذي زار الكويت عام 1865 أن الشيخ كان يلتقي يومياً بالقضاة وكبار التجار والأعيان لسماع الأخبار والأشراف على أمور التجارة [2]، وذلك في مكان قريب من بوابة المدينة، وكان من عادات الشيخ تقديم طعام الغداء للغرباء القادمين إليها، وطعام العشاء لكل من حضر مجلس الشيخ في المساء.

وفي عهد الشيخ محمد، استمرت هذه العادات، وأضيف إليها جلوس الشيخ في مكان قريب من ساحل البحر، وربما جاء ذلك نتيجة لازدياد الأنشطة التجارية وحرص الشيخ على أن يكون قريباً من أماكن تجمع أصحاب السفن والتجار بالقرب من الميناء. ومع اتساع مدينة الكويت، طلب الشيخ محمد من الأهالي أن يختار كل «فريج» -أي حي- رئيساً له يتوافقون عليه ويرضون بحكمه، وعندما تم ذلك التقى الشيخ محمد برؤساء الأحياء وطلب منهم «أن يتصدر رئيس كل حي مجلساً للفصل بين المتخاصمين في الأمور

1- يعتبر السير لويس بيلي أحد أهم الشخصيات الدبلوماسية التي أثرت في حياة الخليج بالتطور السياسي لإمارات الخليج في القرن التاسع عشر، والذي تولى منصب المقيم البريطاني في المنطقة (1862 - 1873)، وكانت له علاقات وثيقة بشيوخ وحكام إمارات المنطقة، وقام بزيارات عديدة لها كان منها زيارة الكويت في 1863، وزيارة الكويت والرياض عام 1865.

2- سمير عطا الله، قافلة الحبر: الرحالة الغربيون إلى الجزيرة والخليج 1762 - 1950 (بيروت: دار الساقي 1994)، ص 173.

العادية، وإنهاء مشكلاتهم بنفسه»[1]، فوافقوا على ذلك. ويعد ذلك تجربة مبكرة فيما نسميه اليوم بالإدارة المحلية.

واستمر الشيخ محمد في رفع العلم العثماني على داره، وذلك امتداداً لما كان عليه الحال في عهد الشيخ عبد الله الثاني. ويتفق المؤرخون على أن أول علم تم رفعه في الكويت هو العلم السليمي، وهو علم لونه أحمر وبالقرب من السارية شريط أبيض مشرشر أو مسنن يُشابه علم دولة البحرين حالياً. رفع هذا العلم عتوب الخليفة على سفنهم عند مغادرتهم الكويت إلى الزبارة عام 1762. وهو العلم الذي رفعه أيضاً الشيخ عبدالله بن صباح الحاكم الثاني للكويت على داره. وفي السنوات المئة التالية، رفع شيوخ الكويت العلم العثماني من فترة لأخرى، وسجل بلي في أعقاب زيارته للكويت عام 1865 أن الحاكم الشيخ صباح بن جابر كان يرفع العلم العثماني، وأن ذلك لم يكن خضوعاً للدولة العثمانية، وإنما تجنباً لدفع الجمارك العالية في ميناء بومباي لأن السفن التي رفعت العلم العثماني كانت تدفع جمارك أقل.

وفي عهد الشيخ عبد الله الثاني، استمر رفع العلم العثماني بعد أن تحسنت العلاقات مع الدولة العثمانية، وشاركت الكويت في دعم حملتها على القطيف والإحساء، ولاحظ مدحت باشا –والي بغداد في سبعينيات القرن التاسع عشر والذي تولى منصب الصدر الأعظم بعد ذلك– في مذكراته أن الكويتيين «كان لهم راية خاصة بهم فوق مراكبهم بسبب غارات الأجانب»، وأنهم رفعوا الرايات الأجنبية

1- عبد الله بن خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت (الكويت: مطبعة دار القبس1980)، ص 354.

المختلفة، فرفع بعضهم «راية الفلمنك»، وآخرون «راية الإنجليز».[1]

واستخدمت السلطات العثمانية في بغداد موضوع رفع العلم العثماني على السفن الكويتية المبحرة إلى الموانئ العثمانية كورقة ضغط على الشيخ عبد الله خلال زيارته للولاية لبحث المشكلات والاعتداءات التي تتعرض لها مزارع التمر التي يمتلكها آل الصباح في منطقة الفاو. واستمر الشيخ مبارك الذي تولى الحكم في عام 1896 في رفع العلم العثماني في السنوات الأولى من حكمه، وحتى توقيعه اتفاقية الصداقة مع بريطانيا عام 1899[2].

أشرك الشيخ محمد في تصريف شؤون الحكم أخويه جراح ومبارك. وحسب تقدير يوسف بن عيسى القناعي، باشر الشيخ محمد الأحكام في الحضر، وتصريف شؤونهم، وتولاها مبارك في البادية إضافة إلى أمور القتال وحفظ الأمن، أما جراح فتولى الأمور المالية[3]. وكانت هذه المشاركة استمراراً للوضع في عهد الشيخ عبد الله، فقد كان الشيخ محمد يساعده في تصريف أمور الحكم وينوب عنه، وتولى الشيخ مبارك أمور البادية والحرب.

أحرز جراح نجاحاً عظيماً في زيادة مالية الكويت، والتي كانت تعاني قبله ضعفاً كبيراً، حتى إنه بلغ الأمر بشيوخ آل الصباح في بعض الأحيان إلى حد الاستدانة من كبار التجار. وكما كتب

1- يوسف كمال بك حتاته ود. صديق الدملوجي، مدحت باشا حياته - مذكراته - محاكمته (بيروت: الدار العربية للموسوعات)، ص 239.

2- شفاء المهدرس المطيري، علم الكويت منذ النشأة وحتى الاستقلال 1764 - 1761 (الكويت: منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، 1996)، ص ص 61 - 69، حمد محمد السعيدان، تاريخ العلم الكويتي (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1985)، ص ص 39 - 52.

3- يوسف بن عيسى القناعي، مرجع سابق، ص 23.

يوسف بن عيسى القناعي: «وقبل الجراح لم يكن لبيت الإمارة مالية تذكر، فالدخل ضعيف جداً ولا يسد حاجة الأمراء، بل ربما أحوج الأمر للاقتراض من الأهالي، ولكن جراح التفت إلى الفاو وعمَره[1]، فوجه اهتمامه إلى إصلاح الأراضي الواسعة وبساتين النخيل التي يملكها آل الصباح في منطقة الفاو والصوفية وتطويرها، حتى أصبحت تدر دخلاً وفيراً تسد احتياجات الإمارة، كما قام جراح بتشجيع التجارة فنظم سوق اللحم والسمك، وأمر بإقامة الدكاكين وتأجيرها للتجار فسار الدخل ينمو سنوياً ويدخر الفاضل منه»[2]. ولمساعدته في متابعة الأمور المالية، استقدم الشيخ جراح الملا علي بن عمار الذي كان يعمل موظفاً مالياً لدى الإدارة العثمانية في الإحساء[3]، وشجع الشيخ جراح الملا علي على تعليم قواعد الحساب للأطفال والشباب الكويتي، مما يدل على رجاحة عقل الشيخ ورغبته في إعداد الأفراد القادرين على مسايرة التطور الاقتصادي في البلاد[4].

أما بخصوص الشيخ مبارك، فقد كان شاباً مقداماً محبّاً للفروسية ولا يهاب القتال، وكانت مهمته السيطرة على قبائل البادية التي قامت بالاعتداء على أهل الكويت وإخضاعها لنفوذ آل الصباح، واستطاع مبارك أن يقيم علاقات وثيقة مع هذه القبائل، وأن يحل مشكلاتهم بحيث أصبحوا قوة مؤيدة للكويت. وكان لقب مبارك هو «أمير البادية»، وذلك بحكم قضائه أغلب الوقت في الصحراء،

1- المرجع السابق، ص23.

2- المرجع السابق، وانظر أيضاً: جمال زكريا قاسم، نشأة الجمارك الكويتية ودورها في تدعيم سيادة الكويت على منافذها (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000)، ص309.

3- أطلس الأوقاف في دولة الكويت، (الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، 2013) ص48

4- خلف بن صغير الشمري، مرجع سابق، ص 55.

وكانت هذه المهمة -وهي مسؤولية الشيخ مبارك عن حفظ الأمن في الصحراء ومعاقبة المعتدين على قبائل الكويت وممتلكاتهم- استمراراً لما قام به في عهد الشقيق الأكبر الشيخ عبدالله، والتي نلاحظها في تكليفه قيادة المحاربين الكويتيين في أكثر من مناسبة ومعركة كما سوف يرد ذلك في المبحث الرابع الخاص بالعلاقات الإقليمية والحملات العسكرية، واستمر هذا الدور للشيخ مبارك في عهد الشيخ محمد. ومكنت هذه المهمة الشيخ مبارك من إجادة فنون الحرب في الصحراء والإلمام بأساليبها، وأتاحت له إقامة صداقات قوية مع شيوخ القبائل التي تعيش في البادية، وكسب تأييدها مثلما حدث مع قبائل الرشايدة والعجمان الأقوياء، ووفر له ذلك تنظيم وقيادة قوات محاربة قوية أكسبته نفوذاً وتقديراً كبيرين تجاوز الكويت[1].

يدل على ذلك إعجاب والي البصرة بمهارات مبارك العسكرية، فأرسل خطاباً إلى الصدر الأعظم في 29 أغسطس 1893 يعبّر فيه عن تقديره للدور الذي يقوم به الشيخ، ويستأذن الصدر الأعظم أن يقوم بالاتصال به. وورد في الخطاب: «بعد واقعة قطر الأخيرة، أظهر لنا مبارك الصباح -وهو أحد شيوخ الكويت- حسن الخدمة والمرونة والطاعة والهمة والسعي والاجتهاد والعون والمساعدة اللامحدودة، ومن قبل هذه الواقعة وهو يؤدي كافة أعماله بنجاح ومرونة... ويؤدي خدمات جليلة للجيش الملكي السادس، وعلى هذا الأمر نستأذن الصدارة العظمى والباب العالي في إجراء بعض المساعي

1- Ash Rossiter: Britain and the Development of Professional Security Forces in the Gulf Arab States، 1921-71: Local Forces and Informal Empire، Submitted to the University of Exeter as a thesis for the degree of Doctor of Philosophy in Arab and Islamic Studies، February 2014، p.52.

والمساعدات الخاصة، والأمر في نهايته لكم»[1].

والخلاصة أن الشيخ مبارك كان شخصية معروفة لدى السلطات العثمانية، وأنها سعت إلى التواصل معه.[2] ولعل من المفارقات أن الدولة العثمانية ناصبت الشيخ مبارك العداء في مرحلة لاحقة، وساندت جهود يوسف الإبراهيم لإبعاده عن الحكم، وأن الشيخ مبارك بادر بالاتصال بالمقيم البريطاني في بوشهر لتطوير علاقات الكويت مع الحكومة البريطانية، والتي أدت إلى توقيع معاهدة الحماية عام 1899.

أما بالنسبة لمهمة القضاء، فقد تولاها قضاة متخصصون في أمور الشريعة. وكان أول قاضٍ في تاريخ الكويت هو الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن فيروز الأشيقري، الذي امتدت ولايته لكل الكويت، وتوفي عام 1722. وكان من أشهر العائلات التي خرج منها القضاة «العدساني» و»الشارخ» و»العبد الجليل»، وكان أشهر من تولّوا القضاء في فترة حكم الشيخ محمد: محمد بن عبدالله بن محمد العدساني الذي ولد في حي العدسانية في عام 1810، وتعلم على يد والده وغيره من العلماء، وتولى هذه المهمة بتكليف من الشيخ جابر الأول عام 1857 خلفاً لوالده، واستمر في عمله حتى وفاته[3] 1921،

1- الأرشيف العثماني، رقم الوثيقة: دون رقم، دائرة الصدارة العظمى - ولاية البصرة. انظر ترجمة للوثيقة باللغة العربية في ملحق الكتاب، الوثيقة رقم (17).

2- نجاة عبد القادر جاسم، العثمانيون وشمال شبه جزيرة العرب 1840 - 1909، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم التاريخ الحديث كلية البنات، جامعة عين شمس، 1976، ص195.

3- تشير أغلب المراجع إلى أنه توفي في 1919، والحقيقة غير ذلك فقد أوضح د. فيصل عبدالله الكندري في بحث له بعنوان «وثائق الوقف: الكويت. أهميتها.. الكتابة.. الأسس والقواعد» والذي اعتمد فيه على نصوص الأحكام التي حملت «ختم» القاضي أن أول حكم كان في 13 يناير 1861، وآخر حكم يحمل ختمه كان في 15 يوليو 1921 مما يشير إلى أنه كان حياً حتى هذا التاريخ. البحث متاح إلكترونياً.

أي أنه تولى مهمة القضاء لمدة أربعة وستين عاماً، عاصر فيها سبعة من حكام الكويت هم: جابر الأول، وصباح الثاني، وعبدالله، ومحمد، ومبارك، وجابر الثاني، وسالم، وكانت له أحكام مهمة في موضوعات الإرث والوصية والوقف والبيوع، وأحكامه محفوظة في أرشيف محكمة القضاء الكويتي[1].

كان القضاة يحكمون في المنازعات التي تعرض عليهم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعد العرف الشائع بين الناس، كما عرفت الكويت لجاناً أهلية أو عرفية تكوّنت من كبار السن وأصحاب الخبرة لحل الخلافات بين الأهالي على أساس التراضي والوصول إلى حل وسط يستجيب لمصالح الأطراف محل النزاع. وقد اهتم شيوخ الكويت بالقضاء ودوره في إشاعة مناخ الأمن والعدل والاستقرار في البلاد.

وبصفة عامة، كانت القرارات الخاصة بشؤون الحكم وإدارة المدينة تتخذ بصورة تشاورية من خلال «مجلس الشيخ» الذي كان يحضره أعيان البلاد. وينبغي النظر إلى هذا الطابع التشاوري في عهد الشيخ محمد في ضوء الطبيعة المتميزة لنظام الحكم في الكويت، والطريقة التي تولى بها الشيخ صباح الأول مؤسس الإمارة الحكم في عام 1756، فخلافاً لأغلب الإمارات العربية المجاورة التي وصلت فيها الأسرة الحاكمة إلى الحكم بالقوة والتغلب على القبائل الأخرى وإخضاعها لنفوذها، فإن آل الصباح تولوا الحكم بتوافق ورضاء

1- محمد بن إبراهيم الشيباني وبراك بن شجاع المطيري (جمع وإعداد وفهرسة ودراسة)، الوثائق الأصلية الكويتية الموجودة في قسم الوثائق (الكويت: مركز المخطوطات والتراث والوثائق،1994)، ص ص -28 61.

من أهل الكويت ورؤساء قبائلها. وكان حكام الكويت «لا يقدمون على أمر مهم قبل أن يستشيروا أعيان المدينة، والأعيان بدورهم يستشيرون الجماعات التابعة لهم، لكي يتم تكوين رأي موحد في كل ما يهم أمور مدينتهم»[1].

وحسب تقرير نشرته مجلة الزهراء في نوفمبر عام 1927 فإن «حياة الكويت الإدارية في زمن الخمسة الأولين من أمراء الكويت حياة أسرة قائمة على الشورى»[2]، وهو نفس المعنى الذي أشار إليه مدحت باشا والي بغداد الذي زار الكويت عام 1872، والذي سجل في مذكراته: «فأحكامها تجري على ما يقتضيه الشرع، ولذا فإنك لا ترى بينهم سوى الأخلاق، والأمن قائم، فهي غير محتاجة إلى نفر من أنفار الضابطة»[3]. ووصف الكويت بأنها «شبه جمهورية».[4] وفي نفس الاتجاه، صدرت خريطة ألمانية عام 1867 أشارت إلى الكويت باسم «جمهورية الكويت»[5]، وأنه ورد في المراسلات الدبلوماسية الفرنسية والألمانية والروسية الإشارة إلى الكويت بأنها «جمهورية أرستقراطية» أو «جمهورية الكويت»[6].

وفي هذه الفترة ظلت العلاقات التي تربط بين الشيوخ والأهالي تحكمها العادات القبلية العربية، والتي لم تفرّق بين غني وفقير،

1- د. سلطان صالح الأصقة، إمارة الكويت في ظل التنافس الدولي في عهد الشيخ مبارك الصباح 1896 - 1915 (الكويت: ذات السلاسل، 2014)، ص43.

2- الكويت وأمراؤها، مجلة الزهراء، المجلد الرابع، الجزء3، جمادى الأولى 1346، ص137.

3- يوسف كمال بك حتاته ود. صديق الدملوجي، مرجع سابق، ص 250.

4- المرجع السابق، ص 239.

5- انظر صورة هذه الخريطة في ب.ج.سلوت، مرجع سابق، خريطة رقم 30.

6- المرجع السابق، ص ص -26 29، ص ص -90 91.

وأكدت قيم التعاون والتعاضد. ولم يكن «بين الكويتيين وأميرهم أو شيخهم حاجز أو ستار، فهو أب للجميع، بابه مفتوح لهم، كل يقصده يشكو إليه أمره، فيساعده وينتصف له ممن أساء إليه»[1]. فكان الحاكم يتابع أحوال الناس وظروف معيشتهم بشكل مباشر، ويستمع إلى مشكلات التجار والنواخذة والطواشين، ويعمل على حلها بروح العدل والإنصاف. وفي مجال التواصل مع الأهالي في المدن الصغيرة والقرى، عيّن الحاكم مندوبين عنه لمتابعة أمور سكانها وخصوصاً توفير الأمن[2]. وعرفت الكويت مبكراً نظام الديوانيات التي هي في الحقيقة مجالس استشارة وتبادل رأي على المستوى المحلي، فظل أبناء العوائل الكويتية يجتمعون مع جيرانهم وأصدقائهم ويتناقشون في كل المواضيع التي تهمهم.

ولا تكتمل دراسة نهج الشيخ محمد في الحكم من دون الإشارة إلى دور يوسف بن عبد الله الإبراهيم الذي كان من كبار التجار في الكويت ومن أكبر ملّاك الأراضي في البصرة. أتى يوسف الإبراهيم من «الدورة» وهي منطقة قريبة من عبادان التي تقع على الجانب الشرقي لشط العرب، وارتبط بصلة مصاهرة مع الشيخين محمد وجراح[3]. وكان مقرباً من الشيخ، وقام بدور مستشاره في كثير من الأمور.

1- عبد المجيد مصطفى وعثمان فيظ الله، دراسات عن الكويت والخليج العربي (القاهرة: مكتبة نهضة مصر،1962)، ص345.

2- حمد محمد القحطاني، مرجع سابق، ص 254

3- تزوج الشيخان محمد وجراح من شقيقتين هما السيدة هيا علي جابر الصباح زوجة الشيخ محمد، والسيدة منيرة علي جابر الصباح زوجة الشيخ جراح، ووالدتهما هي شيخة علي محمد إبراهيم شقيقة مريم علي محمد إبراهيم أم يوسف الإبراهيم. أي أن يوسف كان ابن خالة زوجتي الشيخين محمد وجراح.

وعلى خُطى الشيخ عبد الله، حافظ الشيخ محمد على استقلال الكويت في إدارة أمورها الداخلية وعلاقاتها الخارجية، ولم يوافق على وجود عثماني فعلي في الكويت، سواء في شكل حامية عسكرية أو مكتب للجمارك، وظهرت الكويت في عهده «منفصلة تماماً عن الإمبراطورية العثمانية» وفقاً لتعبير سلوت[1]. استمرت الكويت طوال القرن التاسع عشر إمارةً مُستقلة في إدارة أمورها وحماية سُكانها وكيانها. يدُل على ذلك التقرير الذي رفعه القنصل الفرنسي في بغداد عام 1866 إلى وزير الخارجية الفرنسي بشأن الوضع في الكويت، والذي جاء فيه: «شيخ الكويت اسمه عبدالله الصباح بن جابر، وقد خلف والده منذ بضعة أشهر. إن هذه المقاطعة مستقلة عن سلطة الباب العالي، ويقوم قائم مقام البصرة منذ مدة طويلة بدفع شكل من الإتاوة غير المعلنة لشيخ الكويت حتى يضمن بها سلامة التجارة من القرصنة». ويؤكد هذا المعنى ما ذكره الأستاذ فريدرك أنسكومب في كتابه بعنوان «الخليج العثماني: مولد الكويت والسعودية العربية وقطر» من أن الدولة العثمانية قدّمت منحاً مالية للشيخ محمد لكسب تأييده وولائه.[2]

بعد هذه اللمحة عن الحكم والإدارة في فترة الشيخ محمد، يقدّم المبحث التالي صورة عن المجتمع والعلاقات الاجتماعية في الكويت في هذه الفترة.

1- سلوت، مرجع سابق، ص88.

2- Frederick Anscombe، opcit، P.92.

المبحث الثاني

الأوضاع الاجتماعية

في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، كانت الكويت مدينة عربية تقليدية تقع على البحر. وعندما كانت السفن تقترب من المدينة يكون المنظر بيوتاً بلون الرمال تحيط بها المياه من جهة وتمتد تجاه الصحراء من جهة أخرى، كان أغلب مساكنها من دور واحد، وبنيت من الطين والقش، وأقيمت على الساحل أو خلفه بقليل. كان البيت الواحد يضم أكثر من جيل من نفس الأسرة. واتسمت المنازل بعدم وجود نوافذ على الخارج، وذلك حفاظاً على حرمة الدار، وصممت الغرف بحيث تفتح أبوابها على فناء المنزل، وتضاء بشعلات أو فوانيس تُملأ بالكاز، وكانت أسطح المنازل تستخدم لقضاء الوقت والمبيت ليلاً في فصل الصيف. وأشار أحد المصادر العثمانية إلى أن عدد بيوت الكويت في عهد الشيخ محمد بلغ ألفي دار، وهو تقدير أقل من الحقيقة، وذلك بشهادة مدحت باشا الذي أورد في مذكراته أن عدد بيوت الكويت بلغت ستة آلاف دار[1].

وأحاط بالمدينة سور من الطين -وهو السور الثاني الذي بناه الكويتيون في عهد الشيخ عبد الله الحاكم الثاني للكويت عام 1811- بدأ شرقاً من فريج البطي، وانتهى غرباً بفريج سعود مروراً بدروازة

1- طلال سعد الرميضي، الكويت والخليج العربي في السالنامة العثمانية (الكويت: مكتبة الكويت الوطنية، 2009) ص 97، ويوسف كمال بك حتاته ود.صديق الدملوجي، مرجع سابق، ص 238

(باب) العبد الرزاق في وسط المدينة، وبغيرها من البوابات السبع للسور. امتدت المدينة على طول الساحل لمسافة ثلاثة كيلو مترات تقريباً، وإلى عمق الداخل بطول حوالي كيلو متر.

تكونت المدينة من ثلاث مناطق رئيسية هي القبلة والشرق والمرقاب، وجاورتها مناطق أصغر منها مساحة مثل الوسط والصالحية وأم صدة (المصدة) والمطبة ودسمان والمقوع والصوابر، واحتوت كل منطقة على عدد من الأحياء أو الفرجان (جمع فريج)، ولقب كل «فريج» باسم العائلة أو الأسرة الكبيرة التي أنشأت الحي أو أقامت فيه. وتخلل المدينة عدد من الطرق والسكك (جمع سكة) والأزقّة. وانتهت على البحر بالنقعة، وهي الامتداد البحري للفريج، وعادةً ما تسمت باسمه، وكانت تستخدم كحوض مائي لرسو السفن لحمايتها من الأمواج أو لصيانتها وإصلاحها.

وإلى جانب مدينة الكويت، استقر الأهالي في عدد من المدن والقرى الصغيرة؛ منها فيلكا والدمنة والفنطاس والفحيحيل وأبو حليفة والشعيبية، ومنها أيضاً «الجهراء» التي بنى فيها الشيخ محمد في 1895 بيتاً له سمّي «القصر الأحمر»، لأنه بني من الطين المائل إلى الحمرة[1].

وخارج المدينة، أقام البدو خيامهم وانتشروا في الصحراء وبادية الكويت. كانت إقامة البدو الرحّل في فصل الشتاء في «بيت الشعر»[2]

1- أطلس الأوقاف في دولة الكويت، مرجع سابق، ص 48

2- اعتمد «بيت الشعر» على الشعر المستمد من الضأن والماعز، وكانت المرأة البدوية تقوم بغزله مستخدمة في ذلك المطرق والكرداش والثغزالة والمغزل. وأسمي غزل الصوف بالسدو أي الغزل اليدوي. وكان السدو أحد الحرف أو المهارات الأساسية للمرأة البدوية. انظر في راشد مزيد الصانع، «بيت الشعر»، رسالة الكويت، العدد 43، (يوليو 2013) ص ص 12 - 14

الذي مثّل أفضل طريقة للتعايش مع بيئة الصحراء القاسية، فقد ساعد لونه الأسود على امتصاص الحرارة، وكانت خيوطه تتمدد وتلتحم عند هطول الأمطار فتحمي من في داخله من المياه، كما كان بيت الشعر مناسباً للبدو بسبب ظروف الترحال وانتقالهم المستمر من مكان لآخر بحثاً عن المرعى وطلباً للرزق.

وأشار لوريمر إلى أنه في عام 1863، كان نفوذ حاكم الكويت يمتد حوالي 8 إلى 10 أميال خارج سور المدينة، ولم يكن مسموحاً للبدو بدخول المدينة مسلحين[1]، وأكد ذلك بلي الذي زار الكويت في 1865 وكتب أن حمل السلاح كان ممنوعاً في داخلها، وأنه كان على البدو القادمين من خارجها ترك أسلحتهم عند بوابة المدينة[2]. وأقيمت الأسواق في الساحات والمناطق المفتوحة في المدينة وعلى أطرافها كما سوف يتم شرحه في المبحث الثالث.

ووصف الرحالة الأمريكي أ. لوشر مدينة الكويت التي زارها في عام 1868 بأنها «تشبه مدينة مسقط. ويبدو أن الفرق الواضح بينهما هو النظافة الملحوظة التي وجدناها في الكويت، الكويت مدينة شرقية فائقة النظافة»[3]. وهو نفس المعنى الذي أشار إليه مدحت باشا، فكتب أن «أزقتها نقية ونظيفة وبيوتها منتظمة..»[4].

وأدى حرص شيوخ الكويت على استقلال بلادهم، ورفض استقبال

1- ج. ج لوريمر، مرجع سابق، القسم الثالث، الجزء الثاني ص1516.

2- خلف بن صغير الشمري، مرجع سابق، ص53.

3- أسعد الفارس، رحالة الغرب في ديار العرب (الكويت: صقر الخليج للنشر والإعلان، 1997) ص 372.

4- د. يوسف كمال بك حتاته ود. صديق الدملوجي، مرجع سابق، ص 250.

وجود دائم لأي دولة أجنبية في أراضيها إلى قلة عدد الأجانب الذين زاروا الكويت وضعف التأثيرات الاجتماعية الأوروبية على سكانها، وهو ما دفع الرحالة الدنماركي رونكلير يصف الكويت بأنها «أقل بلد وصلت الحضارة الأجنبية إليه من بين الإمارات المستقلة على شاطئ البحر العربي». وكما سوف يتضح من هذا المبحث، فإن تقييم هذا الشاب لحالة الكويت اتسم بالتسرع وعدم الدقة، فقد كان للكويتيين صلات تجارية واسعة مع نجد والشام والعراق والهند والساحل الشرقي لأفريقيا، وارتاد التجار الكويتيون البصرة وبوشهر وبومباي وكالكتا وبومبسا، كما سوف يتم توضيحه في المبحث الثالث الخاص بالأوضاع الاقتصادية، وقد تفاعلت الكويت مع الأحداث السياسية والعسكرية التي شهدتها نجد والإحساء وقطر والبحرين.

أولاً- السكان ومظاهر الحياة اليومية

كان تقدير كارستين نيبور لعدد سكان الكويت عام 1765 هو عشرة آلاف نسمة، وتراوحت التقديرات بشأن عدد السكان في بداية التسعينيات من القرن التاسع عشر حول رقم 20 ألف نسمة، وهو العدد الذي ذكره الجغرافي الفرنسي فيتال كينيه[1]، بينما يشير مصدر آخر إلى أنه خلال الفترة 1886 إلى 1908، تراوح عدد السكان من 10 – 15 ألف نسمة[2]. وتراوحت التقديرات العثمانية عن عدد سكان الكويت بين عام وآخر، فذكرت أنه في عام 1890 بلغ عدد السكان

1- سلوت، مرجع سابق، ص 79، وحمزة عليان، يهود الكويت وقائع وأحداث (الكويت: ذات السلاسل، 2012) ص 9. ويضيف كينيه أنه كان يوجد في الكويت 500 دكان، و3 خانات، و6 مقاهٍ، و5 مخازن للقمح، و3 مدارس صغيرة لتحفيظ القرآن وتعليم القراءة والكتابة.

2- د. محمد علي عمر الفرا، مرجع سابق، ص38.

في المدينة أربعة آلاف نسمة، وأن عدد القبائل المتنقلة في بادية الكويت بلغ خمسة عشر ألف نسمة. وفي عام 1891، ذكرت أن عدد سكان البادية يتراوح بين خمسة عشر وعشرين ألف نسمة. وأنه في عام 1893، تراوح عدد سكان المدينة بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف نسمة، وأن عدد سكان البادية تراوح بين عشرة آلاف وخمسة عشر ألف نسمة[1]. لذلك، فمن الغريب والجدير بالملاحظة، أن تقرير المستشار القانوني للسفارة البريطانية لدى الدولة العثمانية والمؤرخ في 30 يونيو 1896، ذكر أن عدد سكان الكويت كان 50 ألف نسمة[2]. وهو رقم مبالغ فيه ولم يرد في أي مصدر آخر.

كانت أغلبية سكان الكويت من القبائل العربية التي أتت من وسط الجزيرة العربية، وخصوصاً قبيلة عنزة، والتي ينتسب إليها آل الصباح، وآل خليفة، وآل الجلاهمة. ومنها أيضاً قبائل: العجمان وبني خالد والدواسر والعوازم وظفير ومطير. وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت مدينة «الزلفي»[3] مصدراً لهجرة عديد من الرجال والعائلات التي سكنت الكويت وعملت فيها، فقد ارتبطت الزلفي بعلاقات تجارية وثيقة مع الكويت، وجاءت منها القوافل التي حملت السلع لتصديرها عبر ميناء الكويت إلى البصرة وإمارات الخليج والهند، وأصبحت الزلفي هي البوابة النجدية لميناء الكويت.

1- طلال سعد الرميضي، مرجع سابق، ص 99.

2- File 53/1، 3، 5، 6 A (D1) Koweit [Kuwait] affairs، 1896-1901' [7v] (23/788). Available at: http://www.qdl.qa/en/archive/81055/vdc_100000000193.0x0001bc Reference IOR/R/15/1/471

3- الزلفي: مدينة تقع شمال الرياض، وهي سهل بين جبلي «طويق» و«النفود»، ورجعت أهميتها إلى موقعها على طريق التجارة البرية بين الرياض والقصيم والكويت والمدينة المنورة.

وبسبب الجفاف وشظف العيش الذي أصاب نجد بشكل متكرر، نزح كثير من الرجال إلى الكويت طلباً للرزق في مواسم الغوص على اللؤلؤ، واستوطن كثير من هؤلاء الكويت، واتخذوها مقراً وموطناً، والعديد من العائلات الكويتية تعود بأصولها إلى الزلفي.

ومن هذه العائلات التي هاجر أجدادها من الزلفي إلى الكويت: الملحم والعمير والغديان والجارالله والعصيمي والفوزان والحمد والعبيدي والشايجي والزنيدي والنصار والغنام والمليفي والدخيل والسبت والجحمة والخرافي والشايع والفلاح والطريجي[1] والسداح والفرهود، ولا تتوافر معلومات دقيقة أو كاملة عن أسماء أول من وصل من هذه العائلات إلى الكويت أو تاريخ الوصول على وجه التحديد، ففي هذا الوقت، لم تكن هناك سجلات رسمية على النحو المعروف اليوم، والمعلومات المتاحة متناثرة وتعتمد في المقام الأول على أحاديث الذكريات.

فبالنسبة لأسرة الخرافي، قدم أولاد عبدالمحسن الخرافي وهم حسين وفلاح وناصر وأحمد مع والدتهم وأخويهم محمد وحمد، والذين كانت لهم تجارة رائجة مع الهند والعراق، ولحق بهم والدهم وأقام بالكويت لفترةٍ، عاد بعدها إلى الزلفي.

أما أسرة الشايع، فتعود إلى حمود بن أحمد بن علي الشايع الذي يبدو أنه قدم إلى الكويت أكثر من مرة. في المرة الأولى تزوج من

1- كان محمد بن زيد بن عبدالله بن حمود محمد الطريجي أو الطريقي أول من قدم من هذه الأسرة إلى الكويت ما بين عامي 1860 - 1864، مع زوجته وإخوتها من عائلة العقالة، واصطحب معه ابنه سعود الذي كان في السادسة من عمره، وهو الملا سعود بن زيد العقالة، وذلك نسبة إلى أخواله، والذي أنجب بدوره الأديب والشاعر خالد سعود الزيد.

عائلة الوقيان وأنجب ابنته شريفة، والتي أصبحت جدة لثلاث عائلات هم الروضان والمضف والنصف. ثم عاد إلى الزلفي وتزوج حصة بنت محمد السعدون العبدالمنعم، وأنجب منها كلاً من: محمد وعلي وعدد من البنات، ثم نَزح إلى الكويت للمرة الثانية معهم عام 1877، وعمل بالتجارة، وانتقل سكنه من وسط المدينة بالقرب من فريج الفرج إلى حي القبلة فحي المرقاب، حيث بنى لنفسه وأسرته بيتاً، وأقام بجواره مسجداً اشتهر باسم مسجد «بن حمود»، وقام ابنه علي بإمامة الصلاة فيه قرابة أربعة عقود، وكان البيت على ربوة تجمعت أمامها مياه الأمطار مكوِّنةً «خبرة» أطلق عليها خبرة بن حمود، وتُوفّي حمود الشايع في مايو عام 1896، ودفن بمقبرة نايف.

وبخصوص أسرة الحميدي، فقد كان أول من قدم منها هو عثمان الراشد الحميدي الذي ولد في الزلفي عام 1853، وتوفي في الكويت عام 1928، واشتغل بالتجارة، وكانت داره في حي القبلة، واشتهر بعمل الخير، ويطلق على أحفاده الآن في الكويت الحميدي والراشد والعثمان.

ومن الأسر التي عاد عائلها إلى الزلفي واستمر أبناؤه في الكويت الهويشان التي قدم منها عبدالله بن خليف الهويشان إلى الكويت في منتصف القرن التاسع عشر، وأقام بها أحد عشر عاماً. ثم عاد بعدها إلى بلده سمنان بالزلفي، تاركاً وراءه أخواته، ومنهن حصة التي تزوجت عبدالله إبراهيم الحرب وأنجبت منه في عام 1887 شاعر الكويت الكبير زيد الحرب.

وفي عام 1850، قدم إلى الكويت عبدالرحمن بن مبارك بن حامد

العصيمي، وتردد عليها سنوياً في موسم الغوص، وكان يعود بعدها إلى الزلفي للعمل في الزراعة. ولكن ابنه مطلق استقر بالكويت، وأصبح له أبناء وأحفاد. وفي عام 1864، قدم علي بن سداح وحمل معه مالاً اشترى به قطعة أرض وأقام لعائلته بيتاً فيها، وعمل بتجارة الجلود مع نجد والزبير، واشتهر بالجود والكرم ومساعدة المحتاجين، وتوفي عام 1899. وفي عام 1879، قدم علي عمر البراك الدخيل مع ابنه عمر. وفي عام 1880، قدم عبدالرحمن بن محمد بن عمر الذي اشتهر بلقب الشويب، ورافقته أخته لولوة وولده أحمد واستقروا بالجهراء. وفي نفس العام، قدم محمد بن عبدالله الخنيني ومعه ولداه علي وعبدالله وابنتاه لطيفة ومنيرة إلى الكويت. واشتغل علي بالغوص على اللؤلؤ، وتزوج نورة السلمان الملحم التي تم ترتيب حضورها للكويت لهذا الغرض. وفي عام 1890، قدم ناصر عبدالله الحمد الفرهود ومعه زوجته وابنه عبدالله وابنتان وسكن في سكة عنزة[1].

ومن الزلفي، قدم أيضاً محمد بن عبد العزيز الفرهود الذي ولد في عام 1859، وعمل بالتجارة وانتقل إلى العراق والكويت لنقل الأقمشة مع أعمامه ثم بمفرده مع القوافل التجارية، ونمت تجارته حتى أصبح فيما بعد أحد التجار الأثرياء في الكويت[2]. وبدأ في هذا

1- حمد عبدالمحسن الحمد، الكويت والزلفي هجرات وعلاقات وأسر (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010) ص ص 36، 54، 58، 61، 62، 70، 75، 107،104،100،85، 154. ولنفس المؤلف، الكويت والزلفي روايات ووثائق وذاكرة زمن (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2011) ص26، 69

2- المطيري، مرجع سابق، ص 70 - 72

الوقت حمود الجارالله الخرافي[1] يشتغل بالتجارة بين الكويت وكل من الهند ونجد، وامتلك سفينة من نوع البغلة التي قادها النوخذة صالح الذويخ، وكانت تنقل التمور والأرز والشاي والتوابل.

ومن حيث الملبس، ارتدى الكويتيون «البشت» و«الغترة» و«العقال» و«الدشداشة» و«الوزار»، وارتدى الأعيان والأثرياء «محرمة ساعورية» كانت تستورد من بغداد، ثم الشماغ وفوقه عقال الطي، ثم أبدل بعقال الشطفة. وفي المناسبات، كان عموم الناس يضعون على أكتافهم العباءة «البرقاء»، وهي من ملابس العرب القديمة، أما الأعيان والأثرياء فكانوا يلبسون عباءة القيلان التي كانت تأتي من الإحساء، أما السيدات فكانت أثوابهن من القطن والحرير وفوقها العباءة السوداء ويسدلن على وجوههن «البوشية»[2].

وإلى جانب الأغلبية العربية، قدم إلى الكويت أعداد قليلة من الفُرس الذين «كان لهم لباس مختلف يتكون من معطف أزرق غامق طويل مع بنطال أبيض، وتميزوا بقاماتهم الطويلة وقبعاتهم السوداء»[3]. كما عاش أعداد من النجديين وأبناء الخليج الذين قدموا للعمل في صيد اللؤلؤ، ثم كانوا يعودون إلى بلادهم لحين حلول الموسم التالي. وكذلك أعداد من الذين كان أكثرهم من السود.

ووصف الصحافي البريطاني آرمسترونج مدينة الكويت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من حيث السكان بأنها كان يوجد فيها

1- عبدالمحسن عبدالله الجارالله الخرافي، الوصول إلى الأصول خواطر كويتية.. في سياق السيرة العائلية، عائلة الجارالله الخرافي (الكويت: دون ناشر، 2007) ص 256

2- يوسف بن عيسى القناعي، مرجع سابق، ص 73.

3- باركلي رونكيير، مرجع سابق، ص78.

«كثير من الرجال أتوا من نجد ومن الرياض، يعملون كتجار أو أصحاب حوانيت، وكان الكثيرون يغدون أو يروحون مع القوافل. وكان بعضهم يعمل في أساطيل صيد اللؤلؤ عندما يبدأ موسمه من البحرين. كانت الكويت في حقيقة أمرها (مارسيليا)، وكان سكانها ذوي طبع حسن. ولما كانت هي المنفذ الشمالي إلى الخليج وأيضاً إلى الهند فقد كان يؤمها التجار من بومباي وطهران، هنود وفارسيون.. وحلبيون ودمشقيون وأرمن وأتراك ويهود أتوا من كل بلاد الشرق، وكان يأتيها أوروبيون في بعض الأحيان»[1].

عاش سكان الكويت حياة تقليدية هادئة، ولم تتعرض البلاد لهزات اجتماعية عنيفة. كانت الأسرة هي أساس المجتمع، وارتبطت الأسر فيما بينها بعلاقات القرابة والمصاهرة التي امتدت إلى الأفخاذ والقبائل. واستمدت الأسرة مكانتها الاجتماعية من أصولها القبلية من ناحية، ومن دور أفرادها في الأنشطة الاقتصادية كالتجارة والسفر والغوص من ناحية ثانية، وكان لكبير الأسرة مهابة متميزة وكلمة عليا لدى أفرادها، فكان يقوم بالدور الأساسي في تصريف شؤون حياتها اليومية وأمورها المالية، والعلاقات الاجتماعية بين الأزواج والزوجات والآباء والأبناء الذين كانوا يعيشون جميعهم في دار واحدة.

تكوّن البيت الكويتي من حوش فيه عدد من الغرف، وكلما اتسعت مساحة البيت تعددت الأحواش وكثرت الغرف. وشملت بيوت الموسرين عادة ثلاثة أحواش، استُخدم كلٌّ منها لغرض.

1- ه. س. آرمسترونج، عبد العزيز آل سعود سيد الجزيرة العربية، ترجمة وتقديم يوسف نور عوض (القاهرة: مطابع الأهرام، 1991) ص 48.

فحوش الحرم، وهو محل سكن العائلة، في غرفه يكون المبيت، وفي ساحته أماكن الحركة للكبار واللهو واللعب للأطفال، وللحرم باب يقود إلى «الدهريز»، وفيه توضع أواني حفظ الماء المستخدم للشرب والطهي والنظافة، وهي: «البيب» و«الحب» و«الإيحلة»، و«المدعاب» الذي ينقل الماء غير المرغوب فيه والتخلص منه إلى خارج البيت، وينتهي الدهريز بغرف المبيت ودرج يقود إلى السطح. وكانت أسطح المنازل تستخدم للنوم في ليالي الصيف هرباً من درجات الحرارة العالية في داخل الغرف، حيث لم يوجد وقتها وسائل لتلطيف الجو.

وحوش الديوانية الذي تكوّن من غرفة متسعة عادة يكون لها نوافذ على الشارع، غطيت أرضها بالحصائر والأبسطة التقليدية تعلوها مطارح ومساند، واستخدمت لاستقبال الرجال الذين اجتمعوا للسمر والنقاش في كل الأمور التي تهمهم. وتسمّت الديوانيات بأسماء العائلات والأسر التي أقامتها. وجاورها غرفة لإعداد المشروبات للحاضرين كالشاي والقهوة، وثالثة لمبيت ضيوف الديوانية من أماكن بعيدة أو الذين اضطرتهم الظروف للمبيت، وكان للديوانية باب على الشارع مباشرة حتى يتحرك الرجال بحرّية بعيداً عن حوش الحرم.

وحوش المطبخ والغنم، الذي تكوّن من غرفة مخصصة لطهي الطعام، وأخرى لحفظ المؤن الغذائية وأعلاف الحيوانات، أطلق عليها «دار الچيل»، وثالثة لمبيت الحيوانات في فصل الشتاء، ومكان لحفظ مواد الوقود. وكان هناك ممر يربط حوش المطبخ بحوش الحرم يطلق عليه «مَدرُبان»، وطاقة أو فتحة تربطه بحوش الديوانية يطلق عليها فتحة «فِرْية».

وأقيمت في كل الأحواش أماكن لقضاء الحاجة أطلق عليه أسماء «الأدب»، و«المختلى»، و«المطهر».

وبالطبع، لم تكن كل المنازل على هذا النحو، فبعضها اقتصر على حوش الحرم وحوش المطبخ دون الديوانية، والبعض الآخر لم يوجد فيه مكان للحيوانات واقتصر البيت على حوش الديوانية وحوش الحرم الذي ألحق به المطبخ[1].

وكان التزاور بين العائلات في البيوت، واللقاء بين الرجال في المساجد والديوانيات، وارتبطت الأسر المقيمة في نفس الفريج بعلاقات وثيقة بعضها مع بعض، واتسمت بدرجة عالية من التماسك الاجتماعي.

ومن عادات أهل الكويت القديمة الخروج إلى «البر» للتنزه وقضاء بعض الوقت خصوصاً في وقت الربيع وفي مواسم صيد الطيور، واستخدموا في الصيد بعض الأدوات البسيطة مثل «الفخاخ» و«الصلاليب»، والصقور وكلاب الصيد والبنادق[2].

واتسم المجتمع الكويتي بالترابط والتماسك، واهتم الكويتيون بعمل الخير. وتشير وثائق أمانة الأوقاف في الكويت عن الفترة من 1821 إلى 1899 إلى عدد كبير من الأملاك والثروات التي أوقفها أهالي الكويت على عمل الخير وإطعام الفقراء والمساكين وصيانة المساجد وترميمها. وعلى سبيل المثال، ففي عهد الشيخ محمد، أوقف صالح بن خلف في مايو عام 1892 بيتاً في حي القبلة لأعمال الخير، وأوقف سعد بن قرضام العازمي في نفس العام بيتاً وعدة

1- د. يعقوب يوسف الغنيم (تحرير ومراجعة)، البيت الكويتي القديم (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2003) ص ص 47 - 50

2- المرجع السابق، ص21

دكاكين في شارع دسمان، وأوقف حثيل ثنيان العازمي في عام 1894 بيت جده، وأوقف ناصر خليفة الأذينة العازمي في نفس العام بيته لأعمال الخير [1].

وكان للسيدات الكويتيات دور جلي في هذا الشأن، وقمن بوقف أملاكهن لأغراض البر والتقوى، فأوقفت السيدة نورة عبدالعزيز الخلافا في ديسمبر 1892، والسيدة سبتة بنت خليفة المويهي في نوفمبر 1894، والسيدة موضي بنت عبدالله الشرهان في نفس العام، والسيدة سلطانة بنت راشد النهابة في فبراير 1896، والسيدة نورة بنت موسى في نفس الشهر بعضاً من أملاكهن كوقف خيري، وكان قاضي الكويت الشيخ محمد بن عبدالله العدساني هو الذي قام بمهمة التوثيق وتسجيل الأوقاف[2].

وتشير تلك الأمثلة إلى أن المرأة في الكويت كانت لها أملاكها الخاصة بها والمسجلة باسمها، وأنها كان لها دور اجتماعي مهم، وذلك بحكم ظروف الحياة وقتذاك عندما كان الرجال يخرجون إلى البحر للصيد والغوص طلباً للرزق، ويقضون فيه شهوراً عدة، أو يسافرون على متن إحدى السفن للتجارة مع موانئ الهند وشرق أفريقيا. وفي هذه الظروف كان على المرأة أن تقوم بواجبها إزاء أولادها وكبار السن من أسرتها، وأن تذهب إلى «البركة» لإحضار المياه الصالحة للشرب، وإلى السوق لشراء الاحتياجات الضرورية للمنزل.

1- نايف محمد اقريني العازمي، الوقف في الكويت. أوقاف قبيلة العوازم نموذجاً، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة آل البيت، 2018، ص71، ص 95

2- إيمان محمد الحميدان، المرأة والوقف.. العلاقة المتبادلة (المرأة الكويتية أنموذجاً)، (الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، د.ت) ص184

وبخصوص الشراب والمأكل، فقد عانت الكويت من ندرة مصادر المياه الصالحة للشرب، حيث اعتمد الأهالي في البداية على آبار المياه العذبة الواقعة على أطراف المدينة لأغراض الشرب وطهي الطعام، واستخدموا مياه الآبار و«القلبان» الموجودة داخل البيوت لأغراض الاستحمام وغسل الأواني، ولم تكن تلك المياه صالحة للشرب بسبب ارتفاع نسبة الملوحة فيها، وكانت تسمى «مروقاً»، وقامت السيدات اللاتي أقمن في بيوت قريبة من الساحل بغسل الثياب والملابس على شاطئ البحر[1]. وفي مقال بمجلة المشرق عام 1904، ورد أن أهالي الكويت اعتمدوا على الركايا والآبار وماؤها شروب، أما «الشيخ والأكابر والتجار فيستجلبون ماء شربهم من جزيرة قريبة من الكويت اسمها فيلكة وهم يلفظونها فيلچة»[2].

كان ماء الشرب يأتي من آبار الشامية والنقرة والدسمة، فينقل في «قِرب» على ظهور الحمير ويصيح بائع المياه «شراي النقرة» أو «شراي الرقيق»[3]. وأقيم سوق للمياه عند براحة «ساحة» ابن دعيج قرب مسجد النبهان[4]. كما قام بعض الأفراد بجلب المياه من شط العرب وبيعها في الكويت. وهناك ما يشير إلى أن جلب مياه شط العرب إلى الكويت بدأ في وقت مبكر يعود إلى منتصف القرن التاسع عشر[5].

تكوّن طعام عموم الكويتيين في المدينة القريبة من الساحل من

1- دون مؤلف، «قصة الماء في الكويت مقابلة للمرحوم عبداللطيف عبدالرزاق الدين»، رسالة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 51 (يوليو 2015) ص30

2- الكويت، مجلة المشرق، السنة 7، العدد 10، 15 أيار 1904 ص455.

3- يوسف بن عيسى القناعي، مرجع سابق، ص 75.

4- مسجد في محلة بن نبهان، وأسسه إبراهيم بن نبهان عام 1871.

5- دون مؤلف «قصة الماء في الكويت»... مرجع سابق، ص31

السمك المجفف وبعض التمور، أما المقيمون في الداخل فقد اعتمدوا على التمور والذرة وحليب النوق، وتناول الأغنياء المفروك والبثيث.

وكان من العادات الاجتماعية شرب القهوة التي كانت تقدم مُرّة من دون سكّر، ولاحظ المقيم البريطاني بلي أن الرجال في المدينة كانوا يدخنون النارجيلة الفارسية، ويأتون بالتبغ من العراق واليمن. أما في الصحراء، فقد كانوا يدخنون «غليون السبيل» الأرخص والأسهل في الحمل.[1]

لم تكن الكويت مجتمعاً مغلقاً أو منعزلاً، فبحكم العمل بالتجارة والصيد وركوب البحر سافر الكويتيون إلى موانئ الخليج وصولاً إلى الهند. وكما سوف يتضح من المبحث الثالث الخاص بالأوضاع الاقتصادية فقدأاقام عدد من التجار الكويتيين في الهند، وأنشؤوا وكالات تجارية فيها للاستيراد والتصدير، وكان من شأن ذلك تعلمهم وأولادهم اللغة الهندستانية، وهي تسمية قديمة للغة الأردية، ونقلوا بعض مفرداتها لتصبح جزءاً من الخطاب الكويتي الدارج، ولغة التعامل اليومي. وظهر هذا التأثير الهندي أيضاً في قصص الفلكلور الشعبي، والأغاني والأهازيج التي يرددها الأطفال والحكايات التي تقصها الأمهات والجدات لهم. كذلك ظهر هذا التأثير في بعض المأكولات الذائعة بين الكويتيين كطبق «البرياني». وظهر التأثير الثقافي للهند بشكل واضح على الشاعر عبدالله الفرج الذي عاش في الهند لسنوات، ودرس بمدارسها، وتعلم اللغة الهندستانية، وتحدث بها بطلاقة كأحد أبنائها، والذي سوف نعرض لسيرته وأعماله لاحقاً

1- سمير عطا الله، مرجع سابق، ص 174.

في البند الخامس «الشعر والشعراء» من هذا المبحث[1].

ثانياً- الصحة

لم يكن في الكويت حتى نهاية القرن التاسع عشر مستشفيات أو مستوصفات حديثة لتقديم الخدمات الصحية، واعتمد سكان الكويت على وسائل الطب التقليدي أو الشعبي، والذي اعتمد على الأعشاب والأساليب المتوارثة للعلاج، فكانوا يستخدمون «الكحل» لمرض الرمد، والكي لمعالجة الأمراض المعوية والسل، والحجامة لعديد من الأمراض، كما لجؤوا إلى أساليب أخرى كالرقية الشرعية. وقام بأعمال التطبيب الملا والمطوع أو المطوعة والحلاق والعطار. واستخدم بعض الجهلاء «الزار» واستحضار الجن للعلاج من الأمراض، فكان المريض يجلس في ساحة أو فناء ويقوم بعض الأفارقة بضرب الطبول والطنبورة بصوت صاخب مع القيام بحركات سريعة من الرقص الهستيري، وكان من عادات قلة من الناس وقتذاك نقل المريض إلى جزيرة فيلكا لتقديم النذور إلى مقام «الخضر».[2]

وشأنها في ذلك شأن كل مناطق الخليج، كانت أمراض الجدري والطاعون والكوليرا والملاريا تفتك بالسكان بشكل متكرر. وتعرضت الكويت لتأثيرات الأوبئة التي عرفتها المنطقة، والتي كان أخطرها وباء الطاعون الذي اجتاح العراق ومنطقة الخليج في 1831، والذي كانت له آثار صحية مدمرة. ووفقاً ليوسف بن عيسى القناعي، فإن هذا الوباء «فتك بالكويت فتكاً ذريعاً بحيث إن أغلب البيوت خلت

1- مركز البحوث والدراسات الكويتية (إعداد)، الكويت والهند، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2006) ص 25

2- د. عبدالمحسن عبدالله الخرافي، الأيادي البيض (الكويت: دون ناشر، 2004) ص110

من سكانها، بل عجز الناس عن وضع موتاهم في المقابر، فأخذوا يدفنونهم في بيوتهم»[1]. وجدير بالذكر، أن هذا الوباء انتشر في فصل الشتاء عندما كانت سفن الكويت الكبيرة التي تتاجر مع الهند خارج البلاد، وكوّن الرجال الذين كانوا على متن هذه السفن والذين نجوا من الطاعون القوة التي بعثت من جديد بالحيوية في المجتمع الكويتي.

ومن أمثلة ذلك أيضاً، وباء الكوليرا (الهيضة) الذي قدم من الهند عام 1865، وانتشر في شبه الجزيرة العربية، ووصل إلى حدود الجهراء، وأصاب أفراداً من قبائل مطير وبني خالد، ونجت منه مدينة الكويت. وعاد الوباء مرة أُخرى عام 1871، حيث بدأ في النجف بالعراق ثم انتقل إلى الكويت، ولا توجد تقديرات حول عدد ضحاياه.

ووباء الجدري الذي أصاب عموم بلاد الخليج عام 1891، ولا تُعرف أيضاً تقديرات عن عدد ضحاياه في الكويت[2]. وكانت تلك الأوبئة تفتك بالعشرات والمئات من الأهالي حتى إن الظروف أجبرتهم أحياناً على دفن موتاهم في مقابر جماعية تم اكتشافها في النصف الثاني من القرن العشرين أثناء الحفر ووضع الأساس للمباني الحديثة[3].

1- يوسف بن عيسى القناعي، مرجع سابق، 64.

2- خالد فهد الجارالله، تاريخ الخدمات الصحية في الكويت من النشأة حتى الاستقلال، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1996)، ص ص -34 35.

3- ومن ذلك على سبيل المثال المقبرة الجماعية التي اكتشفت أثناء الإعداد للشارع الجديد في مدينة الكويت عندما عثر على حفرة كبيرة ضمت رفات مئة وخمسين شخصاً، وتردد أنهم من ضحايا وباء الطاعون عام 1831. انظر محمد معيض عبدالله العازمي، المقابر والشواهد القبرية في الكويت، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة آل البيت، 2016. ص 17

واختلفت تقديرات الزوار الأجانب عن الحالة الصحية في الكويت، فكتب لويس بلي في 1865 أنه «مع أن طقس الكويت حار جداً في الصيف فالمناخ صحي جداً. ويبدو أن الأمراض قليلة ولا يستخدمون من العلاج في الغالب إلا الكي»[1]. وبصفة عامة، عانى الكويتيون من أمراض العيون كالرمد والتراخوما والماء الأبيض، وهي من الأمراض التي تؤدي إلى فقدان البصر. وأمراض الجهاز الهضمي بسبب رداءة جودة المياه أو تلوثها. والأمراض التي أصابت الأطفال كالحصبة، وكانت هناك الأمراض التي أصابت الغواصين كمرض «السمط» الجلدي بسبب بقائهم مدة طويلة في البحر، ومرض «أبو زليقة» الجلدي أيضاً بسبب رطوبة الجو وملوحة الماء، ومرض «الشاقة» وهو من الصداع النصفي بسبب التعرض لحرارة الشمس ساعات طويلة.

وفي عهد الشيخ محمد، انتشر وباء الطاعون في البصرة عام 1892، والذي راح ضحيته 1400 شخص، وليس هناك ما يشير إلى تأثر الكويت به. بينما تأثرت بشكل محدود بوباء الجدري الذي انتشر في منطقة الخليج عام 1893، ولا توجد أرقام أو إحصاءات عن أعداد الذين أصيبوا به. ولم تتأثر الكويت أيضاً بوباء الكوليرا الذي انتشر في البحرين بنفس العام، وراح ضحيته 7000 شخص[2]. أما بالنسبة لمرض الملاريا، فإنه لم يظهر بين أهالي الكويت، وإنما ظهر على بعض الوافدين إليها، ويرجع ذلك إلى عدم وجود المستنقعات والمياه الراكدة في الكويت.

1- سمير عطا الله، مرجع سابق، 173.

2- Geoffrey E. Ffrench & Allan G. Hill: Kuwait Urban and Medical Ecology، Springer Verlag Berlin، 1971، p.27.

وفي عهده أيضاً، ذاعت شهرة الشيخ الحكيم مساعد بن عبد الله البريكي العازمي[1] الذي ولد في الكويت بفريج العوازم قرب سبيل ابن دعيج، وتتضارب المصادر بشأن تاريخ مولده[2]، وكان أحد القلائل الذين جمعوا بين الفقه في أمور الدين وممارسة التطبيب. ولذلك جمع لقبه بين كلمتي «الشيخ» و»الحكيم»، وكان تعبير الحكيم هو التسمية الشائعة في البلاد العربية وقتذاك للإشارة إلى الطبيب.

سافر الشيخ مساعد إلى مصر ودرس في الأزهر أصول الفقه المالكي والنحو والعروض، وحصل في حوالي عام 1880 على الشهادة الأزهرية، وصدرت الشهادة باسم محمد سعيد بن عبدالله الكويتي، وهو الاسم الذي اشتهر به في مصر. وخلال فترة إقامته، تعلّم فن التطعيم ضد مرض الجدري وطريقة تركيب المصل الواقي منه، وذلك على يد أحد الأطباء المصريين. وربما يرجع السبب في اهتمامه بتعلم هذا الفن إلى أنه كان مصدراً مضموناً للرزق من ناحية، وأنه مثّل خطورة بالغة على أهالي منطقة الخليج وحاجتهم الشديدة للوقاية منه من ناحية ثانية. ويضيف الشيخ عبدالله النوري سبباً شخصياً لهذا الاهتمام؛ وهو أن والد الشيخ مساعد توفي بهذا المرض، وأثّر ذلك عليه تأثيراً بالغاً.

غادر الشيخ مصر متجهاً إلى الهند لشراء العقاقير والأدوات اللازمة للتطعيم، ومنها إلى اليمن حيث أقام بها لمدة عام تقريباً، ومنها إلى

1- ينتسب إلى قبيلة العوازم وهي إحدى القبائل المؤسسة للكويت، وجده هو مسيعيد بن أحمد الذي قام بنسخ كتاب «الموطأ» الذي وُجد في جزيرة فيلكا.

2- تختلف الروايات ما بين 1845 و1859.

رأس الخيمة حيث قضى بها عدة سنوات كان يشرح فيها خطورة المرض وفائدة التلقيح ضده، وتزوج من إحدى نساء رأس الخيمة التي وضعت أول ابنة له. ثم سافر بعدها إلى الإحساء على ظهر جمل منحه إياه شيخ رأس الخيمة، وفيها خالط العلماء للاستزادة من علومهم ومعارفهم.

عاد الشيخ مساعد إلى الكويت في عهد الشيخ محمد، ومارس التطبيب في منزله الكائن في محلة العوازم بالقرب من مسجد بن فارس. أتى الناس إلى عيادته من كل فرجان المدينة مع أولادهم للتطعيم ضد هذا المرض اللعين، وتقاضى من كل شخص «قران» واحداً، وهو ما يعادل أربع أنات هندية. وإلى جانب هذا العمل، حرص الشيخ على إلقاء دروسه الدينية أحياناً في بيته، وأحياناً في أحد الكتاتيب، وأحياناً أخرى في مسجد العبدالرزاق الذي عمل فيه إماماً وخطيباً، وانتظم في مجلسه عدد من العلماء وأصحاب الكتاتيب؛ كان منهم الشيخ عبدالله الخلف الدحيان والملا عثمان عبداللطيف العثمان والشيخ عبدالرحمن الفارس والشيخ عبدالعزيز حمادة. لم يتقاضَ الشيخ أي أجر مقابل دروسه ومواعظه، معتبراً أنه يقوم بذلك مرضاة لوجه الله. سافر الشيخ إلى البحرين لعدة سنوات، ثم عاد إلى الكويت في عهد الشيخ مبارك، وامتد العمر به، وكان له دور كبير في مكافحة مرض الجدري الذي أصاب الكويت في عام 1932 ليرجع مرة ثانية إلى البحرين حتى وافته المنية عام 1943 عن عمر ناهز مئة عام[1].

1- خالد فهد الجارالله، مرجع سابق، ص160، وعبد الله بن خالد الحاتم، مرجع سابق، ص148. وعدنان بن سالم الرومي، مرجع سابق، ص ص 389 - 394، عبدالمحسن عبدالله الخرافي، مربون من بلدي (الكويت: دون ناشر، 1998)، ص ص 111 - 112

كما اشتغل بالتطبيب خلال هذه الفترة أحمد بن محمد الغانم الذي وُلد عام 1857، وامتد به العمر حتى توفي في 4 ديسمبر 1962. فإلى جانب عمله بالتجارة وقيادة السفن الشراعية، اشتغل أيضاً بالتطبيب وخصوصاً علاج كسور العظام ومداواة الجروح والأمراض الباطنية، واستخدم الأعشاب والكي، ومارس عمله في عيادته بمنزله في حي شرق. لم يشتغل بالتطبيب طلباً للرزق فقد كان ثرياً، وكان من مظاهر ذلك أنه اشترى قصر الشيخ خزعل أمير المحمرة في الكويت الذي كان على مقربة من قصر دسمان، ودار الوكيل السياسي البريطاني، وإنما فعل ذلك إسهاماً منه في التخفيف عن آلام مرضاه، فكان لا يتقاضى أجراً منهم، ويكتفي بأن يطلب الدعاء، وأصبح أحد أهم رموز تطور الطب في الكويت[1].

كما بدأ في هذه الفترة عمل الحاج أحمد بن عبد الرزاق الهندي (1877 – 1953) كمساعد لشخص كان يقوم بمهمة «ختان الذكور»، وكان الحاج أحمد قد ولد في الهند وسافر إلى الحجاز، ووصل إلى الكويت عام 1895. وفي السنوات التالية، أصبح أشهر «مطهر» في مدينة الكويت، وعرف بتدينه وبراعته في مهنته، وأنه لم يشترط أجراً معيناً، وقدّم خدماته في كثير من الأحيان مجاناً، وأنه إلى جانب الختان قام بخلع الأسنان والحجامة. وتقديراً من الحكومة الكويتية للدور الذي قام به، فقد أطلقت اسمه على أحد الشوارع بمدينة الكويت في حي عبد الله السالم[2].

1- فرحان عبدالله الفرحان، «التطبيب أحمد محمد الغانم عالج الكويتيين بالمجان»، القبس، بتاريخ 13 فبراير 2009.

2- تحقيق بعنوان «المرحوم الحاج أحمد عبد الرزاق الهندي 1877 - 1953. أشهر مطهر في الكويت»، الدار، بتاريخ 5 نوفمبر 2008.

وفي عام 1894، انعقد المؤتمر الدولي للصحة في باريس بهدف تحسين الإجراءات الصحية في الدولة العثمانية، وخصوصاً مكافحة وباء الكوليرا الذي انتشر فيها، وتوصل المؤتمر إلى ضرورة إنشاء مناطق حجر صحي في إمارات الخليج، ومحطة للرقابة الصحية في الكويت. فسعت الدولة العثمانية إلى إنشاء هذه المحطات في الفاو والكويت ومشيخات الخليج الأخرى، وهو ما تحقق بالنسبة للكويت في عهد الشيخ مبارك، ومن خلال التعاون مع السلطات البريطانية.

ثالثاً- التعليم

كان التعليم نشاطاً أهلياً خالصاً، ركز على حفظ القرآن وتعلم قواعد اللغة العربية، وأحياناً مبادئ الحساب وبعض المعلومات العامة. كان المتعلمون أساساً هم علماء الدين الذين اكتسبوا معارف في الفقه والنحو والوعظ، وكان الواعظ يسمى «محّدثاً».[1] وأول من قام بمهمة التعليم في الكويت في القرن الثامن عشر هو الشيخ محمد بن فيروز الذي تولى أيضاً مهمة القضاء وتوفي عام 1732، وكان من أوائل من قام بهذه المهمة السيد عبد الجليل الطبطبائي الذي توفي في عام 1854، وابنه السيد أحمد بن السيد عبد الجليل، والشيخ خالد بن عبدالله بن محمد العدساني. واهتم هؤلاء الرواد في دروسهم بحفظ القرآن والتعليم الديني، وكانت حلقات الدرس تتم في المساجد ومنازل المعلمين.

تلقى الأطفال تعليمهم في الكتاتيب، والتي كان مكانها عادة في فناء أو أمام بيت المعلم الذي يطلق عليه لقب الملا أو المطوع، وتطورت

1- يوسف بن عيسى القناعي، مرجع سابق، ص 41

تقاليد تتعلق بقبول الأطفال في الكتّاب تسمى «الدخلة»، وتقاليد أخرى واحتفال يقام عند إتمام الطفل حفظ القرآن الكريم «الختمة»، وتقاليد ثالثة تتصل بأجر الملا مثل الخميسية ومقدارها، وسميت بالخميسية لأنها تُدفَع للملا كل يوم خميس، والأجر الشهري الذي لم يكن يتجاوز عادة الروبية أي 75 فلساً، و«العيدية»، و«الفطرة» أي زكاة الفطر. وعندما ينهي الطفل دراسته يقال له «خاتم»، وعلى أسرته أن تدفع «الختامة»، وهي مبلغ من المال متعارف عليه. وكان من المألوف أن يستخدم الملا الضرب لتأديب التلاميذ على إهمالهم أو عدم القيام بالتكليفات، وشملت الأدوات التي استخدمها الملا لتأديب الأطفال: العصيّ والفلقة والحبل أو السلسلة، وذلك إضافة إلى التخويف والتهديد بالحبس في غرفة مظلمة. وكلها أساليب كانت معروفة ومنتشرة في البلاد العربية.

وسمّيت الكتاتيب بأسماء المعلمين. ومن هذه الكتاتيب التي بدأت قبل تولي الشيخ محمد الحكم في عام 1892 واستمرت في العمل في عهده كتّاب سليمان بن ربيع الموسوي (1812 – 1895) والذي كانت داره في فريج الشيوخ[1]، وكان من تلاميذه الشيخ مبارك الصباح، والشيخ سلمان الصباح، ويوسف بن عيسى القناعي، وناصر البدر، وعبد العزيز الدبوس، وأبناء النقيب. وتوارث أبناء الموسوي هذه المهنة، فكان هذا الكتّاب من أشهر كتاتيب الكويت على مدى عدة عقود. وكُتّاب حمد بن عبد الرحمن البودي الذي تختلف المصادر حول تاريخ مولده ما بين عامي 1808 و1820. وقد حفظ القرآن الكريم في أحد الكتاتيب ثم سافر إلى الإحساء طلباً للعلم، وبعد

1- موقع المسجد الكبير حالياً.

عودته أنشأ كتّابه، وكان مقره ديوانية آل بودي واستمر الكتاب في العمل حتى وفاة مؤسسه في عام 1907.

ومن هذه الكتاتيب أيضاً، كتّاب الملا خليفة الجيران، الذي اتخذ من داره مقراً له، وركّز على تعليم الأيتام والمكفوفين دون مقابل، وعندما ضاق المكان بالطلاب خصص شملان بن علي بن سيف الرومي -وكان من كبار تجار اللؤلؤ ومن أثرياء الكويت- بيتاً للكتّاب. وبعد وفاة الملا خليفة، خلفه ابنه الملا عيسى في إمامة الصلاة بمسجد الرومي، وأكمل رسالته في نشر التعليم، وطوّر من أسلوب التدريس في الكتّاب مما أدى إلى ازدياد عدد طلابه وضاق المكان بهم، فقام بشر الرومي ونجله محمد بتخصيص بناية أكبر لهم. واستمر الملا عيسى في التدريس بالكتاب حتى إنشاء المدرسة المباركية، وطلب الشيخ مبارك منه التفرغ للتدريس فيها، فأغلق الكتّاب وعمل بالمدرسة. وكتّاب الملا قاسم وأخيه الملا عابدين الذي بدأ العمل في عام 1887. وكتّاب الملا الصقعبي وابنه الملا سعد الذي بدأ التدريس فيه عام 1888.

كما ظهرت كتاتيب للبنات تقوم بالتدريس فيها «المطوّعة»[1]، وإن كان بعضها قد فتح أبوابه للبنين أيضاً. ومن أشهر كتاتيب البنات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كتاب المطوعة حبيبة عبدالله الذوادي، التي ولدت في فريج فخرو بمدينة المحرق في البحرين عام 1810 ثم قدمت إلى الكويت في حدود عام 1850، واشترت بيتاً في منطقة الشرق بالقرب من منزل الزبن جعلت منه داراً للسكن ومقراً لكتّابها، الذي درّست فيه القرآن الكريم للبنين والبنات من أبناء الحي، وكان من طلابها فارس

1- أطلق اسم الملايات على المطوعات في الجهراء.

الوقيان ويوسف الزبن وبناته وبنات أسرة معرفي والنخي. وتعتبر السيدة حبيبة أول مطوعة في تاريخ الكويت. وإلى جانب اشتغالها بالتدريس، كانت تنشد الابتهالات الدينية في المناسبات الاجتماعية كالزواج والنذور، وتوفيت في الكويت عام 1884[1].

ومنها كتاب المطوعة شريفة حسين العلي العمر التي ولدت في عام 1831[2]، وسارت على درب أبيها الذي عمل بالتعليم، وكان لها كتّاب في فريج الصقر. وبدأت في التدريس عام 1855، وكان أشهر من التحق بهذا الكتاب الأمير الشاب عبدالعزيز آل سعود الذي أقام مع والده الإمام عبدالرحمن في الكويت في حقبة التسعينيات، وهو مؤسس الدولة السعودية الثالثة. واستمر عطاؤها حتى وفاتها في عام 1939. وكتّاب المطوعة موزة بنت حمادة التي ولدت في عام 1836، تعلمت القراءة والكتابة والقرآن الكريم علي يد والدها. كان مقر الكتّاب في فريج عنزة، وكان من طلبتها الأميرة الجازي شقيقة الأمير عبدالعزيز آل سعود، وإلى جانب اشتغالها بالتدريس حفظت السيدة موزة كثيراً من الشعر الديني، وأنشدته لسيدات الحي في المناسبات الدينية كالاحتفال بالمولد النبوي الشريف (المالد)، وقرأت القصص التاريخية والشعبية القديمة مثل سيرة عنترة بن شداد العبسي، وقصت أحداثها على المترددات عليها. واستمر عطاؤها التعليمي والثقافي حتى وفاتها في عام 1947.

وكتّاب المطوعة حصة بنت أحمد بن محمد بن سالم العتيقي النجدي، التي ولدت حوالي عام 1844 في فريج العتيقي بحي الوسط،

1- عبدالمحسن الخرافي، مربّون من بلدي، مرجع سابق ص ص 448 - 449

2- جميع المطوعات اللاتي تتم الإشارة إليهن ولدن في الكويت.

ودرست مبادئ الفقه والعلوم الشرعية وحفظت القرآن الكريم على يد والدها، وجدها لأمها الشيخ عبدالعزيز بن حمد العتيقي. تميزت السيدة حصة في الدراسة، وقامت بالتدريس للأقارب والجيران في محيطها. وتعلم على يدها نجلها الملا عبدالله بن حمد الذي عمل فيما بعد سكرتيراً للشيخ مبارك الصباح. وكتّاب المطوعة صالحة بنت محمد بن علي الرامزي التي ولدت في عام 1849، وتعلمت قواعد اللغة العربية والقرآن الكريم في أحد الكتاتيب، وتفقهت في قواعد الدين. وبعد زواجها من جاسم الشمالي، اتخذت من دار الزوجية الكائن في حي شرق بالقرب من المطبة مقراً لكتّابها، وفتحت أبوابه للبنين والبنات، وساعدها في التدريس ابنتاها خيرية وأمينة، وتوفيت عام 1964، وكان من طلبتها الأديب عبدالرزاق البصير. وكتّاب المطوعة لطيفة بنت محمد بن جاسم الشمالي التي ولدت في عام 1860، ودرّست في أحد الكتاتيب ثم افتتحت كتّاباً في جزء من دارها بالقرب من دروازة عبدالرزاق، وساعدها في التدريس ابنتا أخيها المطوعة أسماء راشد الشمالي، والمطوعة سكينة راشد الشمالي، وتوفيت عام 1940.

وكتاب المطوعة مريم بنت الملا حمد بن عبدالرحمن البودي الذي كان من رواد التعليم كما أشرنا إليه سالفاً. ولدت السيدة مريم عام 1865، وأخذت العلم على يد والدها، وعاونته وعملت في التدريس بكتّابه. ثم افتتحت كتّاباً خاصاً بها لتعليم الفتيات بفريج الوسط، وتوفيت عام 1945[1].

1- المرجع السابق، ص ص 451، 455، 458، 464 - 465، 470 - 471. ومعجم تراجم أعلام الوقف، الجزء الأول (الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، 2014)، ص 129، وص 343

وأدى التطور الاقتصادي في الكويت وازدهار تجارتها مع الخارج دوراً مهمّاً في دعم التعليم، فقام النواخذة والتجار بتشجيع الشباب على تعلم القراءة والكتابة وقواعد الحساب نظراً لاحتياجهم لهذه المهارات في إدارة أعمالهم، ولما شاهدوه من تقدّم تعليمي في البلاد التي سافروا إليها وتاجروا معها.

وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر، انتشرت الكتاتيب وازداد تطلع شباب الكويت إلى تعلم القراءة والكتابة وقواعد الحساب، فازداد الإقبال على الكتاتيب في أحياء المدينة وخارجها. ومن الكتاتيب ذائعة الصيت في تلك الفترة، كتّاب الملا محمد بودي الذي سار على خُطى أسرته، وأنشأ كتّاباً لتعليم القرآن الكريم. وكتّاب الملا سيد عبدالوهاب بن السيد يوسف الحنيان الذي ولد عام 1855، الذي كان له دور تعليمي متميز نظراً للخبرات والمعارف الواسعة التي تمتع بها مؤسسه. تلقى الملا سيد تعليمه في الكويت فدرس القرآن الكريم والفقه والعبادات والنحو والحساب والقراءة، ثم سافر إلى المدينة المنورة لاستكمال تعليمه في العلوم الشرعية، ثم رحل إلى الهند في عام 1882 للعمل لدى أحد التجار الكويتيين من أسرة الإبراهيم. وخلال إقامته في الهند، قام بتدريس اللغة العربية والدين لأبناء الهنود المسلمين، وأجاد الحديث والكتابة باللغة الهندستانية (الأردية)، كما تعلم بعضاً من اللغة الإنجليزية. امتدت إقامة الملا سيد في الهند حتى 1890 فعاد إلى الكويت، وأنشأ في نفس العام كتّاباً في مبنى وقف كان تابعاً لمسجد العدساني الكائن في منطقة القبلة في فريج غنيم، وساعده في التدريس ابنه هاشم، وابن أخيه يوسف عبدالله الحنيان. وفي عام 1894، انتقل الكتّاب إلى مبنى أكبر في بيته

أمام ديوانية عبدالعزيز الزبن، فتم تخصيص قاعتين للتدريس وغرفة للمدرسين، وكانت الدراسة على فترتين: الأولى صباحية تمتد حتى صلاة الظهر، وأخرى من بعد صلاة العصر وحتى صلاة المغرب. وأدى ذلك إلى زيادة عدد الطلاب في الكتّاب، وحرص الملا سيد على تنمية روح التفوق والمنافسة بينهم، فكان يعرض نماذج من خطوطهم على التجار في المنطقة المحيطة بالكتّاب، ويتم اختيار الطالب المتميز في جمال الخط، فيمنحه الملا أعلى الدرجات[1]. وكان من تلاميذه سمو الشيخ عبدالله السالم، والشيخ فهد السالم الصباح، ويوسف بن عيسى القناعي. وإلى جانب تبحره في علوم اللغة والنحو، قرض الملا سيد الشعر وركزت قصائده على فضائل الزهد والورع، وأجاد قواعد توزيع المواريث وفقاً للشريعة الإسلامية، ولجأ إليه الناس من الكويت وخارجها لإبداء الرأي في هذا الشأن، وتوفي في عام 1927.

وكتّاب الملا عبدالله بن خلف بن دحيان الحربي الذي ولد في عام 1875، وتعلم على يد والده خطيب وإمام جامع «المجمعة»، وعلى يد كل من الشيخ محمد بن فارس، والسيد مساعد السيد العبدالجليل. ورغم صغر سنه، فقد أظهر نبوغاً مبكراً، فأقام خلف منزله مجلساً لطلبة العلم والعلماء. وفي عام 1894، أنشأ كتّاباً لحفظ القرآن الكريم وتعليم قواعد القراءة والكتابة والحساب، وكان مقره في سكة عنزة.[2]

1- عدنان بن سالم بن محمد الرومي (جمع وإعداد)، علماء الكويت وأعلامها خلال ثلاثة قرون (الكويت: مكتبة المنارة الإسلامية، 1999) ص 145 - 149، 246 - 248، ود. عبدالمحسن عبدالله الخرافي، مربون من بلدي، مرجع سابق، ص ص 107، 108

2- معجم تراجم وإعلام الوقف، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 207

وكتّاب الملا زكريا بن محمد بن قاسم الأنصاري الخزرجي الأزدي القحطاني، الذي ولد في عام 1866 بإحدى قرى ساحل عُمان، حيث عمل والده بالتدريس فيها. تلقى العلم على يد والده ثم سافر للاستزادة من علماء الإحساء والمدينة المنورة. وفي عام 1890، طلبت أسرة العبد الرزاق من الشيخ زكريا القدوم إلى الكويت لإمامة الصلاة في مسجد الأسرة في فريج العبد الرزاق، وذلك بعد وفاة الشيخ إسحاق إمام المسجد. وفي عام 1895، بدأ العمل في كتّابه وكان مقره جزءاً من بيت أسرة العبد الرزاق الكائن بسكة ابن دعيج. تكوّن المنزل من مكان السكن وهو حرم البيت، والديوانية والكتّاب الذي شغل جانباً من فنائها. اقتصر التدريس في البداية على نفس الموضوعات التي درّستها الكتاتيب الأخرى، ثم توسع ليشمل موضوعات تهم التجار مثل مسك الدفاتر وحسابات الغوص على اللؤلؤ والجغرافيا ومبادئ اللغة الإنجليزية، وشاركه في التدريس أولاده محمد وعبدالله ويحيى[1]. وفي عام 1935، تغير اسم الكتّاب ليصبح مدرسة الفلاح، واستمر التدريس فيها حتى وفاة الشيخ زكريا عام 1946.

برز أيضاً اسم الملا علي بن عمار، الذي كان قد استقدمه الشيخ جراح من الإحساء ليعمل محاسباً، فقام إلى جانب عمله بتعليم قواعد الحساب والعمليات الحسابية المبسطة. وعندما ازداد طلب الأهالي على دروسه، أقام كتّاباً لتعليم القرآن الكريم والقراءة والكتابة وقواعد الحساب، واستخدم الملا أساليب متطورة لتعليم الحساب، والتي اقتبسها المعلمون في الكتاتيب الأخرى[2].

1- عدنان بن سالم الرومي، مرجع سابق، ص337 - 341

2- أطلس الأوقاف، مرجع سابق، ص 48

وإلى جانب الكتاتيب، ظهر في الكويت مجالس العلم والثقافة التي كانت تُقرأ فيها أُمّهات كتب العلوم الشرعية وتدور فيها المناقشات بين العلماء وطالبي المعرفة. كان من أهمها مجلس الشيخ محمد بن عبدالله بن فارس الذي ولد في نجد عام 1820، وقدم إلى الكويت عام 1837، تلقى تعليمه في نجد والكويت والإحساء والزبير. لم يبخل على أحد بعلمه، وكان له مجلس ينعقد بعد صلاة الضحى، وآخر بعد صلاة العشاء قرأ فيه كتب الوعظ وتفسير القرآن. تردد عليه طلاب العلم والراغبون في الاستزادة منه، وعمل على توجيههم وتقديم النصح لهم، فكان لا يبخل بتقديم الفتوى لمن يطلبها منه وفي إبداء النُصح لمن تعترضه مُشكلة.

ومجلس الشيخ أحمد بن محمد بن محمود القطان[1]، الذي ولد في عام 1862 في أسرة علم، فكان لوالده كتّاب باسمه، ودرس العلوم الشرعية على المذهب الشافعي في فارس والإحساء. وبعد عودته، ساعد والده في التدريس وجعل من إحدى غرف بيته الكائن في براحة مبارك بفريج الشيوخ مجلساً اتجه إليه طلاب العلم الشرعي والمعرفة الدينية، فكان يلقي عليهم دروسه. وممن درس على يديه الشيخان سالم وناصر ابنا الشيخ مبارك الصباح، ويوسف بن عيسى القناعي، كما تولى الشيخ الخطابة وإمامة الصلاة في مسجد المطوع.

ومجلس الشيخ سليمان بن السيد علي بن السيد حسين الرفاعي، الذي ولد في عام 1866، وانتسب إلى أسرة عرفت بحب العلم، فكان جده الشيخ حسين الرفاعي من كبار العلماء ومن رواد الطريقة الرفاعية في الكويت وإمارات الخليج. بدأ تعليمه في أحد الكتاتيب

1- عبدالمحسن الخرافي، مربون من بلدي، مرجع سابق، ص115، 123

ثم سافر إلى الإحساء طلباً للمزيد من العلوم الشرعية التي كان يتم تدريسها وفقاً للمذاهب الأربعة، وعلوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة. وبعد عودته، تفرغ لنشر المعرفة والعلوم الشرعية، وتوفي في ريعان شبابه في عام 1897.

ومجلس الشيخ عبدالله بن خالد بن عبدالله بن محمد العدساني، الذي درس على يد والده الشيخ خالد قاضي الكويت، وقام بإلقاء الدروس على طلبة العلم ابتداء من عام 1880 ولمدة عشرين عاماً تالية.

ومن أهم مجالس العلم والثقافة في هذه الفترة، مجلس الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد زين الدين القلعة الذي اشتهر باسم أحمد الفارسي، وهو «الفارسي مولداً، والكويتي موطناً، والشافعي مذهباً، والقرشي نسباً». ويشير اسمه إلى أنه سليل إحدى العائلات العربية الأصيلة التي نزحت إلى فارس طلباً للرزق. ولد في عام 1839، وجاء مع والده إلى الكويت في عام 1853. درس على يد جده أحمد بن حسن زين الدين القلعة ووالده الذي كان من محبي العلم وعمل إماماً لمسجد ابن نومان في الكويت. سافر الشيخ أحمد إلى فارس ومسقط ومصر للاستزادة من العلوم الشرعية، وحصل على شهادة «العالمية» من الأزهر الشريف. وإلى جانب ثقافته الدينية الواسعة، تمتع بصوت عذب عند تلاوة القرآن الكريم، وكانت لديه معرفة واسعة بعيون الأدب والشعر وأمهات الكتب في اللغة العربية. ووصفه يوسف بن عيسى القناعي بأنه «كان آية في الذكاء والحفظ، فصيح اللسان لا يتطرق إلى لسانه اللحن، حسن الصوت متوغلاً في علم الأدب، ويحفظ الكثير من الشعر، إذا جلس في مجلس كثر المستمعون لما ينثر من الأدب، وإذا وعظ امتلأ المسجد من الخلق

لسماع وعظه، وقد حصل له من الإقبال ما لم ينله أحد في الكويت من طلبة العلم»[1]. عمل واعظاً بمسجد الخليفة، وكان له مجلس لمناقشة موضوعات اللغة العربية في ديوان حمود الجراح في براحة البودي، وآخر لبحث موضوعات العلوم الشرعية في ديوان الملا حسين التركيت بمحلة الشرق. جابت شهرته الآفاق وسمي «واعظ الكويت الأول»، وحرص زوار الكويت من العلماء على الالتقاء به والاستماع إليه والاسترشاد برأيه[2].

وكان لشقيقه الشيخ عبدالرحمن محمد الفارسي الذي ولد عام 1853 في الكويت مجلس لتدريس علم النحو والعروض والقوافي، وينعقد المجلس مرتين كل يوم: مرة بعد صلاة الفجر، والأخرى ما بين صلاتي المغرب والعشاء. تجمّع حوله طلاب العلم والذين كان من بينهم الشيخ عبدالله النوري، والشيخ عبدالله عبداللطيف العثمان، والشيخ عبداللطيف العدساني، ويذكر الشيخ محمد بن جراح أنه قرأ على يديه متن الآجرّومية في بيته القريب من المدرسة المباركية. وعمل الشيخ أيضاً بالخطابة وإمامة الصلاة، فكان خطيباً لمسجد السوق، وامتد به العمر حتى عام 1941[3].

ومع ازدياد الاهتمام بالعلم والثقافة، ظهر عدد من النّساخين أو الوراقين وعمل بعض الناس بحرفة الحباكة «الحباجة» أي تجليد المخطوطات وإصلاح التالف منها، واشتهر من يعمل فيها باسم

1- يوسف بن عيسى القناعي، مرجع سابق، ص 48

2- عدنان بن سالم بن محمد الرومي (جمع وإعداد)، مرجع سابق، ص ص 75 - 76، 97 - 103، 106 - 109، 151 - 152، 231 - 239

3- د. عبدالمحسن عبدالله الخرافي، مربون من بلدي، مرجع سابق، ص ص 104، 105

«الحباج»، واهتم «الحباجون» بحفظ المصاحف وكتب العلوم الشرعية وحمايتها، وتندر المعلومات المؤكدة في هذا الشأن، فلا توجد بيانات دقيقة عن أسماء الحباكين وأماكن عملهم وسنوات اشتغالهم بتلك الحرفة، حيث إنها لم تكن مهنة يمكن أن توفر رزقاً منتظماً لمن يقوم بها، فكانت عملاً جانبياً أو مؤقتاً. وتشير المصادر إلى أنه في نهاية القرن التاسع عشر كان ممن عملوا بتلك المهنة في الكويت إبراهيم بن صالح بن إبراهيم بن عيسى الذي ولد في نجد عام 1854، ويعتبر من أهم من أرخوا لتاريخها، قدم إلى الكويت وتلقى العلم على يديه عبد الله بن خلف الدحيان من علماء الكويت. وتوفي الرجل في عام 1924. ومن نجد أيضاً قدم حمد بن عبدالله بن سبيل الذي أقام في الكويت لمدة عامين. ومن بريدة، قدم الحباج حنيشل بن عبدالله الحنيشل الذي كان من أشهر الورّاقين في وقته.

كان من الكتب التي صدرت في هذه الفترة كتاب حاشية (بانت سعاد) الذي طبع في مطبعة الحجر الفاخرة بمحروسة مصر القاهرة عام 1862، وكتاب «تعبير الرؤى والأحلام» للإمام محمد بن سيرين الذي طبع في مدينة بومباي عام 1879. أما عن المخطوطات، فكان أهمها مخطوطة احتوت على قصائد مدح الرسول الكريم والثناء عليه، وفي ذكر معجزة الإسراء والمعراج، والتي نسخها محمد صالح عام 1894 في عهد الشيخ محمد. وفي نفس العام، قام حسين بن عبدالله بنسخ كتاب «صلاح الأرواح» للمؤلف عبدالرحمن الصوفي[1].

1- شيخة خليل سعيدان، «صيانة الثقافة في الكويت خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين»، رسالة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 62، (أبريل 2018) ص ص 9 - 10.

رابعاً- الأديان والتسامح الديني

كما كان الحال في سائر المدن والأمصار التي عاش فيها المسلمون، كانت المساجد من أوائل المباني التي أنشأها سكان الكويت. لم تنحصر مهمة المساجد في هذا الوقت بأداء شعائر الصلاة، بل امتدت إلى تقديم دروس الوعظ والإرشاد الديني، وتحفيظ القرآن الكريم، فكانت أماكن للتعليم أيضاً كما سبق بيانه سالفاً. كان أول مسجد بني في الكويت هو مسجد «ابن بحر»، والذي سمي أيضاً بالمسجد الإبراهيمي في منطقة «القبلة» في عام 1685، وظل أكبر مساجد الكويت لسنوات عدة. ووصفه الشيخ المؤرخ عبد الرحمن بن عبد الله السويدي البغدادي الذي زار الكويت عام 1772 بأنه «جامع كبير على البحر كجامع القيصرية في بغداد». وتلاه مسجد «الخليفة» عام 1708، فمسجد «العدساني» 1747.

وذاع صيت مسجد «السوق» الذي بني عام 1794 في ساحة جنوب سوق التجار، والذي تعوّد الشيوخ والأعيان على تأدية صلاة العيدين فيه على مدى سنوات طويلة، وكان من أشهر من قاموا بمهمة الإمامة والخطابة فيه الشيخ خالد بن عبد الله بن محمد العدساني، الذي عمل بالخطابة والتدريس وكان من الشخصيات الأدبية المهمة في الكويت كما سوف يتم بيانه لاحقاً في هذا المبحث[1]. واشتهر أيضاً مسجد «الجهراء» في عام 1856، ومسجد «العثمان» الذي أنشئ في منطقة القبلة عام 1857.

وفي عهد الشيخ محمد، أنشأ محمد بن عبدالله يوسف سيف

1- خالد سعود الزيد، أدباء الكويت في قرنين، الجزء الأول (الكويت: المطبعة العصرية، 1967)، ص35.

العتيقي مسجد «المطران» في فريج المطران في عام 1892[1]. وتم الانتهاء من بناء مسجد «المطبة» بحي شرق في عام 1893، وكل من مسجد «الساير» الشرقي بمنطقة القبلة ومسجد «الأذينة» بجوار مقبرة الدمنة القديمة في نفس العام. ومسجد «المضف» و«الإسحاق» بحي شرق في عام 1896.

وبالنسبة لمسجد «المطبة»، فقد كان يقع في وسط حي المطبة. أسسه شملان بن علي بن سيف الرومي وتحت إشراف الملا حسين بن عبد الله التركيت، وكان أول من قام بإمامة المصلين في المسجد شقيقه الملا أحمد بن عبد الله التركيت. وأنشأ مؤسس المسجد حوله عدة دكاكين خصصها كوقف لخدمة المسجد، وكان منها دكان مبارك الهدهود.

أما بشأن مسجد «الساير الشرقي»، فقد كان بناؤه عملاً جماعياً تكاتف أهالي المنطقة من أجل إقامته، فتطوعوا بالمال والمواد والجهد وذلك بتشجيع من ساير الشحنان. ولذلك، سمي بمسجد الساير. ولتمييزه عن مسجد آخر يحمل اسم الساير في منطقة الغرب، فقد أُطلق عليه الساير الشرقي. وقد تم تجديد هذا المسجد تجديداً كاملاً عام 1955 تحت إشراف إدارة الأوقاف، وقام بافتتاحه الشيخ عبد الله الأحمد الجابر. وقدّر أحد المصادر أن عدد المساجد التي كانت شعائر الصلاة تؤدى فيها بانتظام بلغ في مطلع التسعينيات أربعة عشر مسجداً[2].

وساد المجتمع الكويتي في القرن التاسع عشر مناخ التسامح الديني، فيذكر بلي بعد زيارته للكويت عام 1865: «يتمتع سكان المدينة بمن

1- أطلس أوقاف دولة الكويت، مرجع سابق، ص 48

2- طلال سعد الرميضي، مرجع سابق، ص 119

فيهم اليهود بتسامح ديني»[1]، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وأنه لم تكن هناك ضرائب خاصة مفروضة عليهم. ووصف مدحت باشا الكويتيين بأنهم «ليس عندهم تعصب ديني»[2]. وأشار لوريمر أيضاً إلى حالة التسامح الديني في الكويت، والتي امتدت لتشمل اليهود[3]. وقدّر فيتال كينيه عدد اليهود في الكويت عام 1890 بخمسين شخصاً. ولا توجد معلومات مؤكدة حول تاريخ وصول اليهود إلى الكويت، ولكن من الأرجح أنهم أقاموا فيها من عهد حاكم الكويت الثاني الشيخ عبد الله الصباح.

يذكر بعض المؤرخين أن أول هجرة لليهود إلى الكويت كانت إبان الاحتلال الفارسي للبصرة في عام 1776، عندما رحل كثير من تجارها وأعيانها إلى الكويت وكان من بينهم اليهود. وبانتهاء الاحتلال، عاد أغلب هؤلاء إلى البصرة. وبصفة عامة، يمكن القول إن أغلبية اليهود الذين استقروا في الكويت وفضّلوا الإقامة فيها قدموا من فارس والعراق لأسباب سياسية واقتصادية. فالبعض جاء هرباً من اضطهاد الأسرة القاجارية التي أساءت معاملتهم وسعت إلى فرض الإسلام عليهم بالقوة، ففضلوا الرحيل إلى الكويت والبحرين. والبعض الآخر، هاجر بسبب الكوارث الطبيعية والصحية مثل وباء الطاعون الذي انتشر في بغداد في عام 1830، وفيضان نهر دجلة في عام 1831، والذي أدى إلى إغراق منازل «محلة اليهود». والبعض الثالث، قدم بحثاً عن فرص أكبر للتجارة والربح والثراء. اشتغل اليهود بالتجارة

1- سمير عطا الله، مرجع سابق، ص 173.

2- يوسف كمال بك حتاته ود.صديق الدملوجي، مرجع سابق، ص 250

3- ج. ج لوريمر، القسم الثالث، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 1516.

-كما سوف يتضح في المبحث الثالث الخاص بالأوضاع الاقتصادية- وتركزت منازلهم حول منطقة السوق، وعُرفت هذه المنطقة باسم «فريج اليهود»[1]. ومن الطريف، أنه عندما انتقلت بعض الأسر اليهودية التي عاشت في الكويت ردحاً من الزمن إلى البحرين، فإنها حملت لقب الكويتي مثل عائلة يوسف الكويتي، وعائلة ساسون الكويتي، وعائلة ناصر صالح الكويتي وشقيقه خضوري الكويتي[2].

وخلال هذه الفترة، لم توجد أية مظاهر للتمييز بين سكان الكويت على أساس الدين أو المذهب. والحقيقة، أنه لم يكن هناك ما يبرر اتباع حكام الكويت أي سياسة خاصة تجاه غير المسلمين المقيمين في الكويت أو الذين يزورونها سواء بالتقييد عليهم أو بتمييزهم بأي شكل من الأشكال، وينطبق ذلك على المسيحيين. وأشار المبشر الأمريكي صموئيل زويمر[3] -ممثل الإرسالية العربية الأمريكية التي نشطت في هذه الفترة في منطقة الخليج-[4] بعد زيارته للكويت في يناير 1895 إلى حالة التسامح الديني التي سادت بين سكان الكويت، فكتب:

1- يوسف علي المطيري، اليهود في الخليج. دراسة في تاريخ الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منذ القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين (دبي: دار مدارك للنشر، 2011)، ص ص 64 - 65، وص ص 77 - 78.

2- المرجع السابق، ص 103.

3- صمويل مارينوس زويمر (1867 - 1952)، مبشر أمريكي بدأ نشاطه التبشيري في البصرة والبحرين عام 1890، وكان أحد مؤسسي الإرسالية العربية الأمريكية في نفس العام في مسقط، نشط في عديد من مناطق الخليج، وشبه الجزيرة العربية، وعمل في مصر خلال الفترة 1913 - 1929 وانتخب زميلاً في الجمعية الجغرافية الملكية في لندن.

4- الإرسالية العربية الأمريكية هي إرسالية أمريكية بروتستانتية أسسها د.لنسنج وثلاثة من مساعديه بهدف تنظيم النشاط التبشيري في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، بدأت الإرسالية عملها بإقامة محطة انتقالية لها في بيروت، وأعقبها إنشاء أول مركز ميداني في البصرة عام 1891.

«شعرت براحة شديدة (تامة)، ولم أحس (أشعر) بأية مضايقات لكوننا نسكن كمسيحيين بقرب عائلات مسلمة على الإطلاق، وفي كثير من الأحيان كان يأتي إلى بيتنا زوار كثر، وأحد هؤلاء حاخام يهودي»[1].

وتعتبر زيارة زويمر للكويت أول نشاط له طابع تبشيري، وهدف إلى التعرف على أوضاع المجتمع الكويتي وطبيعة العلاقات السائدة بين الناس، ومدى توافر الفرص للقيام بنشاط تبشيري. مكث زويمر ثلاثة أيام في الكويت، وكتب تقريراً عن الزيارة إلى مجلس الإرسالية في 30 مارس من نفس العام، والذي أشار فيه إلى أهمية الكويت في الربط بين البصرة والبحرين[2]. ولكن المجلس لم يتحمس لإقامة مركز له في الكويت مفضّلاً الاكتفاء بتدعيم نشاطه في المراكز القائمة بالفعل في مسقط والبحرين والبصرة[3].

وتتفق المصادر على أنه كان لليهود «كنيس» أو «معبد»، وإن كان من غير المعروف تاريخ إقامته، وكان يقع قرب منازلهم في «فريج

1- حمزة عليان، مرجع سابق، ص 45.

2- استمر إدراك رجال الإرسالية لأهمية الكويت، وكتب الطبيب المبشر ستانلي ماليري الذي زار الكويت عام 1911 «كنا ندرك لسنين عديدة، وفي الواقع منذ أنشئت الإرسالية العربية الأمريكية، أن الكويت مدينة ذات أهمية إستراتيجية عظيمة. فهي بموقعها ما بين العراق في الشمال والإحساء في الجنوب تسيطر على رأس الخليج «الفارسي» وتتمتع بميناء ممتاز، ربما كان الميناء الطبيعي الممتاز الوحيد على الساحل الشرقي للجزيرة العربية» في: ستانلي ماليري، الكويت قبل النفط، مذكرات الطبيب في البحرين والكويت -1907 1947، ترجمة وتقديم د. محمد الرميحي (الكويت: دبي مدارك، ط3 - 2012)، ص 59.

3- محمد فؤاد محمد خليل، التبشير الأمريكي في منطقة الخليج العربي -1890 1962، رسالة مقدمة إلى كلية الآداب، بجامعة عين شمس لنيل درجة الدكتوراه في الآداب (فرع التاريخ الحديث والمعاصر)، 1996، ص 57.

اليهود» وبالقرب من السوق الداخلي . والأرجح أنه بني قبل العقد الأول من القرن العشرين .[1] والغريب بعد ذلك كله أن يذكر مدحت باشا والي بغداد في تقريره عن زيارته للكويت في 1871 أنه لا يوجد يهود أو مسيحيون في الكويت[2]!!

خامساً- الشعر والشعراء

كسائر مجتمعات شبه الجزيرة العربية والخليج ، كان للشعر والشعراء مكانة متميزة بين الناس ، وكان قرض الشعر هو المظهر الأبرز للإبداع الأدبي . في هذا السياق ، كان أول ديوان شعر بالفصحى في الكويت هو «روض الخل والخليل» للشاعر السيد عبد الجليل المعروف باسم عبد الجليل الطبطبائي الذي وُلد في البصرة عام 1776 ، ثم قدم إلى الكويت واتخذ منها مستقراً وموطناً حتى وفاته عام 1853 . وفي هذا العام كان اثنان من أبرز شعراء الكويت فيما بعد في ريعان الشباب ، ومن الأرجح أنهما تأثّرا به ، وبخاصة أن أحدهما تلقى العلم على يديه .

الأول هو الشيخ خالد بن عبد الله بن محمد العدساني الذي وُلد في الكويت عام 1834 ، وتلقى العلم على يد والده قاضي الكويت الشيخ عبدالله العدساني الذي كان فقيهاً ونحوياً . وبعد وفاة الوالد في عام 1857 ، نهل العلم من الشيخ عبد الجليل الطبطبائي ، وبعد وفاته درس على يد ابنه السيد أحمد عبد الجليل الطبطبائي . عمل الشيخ معلّماً ، فقام بتدريس العلوم الشرعية وحفظ القرآن الكريم والقراءة

1- يوسف المطيري، مرجع سابق، ص 298.

2- يوسف كمال بك حتاته ود.صديق الدملوجي، مرجع سابق، ص238

والكتابة، واشتهر بالورع والتقوى وخدمة الآخرين ونصحهم، ووصفه عبدالله النوري بأنه «من العلماء القليلين». شارك أخاه القاضي محمد العدساني في كتابة صكوك البيع والأوقاف والمواريث، وتولى مهمة الإمامة والخطابة بمسجد السوق. ورغم كف بصره في عام 1880، لكنّ ذلك لم يقعده عن الحركة ومتابعة العمل في التدريس والخطابة حتى وفاته في عام 1900[1].

والثاني هو عبد الله بن محمد بن فرج المسعري الدوسري المشهور بعبد الله الفرج، الذي وُلد في الكويت عام 1836، وعاش لسنوات في مدينة بومباي بالهند مع والده الذي كان من كبار التجار، وتعلم العربية على أيدي مدرسين في منزل والده حيث لم يكن هناك مدرسة تُعلِّم اللغة العربية في المدينة. توفي والده وهو في الثمانية عشرة من عمره، فبدد الثروة التي ورثها عنه، وعاد إلى الكويت وهو في سن الثلاثين. وفي السنوات التالية، كانت له ديوانية تناقش شؤون الثقافة والأدب والشعر والموسيقى، وتردد عليها كثير من العلماء والشيوخ والمهتمين بتلك الموضوعات. كتب الفرج باللغة العربية والنبطية والزهيري[2]، وله قصيدة في مدح الشيخ محمد حاكم الكويت، وتوفي عام 1901 عن عمر يناهز الثمانين عاماً. ويعتبر رائد الشعر الشعبي، ووصفه مؤرخ الكويت عبد العزيز الرشيد بأنه «شاعر الكويت الأول».

1- د. أحمد الشرقاوي، أشهر 50 شخصية في تاريخ الكويت (القاهرة: مركز الراية للنشر والإعلام، 2014)، ص ص57 - 58، وص ص 95 - 96، ومعجم تراجم أعلام الوقف، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 139

2- هو شعر من ألوان شعر الموال وُجد في منطقة الجزيرة العربية تحت ما يسمى (الزهيري) نسبة إلى الملا جادر الزهيري من قرية الزهيرات في محافظة ديالي بالعراق، ومنها انتشر إلى باقي منطقة الخليج.

ركز الاثنان على قضايا البحر والماء والصحراء. عانت الكويت منذ نشأتها من ندرة المياه الصالحة للشرب، وبسبب ذلك واجه الكويتيون أحياناً ساعات وأياماً قاسية. تناول الشعر هذه الموضوعات أحياناً بشكل جاد، وأحياناً أخرى على سبيل التهكم والسخرية على طرائف تسابق أهالي الكويت وتنافسهم للحصول على المياه.

غطت قصائد العدساني الكثير من أوضاع المجتمع الكويتي في زمانه، فكتب عن عام الدبا وهو عام 1889 الذي ابتليت به الكويت، وابتهل إلى الله وشكره بعد أن كُفَّ بصره، ومدح شرب القهوة، وذكريات الصبا والشباب، وكتب في نصح «شارب التنباك» -وهو الدخان- بالإقلاع عن هذه العادة السيئة، وانتقد سلوكيات الغرور والانصراف إلى جمع المال، ونصح الشباب بالجد والصبر والقناعة وطاعة الله.

كان عبدالله الفرج شاعراً مجدداً، وأدخل على الشعر النبطي الذي كان سائداً وقتذاك أوزاناً نقلها من الشعر الهندي، وتمتع بشهرة في زمانه، وتسمى بمحيي الهوى لقوله:

يقول محيي الهـــوى بالحب زايد

غرامه عطشان يشـــكو الظما

وامتلأت أشعاره بالشكوى من الزمان وأهله، ويرجع ذلك إلى أن والده كان قد ترك له مالاً كثيراً، فلم يحسن التصرف فيه وبدده، فعندما انتهى المال أعرض الناس عنه. ومن أشهر قصائده بالعربية تلك التي قرضها في مدح السلطان عبد الحميد، وورد فيها:

فعلمـــا لطالع الملك الســـعيد

وســـلطان الورى عبـــد الحميد[1]

وللأسف، فإن أغلب أشعاره باللغة الفصحى قد فقد، وبقي شعره العامي الذي جمعه الأستاذ خالد الفرج.

وإلى جانب إبداعه الشعري، اهتم الفرج بالموسيقى، والتحق بمعهد في الهند لتعلم أصولها وقواعدها، وابتكر مزيجاً من الأنغام الحضرمية والأفريقية والهندية، وتغناها على العود والكمان والمرواس. أدخل في أشعاره الغنائية مقاطع باللغة الهندية مما أكسبها نكهة متميزة ساعدت على تقبل الجمهور واستحسانه لها[2]. كان الرجل «موسيقياً عظيماً لا يزال الغناء في الخليج متأثراً بألحانه التي صنعها وابتدعها ثم تناقلها المطربون عنه جيلاً بعد جيل حتى وقتنا الحاضر»[3]، وبلغ عدد ألحانه ثلاثمئة لحن.

واستمرت صداقة عميقة بين عبدالله الفرج «الشاعر والموسيقي» والعدساني «الشيخ والمعلم». ورغم أن الموسيقى كانت في هذا الوقت «من الأمور التي يحرّمها الناس على أنفسهم، ولا يرضاها لهم معظم رجال الدين، فإننا نجد العدساني على ورعه وتقاه، ملتصقاً بعبد الله الفرج ملازماً لصحبته، مخالفاً بذلك سنّة الناس وما ابتدعه المتزمّتون من رجال الدين في تحريمها والابتعاد عنها»[4]، مما يدل على

1- يوسف بن عيسى القناعي، مرجع سابق، ص ص 54 - 55.

2- مركز البحوث والدراسات الكويتية (إعداد)، الكويت والهند، مرجع سابق، ص 27

3- خالد سعود الزيد، مرجع سابق، ص 34.

4- المرجع السابق، ص35.

سعة أفقه ورجاحة عقله، وعندما توفي العدساني رثاه الفرج بقصيده مؤثرة، جاء فيها:

أُراع لخَطـــبٍ بـــدا فـــي الوجود
وقوعـــاً كوقع مواضـــي الحدود

وكيـــف وقد ضرمت فـــي البلاد
مصائبـــه النـــار ذات الوقـــود

علـــى مثـــل خالد فلبيـــكِ من
يحـــنُّ عليـــه حنـــين الرعود

وقـــد قلت لمـــا مضـــى أرّخوا
دعتـــه جنـــانٌ لأجـــل الخلود[1]

ومثّلَ إسهام الاثنين بداية الشعر في الكويت، ويمكن اعتبارهما الجيل الأول من الشعراء[2].

ومن الشعراء الذين اشتهروا في هذه الفترة أيضاً السيد عبد المحسن بن السيد عبد الله الطبطبائي، الذي برز نجمه وهو حديث السن، والذي نظم الزهيري والنبطي والعربي، وذاعت شهرة قصيدته التي انتقد فيها أهل الزبير بسبب حبهم لابن رشيد وكراهيتهم للشيخ مبارك[3].

1- عدنان بن سالم بن محمد الرومي، مرجع سابق، ص 79 - 81، 88

2- محمد حسن عبد الله، الشعر والشعراء في الكويت (الكويت: ذات السلاسل، 1987)، ص ص 10 - 11.

3- يوسف بن عيسى القناعي، مرجع سابق، ص61.

المبحث الثالث

الأوضاع الاقتصادية

تمتعت الكويت بموقع جغرافي فريد على الركن الشمالي الغربي من الخليج، وكان لها مرسى للسفن، مما جعل «جون الكويت» من أفضل موانئ السفن على الساحل الغربي للخليج. وأدرك شيوخ الكويت من البداية أهمية هذا الموقع التجاري، فاهتموا بتوفير الظروف المشجعة على حرية التجارة، وكان للشيخين المؤسسين للإمارة صباح بن جابر وعبد الله بن صباح الفضل في اتباع «سياسة اقتصادية متميزة ومشجعة لتطور الكويت ونموها الاقتصادي»[1]. وواصل الشيخان جابر بن عبد الله الصباح وصباح بن جابر (صباح الثاني) هذه السياسة. لذلك، أصبحت التجارة المهنة الأساسية لأهالي الكويت، فعليها اعتمدوا في جلب ما يحتاجون إليه في حياتهم اليومية.

وفي عهد الشيخ عبد الله الأول ثاني حكام الكويت (حكم 1762 – 1814)، اتسع اقتصاد الكويت «ونشط أهلها لتحصيل الثروة وتعاطي التجارة»[2]. وفي عهده أيضاً، قدم إلى الكويت التاجر النشط محمد بن حسين بن رزق[3] «فصار موضع ثقة القوم وصاحب

1- د. ميمونة خليفة العذبي الصباح، نمو الكويت الاقتصادي وأهم عوامله خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. (القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، سلسلة دراسات عن الشرق الأوسط، 1987) ص16

2- الكويت وأمراؤها، مجلة الزهراء، مرجع سابق، ص.135.

3- وهو من بني جبر من عقيل بني عامر، انتقل إلى الكويت عام 1763.

رأيهم، فخطت الكويت على يده خطوات في سبيل الثروة والمجد والعمران»[1]، وخلفه ابنه أحمد بن رزق[2] فكان أعظم من أبيه شأناً، وعمل في تجارة اللؤلؤ فتعاظمت ثروته، وقام ببناء السفن الكبيرة التي أبحرت مسافات طويلة ووصلت إلى موانئ الهند وما بعدها. ولذلك، اعتمد ولاة العراق العثمانيون على تجار الكويت في توفير احتياجاتهم من الهند. وفي عام 1804، طلب والي بغداد من أحمد بن رزق شحنة من الخشب «الساج» من الهند، والذي يُستخدم في بناء السفن، وقام التاجر بتوفيرها[3].

وفي عهد الشيخ جابر بن عبدالله الحاكم الثالث (حكم 1814 – 1859)، واصل سياسة حرية التجارة، وأصبحت الكويت في عهده مقصداً لكثير من أبناء الزلفي الذين قدموا إلى الكويت بحثاً عن أوضاع معيشية أفضل، وازدادت تجارة الكويت ازدهاراً واتساعاً. وفي عهد الشيخ صباح الثاني الحاكم الرابع (حكم 1859 – 1866)، حاول فرض بعض الرسوم على البضائع والسلع الخارجة من الكويت، وذلك لمواجهة ازدياد نفقات الحكم والإدارة، فأبى التجار هذا الإجراء لتأثيره الضار على تجارة الكويت، وطلبوا منه الاستمرار في سياسة أبيه وجدّه، وأنهم على استعداد لدفع أي مبالغ يحتاج إليها، فتراجع الشيخ عن هذا الأمر.

وفي عهد الشيخ عبد الله الثاني الحاكم الخامس (حكم 1866 –

1- المرجع السابق.

2- عمل ضابطاً في الجيش العثماني، واشتغل في مزارع الشيخ مبارك في الفاو، وقام بدور كبير في تعمير الزبارة، وأحبه الناس لجوده وعدله.

3- نوال خلف نعمة، تجارة الكويت الخارجية في ظل الحماية البريطانية دراسة تاريخية، 1899 - 1961، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التاريخ بكلية الآداب، جامعة القاهرة، 2014، ص.104

1892)، اتسعت تجارة الكويت براً وبحراً بشكل مطّرد، فأصبحت الكويت معبراً لتجارة الشام ونجد والإحساء. يدل على ذلك ما ذكره الرحالة البريطاني دويتري من أن «أهل القصيم كانوا يعملون في التجارة التي حملتها جمالهم من الكويت إلى نجد، كذلك فإن تجارة ابن رشيد إلى الهند كانت ترسل إلى الكويت لتنقل على متن سفنها»[1]. وحسب ما سجله بلي عن زيارته للكويت عام 1865، فإن الكويت كانت «تتاجر مع البدو الذين يحملون في الشتاء والربيع الخيول والصوف فيبدلونها باللبن والأرز والحاجيات الأخرى»[2]. وكانت البضائع التي تحمل في المراكب البخارية القادمة من الهند ترسو في المحمرة، ومنها تُشحن في سفن شراعية إلى الكويت[3].

برزت الكويت في القرن التاسع عشر كأحد المراكز التجارية الأساسية في الخليج وتمتعت بحالة من الرخاء. ويذكر لوريمر أنه في عام 1839 كانت الكويت تصدّر بما يساوي 100 ألف روبية، بينما بلغت وارداتها 500 ألف روبية. ويمكن تفسير هذا الفارق بين الصادرات والواردات، بأن جزءاً كبيراً من الواردات كان لحساب تجار خارج الكويت[4]، أو أنها كانت تصل إلى الكويت ومنها تتجه إلى نجد والشام، وهو ما يعرف الآن بالتجارة العابرة أو تجارة الترانزيت. وفي وقت لاحق تنبه أمين الريحاني[5] لنفس النقطة، فسجّل في كتابه عن

1- د. أحمد مصطفى أبو حاكمة، مرجع سابق، ص 264

2- سمير عطا الله، مرجع سابق، ص 173.

3- عبد العزيز الرشيد، مرجع سابق، ص ص 63،64

4- لوريمر، مرجع سابق، الجزء الثاني ص. 1509

5- أمين الريحاني: ولد في لبنان عام 1293ه/ 1876م، ثم هاجر إلى الولايات المتحدة لفترة ليعود منها كرحالة يجوب منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج في السنوات الأخيرة من عهد الدولة العثمانية.

ملوك العرب الذي صدرت طبعته الأولى في عام 1924 أن «الكويت إذن مدينة تجارية لا تقوم تجارتها أو تنمو بمن فيها فقط، وإنما تفتح أبوابها وتجارتها لكل من حولها، فلو اتكلت الكويت على سكانها والعشائر في باديتها لما كانت تجارتها كما هي..»[1]، وأن المدينة سادها الرخاء بفضل السياسات السليمة لحاكمها.

وارتبط بالتجارة صناعة بناء السفن، فكان للكويت أسطول تجاري بحري كبير جاب موانئ الخليج العربي ووصل إلى الهند والساحل الشرقي لأفريقيا.

وكان لهذا الازدهار التجاري تأثير إيجابي على شكل طرق المدينة، فأصبحت شوارعها حسبما أورد لوريمر «أكثر اتساعاً من شوارع مسقط وبوشهر»[2]. وأكد ذلك المؤرخ د. السيد رجب حراز في دراسته الرائدة عن الدولة العثمانية وشبه الجزيرة العربية بقوله إنه في العقد الأخير من القرن التاسع عشر نمت الكويت «وأضحت لها أهمية تجارية في الخليج العربي حتى سميت بمرسيليا الشرق»[3]، وهو التشبيه الذي استعاره من الصحافي البريطاني آرمسترونج في وصفه للكويت «كانت الكويت في حقيقة أمرها مرسيليا الخليج». [4]

وفي عهد الشيخ محمد، أشارت المصادر العثمانية إلى أن «أغلب الكويتيين يشتغلون في البحر على ظهر السفن الشراعية، التي تسافر

1- أمين الريحاني، ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية الجزء الثاني، سلطنة نجد وملحقاتها: الكويت – البحرين – العراق (بيروت: دار الجيل، 1995)، ص 46.

2- لوريمر، مرجع السابق، ص 1510.

3- د. السيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب 1840 - 1909 (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1970) ص171.

4- د. سلطان صالح، مرجع سابق، ص 47.

إلى الموانئ البعيدة في بر فارس والسند والهند وغيرها لنقل البضائع منها» . . وأن «عدد السفن الكويتية العاملة بالسفر الشراعي في عامي 1892 – 1894 قدرها ألف سفينة»[1] .

أولاً- الأسواق

كانت التجارة هي قوام الاقتصاد في الكويت ، واهتم شيخ الكويت برعاية التجارة والتجار ، ورحّب بالتجار الذين قدموا إلى الكويت هرباً من وباء الطاعون الذي اجتاح البصرة ومن الاحتلال الفارسي لها وللزبارة ، وسهّل لهم أمور حياتهم وإقامتهم في المدينة .

واختلفت ممارسات حكام الكويت بشأن فرض الرسوم على حركة التجارة من فترة لأخرى حسب الأوضاع التجارية ، فأشار المقيم البريطاني بلي عام 1865 إلى أنه لا توجد ضرائب على التجارة في الكويت ، وأن كبار التجار يقدمون هدية سنوية إلى الحاكم لاستخدامها في المنافع العامة ، وأن «التدخل الحكومي في شؤون الناس نادر تماماً وربما لا حاجة إليه»[2] . وهي نفس المعاني التي كررها لوريمر فيما بعد عندما ذكر أنه لم تكن هناك ضرائب تفرض على التجار ، وكان التجار يدفعون مبالغ من المال للحاكم يتم تخصيصها للأغراض العامة ، والتي قدر أنها بلغت 20 ألف روبية في عام 1863[3] . وفي بعض السنوات تم فرض رسوم على التجار ، وذلك في مواجهة ازدياد تكلفة حفظ الأمن وحماية القوافل من غارات اللصوص ، كما تم فرض رسوم على الحوانيت كانت تُدفع للحراس الذين يسهرون ليلاً

1- طلال سعد الرميضي، مرجع سابق، ص 98

2- سمير عطا الله، مرجع سابق، ص 173.

3- ج. ج لوريمر، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص 1516.

لحراسة المدينة. ويشير أحد المصادر إلى أنه في عهد الشيخ محمد تم فرض ضريبة على البضائع التي كانت تدخل الكويت بهدف إعادة تصديرها، وعرفت باسم ضريبة الوادي.[1]

كانت الأسواق هي عصب الحياة الاقتصادية في الكويت، وعلى مدى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تركزت التجارة في «سوق التجار»، والذي كان أقرب إلى سوق الجملة، و»السوق الداخلي» الذي كان المركز الرئيسي لأهالي المدينة. وامتد سوق التجار من بهيتة شمالاً إلى الساحة المقابلة لمسجد السوق، وهو مركز التوزيع الرئيسي للبضائع منذ القدم[2]، وإلى غرب السوق، كانت ساحة «المناخ» وهي المكان الذي استُخدم لإناخة الإبل المرهقة من عناء السفر والقادمة من بادية الكويت وصحراء نجد انتظاراً لقضاء أصحابها أعمالهم في السوق بيعاً وشراءً قبل العودة مرة أخرى إلى ديارهم. وفي جنوبه، كانت الساحة التي أقيم فيها مسجد السوق، ويمر عبر هذه الساحة الطريق الذي كانت تباع فيه الخضراوات والماء ومواد العطارة[3].

ومارس كبار التجار نشاطهم في «سوق التجار»، وإليه قدمت القوافل من صحراء شبه الجزيرة لتشتري منه احتياجاتها، وكان من عادات تجار الكويت تزويد تلك القوافل بالتمر والأرز والطحين وغيرها من المواد الغذائية على سبيل «السلف» على أن يقوموا بالوفاء بالدَّين في

1- د.رأفت غنيمي الشيخ، ود.ناجي عبد الباسط هدهود، ود.محمود رمضان، إستراتيجية الدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي 1869 – 1914 (القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2014) ص 17

2- محمد عبدالهادي جمال، أسواق الكويت القديمة (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2004)، ص20.

3- معجم تراجم وأعلام الوقف. الجزء الثاني، مرجع سابق، ص227

الموسم التالي. وكانت تلك القوافل آلية موسمية للتواصل بين أهالي الكويت ومختلف القبائل النجدية، مما جعل تجار الكويت وأعيانها على معرفة بأحوال القبائل والتطورات السياسية والاجتماعية التي تحدث في مناطقهم.

ومن «سوق التجار»، كانت السلع تنقل إلى السوق الداخلي وسائر أحياء المدينة. وكان من أشهر التجار في عهد الشيخ محمد، التاجر محمد بن عبدالرحمن بن محمد البحر الذي ولد في عام 1843 وسكن بجوار براحة السبعان التي كانت تعتبر «بورصة» بيع وشراء الخضراوات[1].

خلال حكم الشيخ محمد -وتحت إشراف مباشر من شقيقه جراح- تم بناء عدد من «الدكاكين» لتنظيم الأسواق، ومنها سوق اللحم والسمك[2]، كما كان يوجد سوق الغنم، وسوق الحمير التي تحمل على ظهورها أخراجاً مصنوعة من الخيش، وسوق الفحم المستورد من إيران، والسوق المفتوح الذي يضم الإبل والضأن والماعز والسمك وسائر السلع الأخرى. وأدى اتساع الأسواق إلى ازدياد عدد الحوانيت، حيث بلغت حوالي خمسمئة حانوت في ذلك الوقت[3].

وتشير وثيقة عدسانية نادرة مؤرخة في 23 فبراير 1913 إلى «سكة عبدالله السليمان النجدي» وإلى دكانه في السوق الذي اشتهر باسمه، وكان هذا السوق يقع بمحلة مسجد ابن فارس، أما عبدالله السليمان

1- المرجع السابق

2- سيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت (القاهرة: مطبعة نهضة مصر، 1959) ص 139.

3- طلال الرميضي، مرجع سابق، ص 97

فقد سكن منطقة القبلة وله ديوانية معروفة وقتذاك[1].

ونشط اليهود الذين أقاموا في الكويت بتجارة الأقمشة التي كانت تستورد من الهند، وتركزت تجارتهم في سوق اشتهر باسم «سوق اليهود»، ويبدو أنهم سيطروا على هذه التجارة، ويدل على ذلك أن الحوانيت في هذا السوق كانت تغلق أبوابها يوم السبت وهو يوم العطلة الأسبوعية عندهم، وأطلق على هذا السوق «قيصرية»[2] أو «مسقف»، وكان يقع بالقرب من مسجد السوق (الكاركة أو سوق الصفافير فيما بعد)[3]، وهو السوق الذي بناه السيد خليل القطان -وسمي أحياناً باسم قيصرية القطان- أحد أكبر تجار الأقمشة في تلك الحقبة بعدما اشترى الكاركة التابعة لمحمد إبراهيم جمال بالإضافة إلى بعض البيوت المحيطة بها وذلك في عام 1895[4]، وهو من أقدم الأسواق لبيع الأقمشة، واستمر حتى عشرينيات القرن الماضي عندما أنشئ سوق أو قيصرية جديدة هي بن رشدان فانتقل التجار إليها[5].

واشتغل اليهود أيضاً في الصاغة وتجارة الحلي الذهبية، وكانت لهم حوانيت في سوق الصاغة القديم، وكان الموسرون من تجارهم يقدمون هدية نقدية سنوية للحاكم مساهمة منهم في تمويل المنافع العامة للمدينة تطوعاً منهم، أسوة ببقية التجار[6].

1- دون مؤلف، «سوق عبدالله السليمان (من الأسواق المنسية في الكويت)»، رسالة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 63 (يوليو 2018) ص43

2- تشير هذه الكلمة إلى السوق المتخصص في بيع سلعة واحدة.

3- يوسف علي المطيري، مرجع سابق، ص ص -73 74.

4- حمزة عليان، مرجع سابق، ص 33.

5- محمد عبد الهادي جمال، مرجع سابق، ص -159 160.

6- يوسف علي المطيري، مرجع سابق، ص 332.

كان جزء من التجارة يتم وفقاً لنظام «المسابلة»، وهو النظام الذي يقوم على مقايضة السلع بعضها بالبعض الآخر، أي أن يدفع المشتري قيمة ما اشتراه بسلع أخرى، أو أن يدفع ثمنها بعد قيامه ببيعها. ويعود تعبير «المسابلة» في اللغة العربية إلى «السبل» أي الطرق، وتشير إلى عملية مجيء التجار من البادية والجزيرة العربية إلى الكويت لشراء ما يحتاجون إليه من مؤن وبضائع. وكان كثير ممن «يسابل» في الكويت يقدمون من حائل والقصيم ونجد، وكانوا يفضلونها على الزبير والبصرة بسبب قربها الجغرافي وأنها المخرج البحري الوحيد لجبل شمر، وأيضاً بسبب الروابط الأسرية التي جمعت كثيراً من قبائل الجزيرة العربية مع أهالي الكويت، وتوافر السلع التي يحتاجون إليها في أسواقها ورخص ثمنها، وحسن المعاملة والأمانة والصدق التي اتسم بها التجار الكويتيون وخصوصاً تقديرهم للظروف الصعبة التي كان المشتري يمكن أن يتعرض لها، وتساهلهم في مواعيد الدفع إذا تطلب الأمر ذلك. أضف إلى ذلك، عدم خضوع الكويت للرسوم التي فرضتها السلطات العثمانية في المناطق الأخرى وسياسة حرية التجارة التي اتبعها حكام الكويت.

وإلى جانب «المسابلة»، عرفت الكويت العملات النقدية التي شملت: طويلة الحسا نسبة إلى مصدرها وهو الإحساء، وكانت غريبة المظهر لا يتضح من شكلها أنها عملة، فقد كانت على شكل مشبك للشعر (ماشة)، والريال النمساوي (ماريا تريزا) والذي اشتهر باسم الريال الفرنسي[1]، والقران أو (الكران) الفارسي وجمعه قوارين، وسمي في

1- دخل أسواق الكويت في عام 1790، واستمر العمل به بعد استخدام عملات أخرى وانتهى العمل به تقريباً عام 1925.

الكويت بأسماء متعددة مثل «الشرخي، وأبو دبيلة، وشاهية»، والليرة العثمانية الذهبية، والتي أطلق عليها الريال المجيدي، والروبية الهندية.

وحسب مشاهدات المقيم البريطاني بلي في زيارته للكويت عام 1865، فإن العملات المستخدمة في عهد الشيخ صباح الثاني كانت هي «دولار ماريا تريزا والكران الفارسي والقروش التركية النحاسية. ويمكن أحياناً رؤية بعض الليرات الإنجليزية. كما يمكن الحصول على الأوراق النقدية من البصرة وبوشهر وبومباي والرياض»[1]. وفي عهد ابنه الشيخ عبد الله الثاني، كانت أكثر العملات تداولاً روبية الملكة (والأمبراطورة) فكتوريا. وشهدت فترة حكمه ضرب أول عملة كويتية عرفت باسم «البيزة» عام 1886، التي صنعت من النحاس الأحمر، وكتب على وجهها الأول «ضربت في الكويت 1304هـ»، وحمل وجهها الآخر اسم الشيخ عبد الله الصباح. ويبدو أن هذه العملة تم صكها محلياً بالوسائل اليدوية وبالأخص المطارق بواسطة الحدادين، ولذلك اختلف حجمها وشكلها وسمكها من قطعة لأخرى، ويوجد عدد من قطع هذه العملة محفوظاً في متحف الكويت الوطني. وتتمثل الدلالة السياسية المهمة لضرب هذه العملة في أنها لم تحمل أي إشارة للدولة العثمانية وصلة الكويت بها، فكانت تعبيراً عن الاستقلال الذي تمتع به شيوخ الكويت تجاه العثمانيين. وتوقف تداولها بعد عدة شهور بسبب شيوع تداول روبية الملكة فكتوريا، وعدم وجود غطاء ذهبي لها على خلاف العملة الهندية.[2]

1- سمير عطا الله، مرجع سابق، ص 173

2- د. يعقوب يوسف الحجي، الكويت القديمة صور وذكريات (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2004)، ص ص 72،75، ود. عبدالله يوسف الغنيم، الكويت قراءة في الخرائط التاريخية (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1992)،، ص40.

وفي عهد الشيخ محمد، ذاع استخدام الروبية الثانية (أم بنت)، وخصوصاً الإصدار الرابع لها الذي بدأ في عام 1877، وحمل صورة الإمبراطورة فكتوريا وعلى رأسها التاج وكتب عليها لقب (الإمبراطورة وليس الملكة). وفي عهده أيضاً، تم تداول عملات الليرة العثمانية الذهبية، والريال النمساوي.[1]

وسجلت وثائق بعض الأسر الكويتية العريقة جانباً من عقود تأجير وبيع وتملك يعود أقدمها إلى عام 1849. وفي عهد الشيخ محمد، تشير إحدى الوثائق إلى عقد شراء هندي بن مهدي بيت عثمان بن سيف الذي حده غرباً بيت خلف بن محمد بن ياقوت وشمالاً السبخة وبيت ابن رجيب، وجنوباً الطريق النافذ، بثمن قدره ثلاثون ريالاً، وقام بتحرير العقد وتوثيقه قاضي الكويت الشيخ محمد بن عبدالله العدساني. وتشير وثيقة أخرى إلى أن تركي بن عبدالله بن ناصر المليفي باع بيتاً إلى عبدالمغني العبدالمغني وذلك مقابل 200 ريال فرنسي، وكان ذلك حوالي عام 1893. وتقدم هذه العقود صورة عن أسماء الأشخاص أطراف عقد البيع أو الشراء، ووصفاً دقيقاً للمنزل أو العقار محل التعاقد، وإشارة إلى أسماء الأحياء والمناطق. كما تقدم بياناً بالمعاملات التجارية الخاصة بأنواع البضائع المتداولة وأنواع الصكوك وأساليب التعامل بها والعملات المستخدمة، وأسماء الشخصيات أطراف تلك المعاملات[2]. ومن ثم، فإنها تمثل مصدراً ثرياً للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للكويت.

1- عادل محمد العبد المغني، تاريخ العملة في الكويت (الكويت: دون ناشر، 1992)، ص ص 19 - 64

2- «وثائق عائلة العنجري»، رسالة الكويت، العدد 26 السنة السابعة (أبريل 2009) ص ص 12 - 17. وحمد عبدالمحسن الحمد، مرجع سابق، ص 86

ثانياً- الأنشطة الاقتصادية

لم تكن الطبيعة رحيمة بأهل الكويت بسبب ارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه. ولذلك، غابت الزراعة عن الأنشطة التقليدية التي مارسها أهل الكويت باستثناء بعض الزراعات المحدودة في الأراضي القريبة من ساحل مدينة الكويت والجهراء وجزيرة فيلكا. وكانت هناك مشكلة كبيرة في شراء الماء العذب للشرب لدى الفقراء وعابري السبيل. وللتخفيف من تلك المعاناة، قام كثير من الأغنياء بالتدخل للمساعدة وتوفير المياه للفقراء. ومن ذلك ما قام به أحمد عبدالمحسن بن حسن بن علي بن أحمد الخرافي، الذي ولد عام 1848، وكان من أثرياء الكويت، فقد خصص سفينة من نوع البوم عرفت باسم «أبو شويشة» كوقف خيري لنقل الماء العذب من شط العرب إلى الكويت وتوزيعه بالمجان على المحتاجين، وكان ذلك في عام 1890[1]. وبسبب حرارة الجو أيضاً، ظهرت صناعة الثلج أو كما كانت تسمى وقتذاك «البفر»، وكان الحاج محمد الفوزان يصنع الثلج في منزله بواسطة آلة صغيرة بدائية، ويبعث منه كل يوم إلى الشيخ محمد وأخيه جراح[2].

كانت الحقيقة الكبرى في حياة الكويتيين هي الصحراء والبحر. وفرت لهم الصحراء حياة البادية، كما وفرت طرق التجارة إلى شبه الجزيرة العربية ومنها إلى الشام. أما البحر، فكان بوابتهم إلى العالم الواسع من خلال صيد اللؤلؤ[3] والتجارة، ووصف أحد

1- معجم تراجم وأعلام الوقف، الجزء الثاني، ص 69

2- عبدالله بن خالد الحاتم، مرجع سابق، ص 70

3- انظر في تاريخ هذا النشاط وتطوره، يوسف مرزوق الشملان، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1975)

الباحثين الكويتيين هذا الوضع بقوله: «ولى الكويتيون وجههم شطر البحار، بسبب الحصار الذي فرضته عليهم الأرض البخيلة القاحلة الصحراوية... وأصبحوا من أشجع البحارة، وأبرع بناة السفن والمراكب، وأجرأ الغطاسين وراء اللؤلؤ... ومن هنا استعاض أهل الكويت بالتجارة عن الزراعة فأنشؤوا السفن الكبيرة التي تصل إلى البلاد البعيدة والشاسعة»[1]. فإلى جانب موانئ الخليج العربي، وصلت السفن الكويتية إلى بومباي وكالكتا ومدراس في الهند، وإلى ممباسا وزنجبار ولامو على الساحل الشرقي لأفريقيا.

اشتغل الكويتيون أيضاً بصيد الأسماك، وكان أهم أنواعها الزبيدي والنقرور والصبور، كما اشتغلوا بالغوص على اللؤلؤ، وامتدت أنشطتهم إلى مياه البحرين وقطر وما هو أبعد من ذلك. وازدهرت هذه المهنة واجتذبت إلى الكويت أشخاصاً من مختلف البلاد. وحسب رواية بلي، كان موسم الغوص على اللؤلؤ يبدأ عادة في شهر أبريل، ويستمر حتى نهاية شهور الصيف الحارة (أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر). وفي بداية الموسم يتم تحميل سفن الصيد بالمؤن الغذائية من تمور وأرز لغذاء البحارة، وكميات من الماء للشرب. كان الغوص عملية خطرة وأودت بحياة الكثيرين، ومن أشهر طرق الغوص في ذلك الوقت «الحجاري»، فكان الغواص يخلع ملابسه ويربط إحدى قدميه بحجر حتى يشده إلى القاع، وفي القدم الأخرى حبل يشتمل على المخلاة التي يجمع فيها المحار الذي يوجد في داخله اللؤلؤ، يمسك بطرفه الآخر على ظهر السفينة الشخص المكلف متابعة غوصه ويدعى «السيب»، ويتم إغلاق أنفه بمشبك كان يسمى

1- د.سلطان صالح الأصقة، مرجع سابق، ص. ص 44 - 45.

«الفطام»، وعندما يصل إلى القاع يتخلص من الحجر حتى تسهل حركته ويقوم بجمع المحار. وبعد الانتهاء من مهمته، يشد الغواص الحبل شدة خفيفة، فيقوم السيب بجذب الحبل إلى أعلى.

وإلى جانب الغوص في مياه الخليج في شهور الصيف، قام بعض الكويتيين من أصحاب السفن الشراعية الكبيرة بالغوص على اللؤلؤ في المياه القريبة من «سيلان» (سريلانكا حالياً) في فصل الشتاء، وتزايد عددهم بشكل مطرد حتى إنه في موسم 1905 بلغ عدد الكويتيين الذين سافروا إلى سيلان للغوص على اللؤلؤ ثلاثة آلاف رجل وفقاً للوثائق البريطانية. وشجعت شركة سيلان للغوص أهالي الكويت على القدوم، وأصدرت لهم الأذون التي يسرت لهم السفر إلى سيلان والغوص في مياهها[1]. وكان من الكويتيين الذين سافروا إلى سيلان حمود الصلال، وأبو زيد الصابري، وأبو خليفة بن هران، وعلي بن دبوس وحمود خليفة بورسلي، وعثمان إبراهيم.

وفي فصل الشتاء أيضاً، كان موسم «المجنة»، وهو صيد اللؤلؤ في المياه الضحلة القريبة من شط البحر في أوقات الجزر. واتسم اللؤلؤ الذي يتم صيده في هذا الموسم بضعف المستوى وصغر الحجم، وقام التجار الكويتيون ببيع اللؤلؤ في أسواقه المشهورة في البحرين وبومباي[2].

1- جيمس هورنيل، (ترجمة مها داود السهلي)، «البحث عن لآلئ سيلان – وقائع يوم من أيام العمل: محن وطرائف»، رسالة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 63 (يوليو 2018) ص33، 34

2- لويس بلي، ملاحظات على حقول محار اللؤلؤ في الخليج العربي - ترجمة محمد عبدالله الغنيم، رسالة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 60 (أكتوبر 2017) ص 33 - 35

وارتبط باتساع نشاط الغوص على اللؤلؤ والتجارة، ازدهار صناعة السفن التي تعددت أشكالها وأحجامها، فكان منها القوارب الصغيرة لصيد السمك، وسفن الغوص على اللؤلؤ التي اتسمت بالانسيابية وخفة الحركة ومنها السنبوك والشوعي والبتيل، والسفن التجارية الكبيرة التي اتسعت لتحمل مئات الأطنان من الحمولة وكان منها البغلة والغنجة، والتي سبق تناولها بالتفصيل في الكتاب الخاص بالكويت في عهد الشيخ عبدالله بن صباح.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، شهدت هذه الصناعة تطوراً مهمّاً وهو تصميم السفينة «البوم» كسفينة نقل، ومع أن هذا النوع لم يكن يماثل «البغلة» في الاتساع وحجم الحمولة، فقد كانت سفينة متوسطة الحجم لا تزيد حمولتها على 150 طناً، إلا أنها تتمتع بقدراتها الملاحية[1]، وبلغت موانئ الهند والشاطئ الشرقي للساحل الأفريقي. وكان ممن اشتهر في هذه الفترة سالم بن الرشيد بن محمد بن سالم النويشري، الذي ولد في عام 1835 بفريج العوازم، وعمل بالغوص على اللؤلؤ في مقتبل شبابه، وسافر أكثر من مرة إلى سواحل سيلان للغوص في مغاصاتها. وبينما عمل بالغوص على اللؤلؤ في فصل الصيف، فقد اشتغل في الشتاء بنقل الخيول والمواد الغذائية بين موانئ الخليج. وفي عهد الشيخ محمد أصبح نوخذة على سفينته «شوعي النويشري». وفي عهد الشيخ مبارك، شارك في نقل حاجيات الشيخ خزعل أمير المحمرة إلى الكويت[2]. كما نشط أحمد عبدالمحسن بن حسن بن علي

1- عبد المحسن عبدالله الخرافي، النوخذة عبدالوهاب عبدالعزيز العثمان ريادة عائلة.. وتميز إنسان (الكويت: دون ناشر، 2003) ص44

2- معجم تراجم أعلام الوقف، الجزء الأول مرجع سابق، ص175

بن أحمد الخرافي الذي عمل في البداية مع النوخذة إبراهيم الغانم على إحدى سفنه حتى أصبح رئيساً لبحارتها، ثم اشترى سفينة خاصة به اشتغل نوخذة عليها[1].

واشتهر أيضاً حسين وشملان بن علي آل سيف اللذان ورثا عن أبيهما ثروة طائلة، واشتغلا بتجارة اللؤلؤ فكانا يشتريانه من الغواصين ويبيعانه في مراكز تجارته في البحرين والهند[2]. وقد اشتهر نواخذة الكويت وبحاراتها بالكفاءة والأمانة وذاعت شهرتهم في الآفاق، ولم يعتمدوا في ركوبهم البحر على الخبرات الشخصية وحسب، بل إنهم عرفوا علم «أنواء البحر» أو «علم البحر»، واستفادوا من كتب التراث العربي – الإسلامي التي تعود إلى كتابات شهاب الدين أحمد بن ماجد وسليمان المهري في القرن الخامس عشر الميلادي التي سجلت طرق الملاحة في الخليج العربي والمحيط الهندي وبحر العرب والساحل الشرقي لأفريقيا، واحتوت على إرشادات ونصائح لربابنة البحر بشأن مطالع النجوم وصفاتها وأسماء منازل القمر، وأنواع السحاب وأوقات الأمطار، والرياح ومصادرها وقوتها.

كما سجل نواخذة الكويت خبراتهم في مرشدات بحرية، وتضمنت تلك المرشدات وصفاً دقيقاً للطرق الملاحية الآمنة التي ينبغي أن تسلكها السفن وفقاً لمواقع النجوم وانحراف الشمس، وحددوا علامات مميزة على الساحل كالجبال والبيوت والأشجار وغيرها من المعالم البرية لتحديد موقع السفينة.

واستفاد النواخذة الكويتيون من المعلومات التي وفرتها المسوح

1- دون مؤلف، معجم تراجم وأعلام الوقف، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 69

2- المرجع السابق، ص 177

البحرية التي قامت بها البحرية البريطانية في القرن التاسع عشر، فبدأت أول مسح علمي لطبوغرافية الخليج العربي وسواحل المحيط الهندي في عام 1820، والذي استمر حتى عام 1828، وشمل قياس الأعماق وتحديد المناطق الضحلة التي يجب أن تتجنبها السفن، والموانئ والمدن الساحلية، وتم تجميع تلك البيانات التفصيلية في شكل رسومات وخرائط ملاحية. وفي هذا السياق، أعد أحد الضباط البريطانيين تقريراً عن ميناء الكويت في عام 1839.

وقامت البحرية البريطانية بمسح جديد لمنطقة الساحل الجنوبي الشرقي لجزيرة العرب في عام 1844، وألحقته بمسح شامل لكل سواحل الخليج في عام 1857، وذلك لاستكمال معلومات المسح السابق لعام 1820، مستفيدة من التقدم التكنولوجي في إجراء المسوح الملاحية. واكتمل العمل في هذا المسح حتى عام 1860. واستمر نشاط الأدميرالية البريطانية في تطوير المعلومات وتصحيحها وتحسينها حتى منتصف القرن العشرين[1].

ومع ازدياد التجارة والتوسع في أنشطتها، برز عدد من كبار تجار اللؤلؤ كان من أهمهم هلال بن فجحان المطيري الذي ولد عام 1855 في نجد وقدم إلى الكويت وهو في سن الثانية عشرة، فعمل بعدد من المهن البسيطة لمدة خمسة أعوام، ثم اشتغل «طواشا» وتاجراً في اللؤلؤ، واتسعت تجارته وزادت ثروته، حتى أصبح من أكبر طواشي الخليج، ولقب بملك اللؤلؤ. وانتشرت ممتلكاته بين الكويت والبحرين والبصرة والهند، وزادت ثروته على سبعة ملايين روبية حتى قيل إنه

1- د.عبدالله يوسف الغنيم، «مدونات نواخذة الكويت على خرائط الأدميرالية البحرية (الساحل الشرقي للهند نموذجاً)»، رسالة الكويت، العدد 62 (أبريل 2018) ص-37 38

«بلغ من الثراء ما لم يبلغه أحد سواه، لي في الكويت وحسب بل في المنطقة كلها». وقد اشتهر بعمل الخير ومساعدة المحتاجين، وقام بالتنازل عن ديونه لدى أصحاب سفن الغوص لعدم قدرتهم على الوفاء بها بعد أن كسدت تجارة اللؤلؤ في التسعينيات من القرن التاسع عشر بعد اكتشاف اللؤلؤ الصناعي في اليابان[1].

وبرز أيضاً ناصر بن يوسف البدر، الذي ولد في عام 1840 بالكويت، وكان والده أحد أكبر الأثرياء، والذي استضاف في منزله بالجهراء المقيم البريطاني في الخليج لويس بلي خلال زيارته للكويت عام 1865. امتلك ناصر عدداً من سفن الغوص على اللؤلؤ، وكان أكبر طواشي في منطقة القبلة. اشتهر أيضاً بعمل الخير وعمارة المساجد وتنازل عن ديونه لدى أصحاب السفن بعد كساد تجارة اللؤلؤ[2]. وكان من كبار تجار اللؤلؤ أيضاً راشد ناصر بورسلي الذي ولد في فريج بورسلي بحي الوسط عام 1864، وورث عدداً كبيراً من السفن الشراعية مختلفة الأحجام[3]. ومنهم أيضاً محمد بن علي بن موسى بن عصيان، وآل خالد الخضير، وإبراهيم بن مضف[4].

لم تكن حياة التجار تسير على وتيرة واحدة، وكما جنى بعضهم أرباحاً طائلة فقد تعرض آخرون لخسائر كبيرة، ومن هذه الأمثلة ما

1- عبد الله خالد الحاتم، مرجع سابق، ص 358. ود.عبدالمحسن عبدالله الجارالله الخرافي، التاجر الأسوة في كويت الماضي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 190، ص319

2- د.عبدالمحسن عبدالله الجارالله الخرافي، التاجر الأسوة في كويت الماضي، مرجع سابق، ص 320. ومعجم تراجم وأعلام الوقف، الجزء الأول، مرجع سابق، 299

3- المرجع السابق، ص169، ود.عبدالمحسن عبدالله الجارالله الخرافي، التاجر الأسوة في كويت الماضي، مرجع سابق، ص80

4- يوسف بن عيسى القناعي، مرجع سابق، ص 67.

حدث لمحمد بن علي بن عصفور الذي كان من كبار تجار اللؤلؤ في نهاية القرن التاسع عشر، والذي قدرت ثروته بأربعمئة ألف روبية، مما وضعه في مصاف كبار الأثرياء. تعرض هذا التاجر لحادثة كانت امتحاناً لقدرته على ضبط النفس. فأثناء إحدى رحلاته لبيع اللؤلؤ في بومباي، جلس على الأرض في غرفته بالسفينة وأخرج اللآلئ الكبيرة التي ينوي بيعها، ووضعها «على قطعة من الخام مربعة الشكل لونها أحمر يستعملها الطواشون، وتركها على البساط»، ثم غادر الغرفة وطلب من خادمه تنظيفها، فقام الخادم بنفض البساط في البحر، فضاعت اللآلئ في قاعه. وعندما أدرك التاجر ما حدث، ضبط مشاعره وطلب من خادمه ألا يخبر أحداً. وصل التاجر محمد إلى بومباي، وقام بشراء مجموعة من اللآلئ، دفع جزءاً من ثمنها فقط معتمداً في ذلك على حسن سمعته وثقة التجار فيه، وسرعان ما ارتفع ثمن تلك اللآلئ إلى درجة عوّضت له خسارته. وعندها، قصّ على أصحابه ما حدث له، وعندما سألوه: لماذا لم تروِ ما حدث لك وأنت في بومباي؟ أجاب بأنه: «لو فعلت ذلك فإن أحداً من التجار ما كان ليبيعني اللآلئ قبل تسلّم ثمنها كاملاً». وفي عام 1894، تعرضت تجارة اللؤلؤ لحالة كساد وأدت إلى إفلاس تجارة محمد بن عصفور وتوقفه عن العمل[1].

كما راجت تجارة الخيول التي كانت تأتي من نجد إلى الكويت، ومنها تنقل بالسفن الشراعية إما إلى الهند مباشرة، أو إلى المحمرة حيث يتم نقلها بالسفن البخارية لاستكمال رحلتها، وجنى التجار

1- د. عبدالمحسن عبدالله الجارالله الخرافي، التاجر الأسوة في كويت الماضي، مرجع سابق، ص 298 - 299

الكويتيون الذين اشتغلوا بتجارة الخيل أرباحاً طائلة. ويذكر الشيخ يوسف بن عيسى القناعي أن عامة الكويتيين كانوا يتشاءمون من هذه التجارة، ويعتقدون أنها لا تمثل مصدراً آمناً للتجارة والربح، وفسر ذلك الاعتقاد بأنه ربما رجع إلى حجم المجازفة التي يقدم عليها التجار، واحتمال نفوق الخيل أثناء الرحلة في البحر من الخليج إلى موانئ الهند، والتي كانت تستغرق أسبوعين على الأقل وتصل إلى ثلاثة أسابيع.

تفنن صناع السفن الكويتيون في تصميم السفن من نوع البغلة لكي تقوم بنقل أكبر عدد من الخيول بشكل آمن، فكان يُخصَّص لكل حصان حيز أو مكان يقف فيه دون أن يجلس أو ينبطح، وأن يكون ذيله موجهاً ناحية البحر ورأسه صوب الداخل حيث يوجد حوض الماء والعلف. وتكونت بعض تلك السفن من طابقين، وكان الطابق الأعلى مغطى بعريش بحيث لا ترى الخيل البحر وتموجاته، خوفاً من إصابتها بالدوخة أو دوار البحر. وتراوحت حمولة السفن ما بين ثمانين ومئة جواد. وإلى جانب البحارة الذين كانوا يعاونون النوخذة في قيادة السفينة، حملت السفن عدداً من «سياس الخيل» المدربين على رعايتها.

وكان من أشهر تجار الخيول في الكويت يوسف بن عبدالمحسن البدر الذي توفي عام 1880، ويوسف الصبيح الذي توفي 1875 وخالد الخضير، وموسى الجوعان، ومحمد بن فيد ومحمد المديرس، وأحمد العدواني وسليمان الجاسم. واشتهر من تجار الخيول أسر الخالد، والعامر والدخيل[1].

1- علي بن إبراهيم الدرورة، «تجارة الخيل في الكويت 1800 - 1945»، مجلة الوثيقة (البحرين)،

واشتغل أهل الكويت بتربية الماعز والغنم في المدن والقرى، وبتربية الجمال في البادية، وكان الراعي «الشاوي» يطلق أغنامه في أطراف المدينة خاصة في أعقاب هطول الأمطار ونمو الحشائش على الأرض.

في هذا الوقت لم تعرف الكويت الصناعة بمعناها الحديث، وإنما وجدت مجموعة من الحرف التقليدية مثل النجارة والحدادة والصاغة والبناء، والذي كان يتعلم المشتغلون فيها أصول المهنة من خلال العمل والممارسة. وكما هو الحال في العديد من المجتمعات الخليجية، فقد نظر الكويتيون إلى الأعمال اليدوية نظرة دونية، ونتيجة لذلك «يترفع النسيب عن تعاطي الصناعة»، وأن المشتغل بها هو «ساقط الأصل»[1]. واستخدم أهالي الكويت النجارة والحدادة في صنع الأبواب والشبابيك، وقاموا بصناعة السكاكين والمطارق ومعدات الهدم والأواني المنزلية وأباريق القهوة. واستخدموا الصاغة في صنع حلي النساء[2].

ثالثاً- التجارة مع الخارج

تبلورت الكويت كأحد المراكز التجارية المهمة في الخليج. بدأ الشعور بأهميتها في الأوقات التي تعرضت فيها البصرة لقلاقل سياسية مثل سقوطها تحت الاحتلال الفارسي، والأوقات التي فرضت فيها السلطات العثمانية قيوداً على عمل الوكالة التجارية البريطانية في البصرة، مما دفعها للانتقال إلى الكويت، وتوطدت علاقاتها التجارية مع مسقط والبحرين والقطيف والزبارة على مدى القرن

العدد 46، السنة 23 (يوليو 2004) ص 147

1- يوسف بن عيسى القناعي، مرجع سابق ص 41.

2- عبد العزيز الرشيد، مرجع سابق، ص 71.

التاسع عشر.

يدل على ذلك، أنه في عام 1829 أرسلت حكومة الهند الشرقية أحد موظفيها -وهو بروكس- لزيارة إمارات الخليج وكتابة تقرير عن أوضاعها وعادات أهلها. وفي تقريره، أشاد بمكانة الكويت التجارية «وأنها خلافاً للمدن الخليجية الأخرى تتميز بما حباها به موقعها الذي أتاح لها التجارة مع البادية ونجد ومشيداً أيضاً بما يملكه تجارها من سفن كثيرة»[1]. يؤكد ذلك أيضاً، أنه في عام 1862، زار بالجريف Palgrave مدينة الكويت، ووصفها بأنها «أكثر موانئ الخليج العربي حركة ونشاطاً»، ومدح أخلاق أهالي الكويت واصفاً إياهم بأنهم «في المقام الأول بين سكان الموانئ الأخرى من حيث الشجاعة والمهارة والمسالمة ومتانة الخلق»[2]. ويذكر لوريمر أنه في عام 1871، كانت بعض التجارة مع حلب تستخدم طريق القوافل إلى الكويت، وذلك لتفادي دفع الرسوم التي فرضتها السلطات العثمانية على التجارة المارة عبر البصرة[3].

واستمراراً لسياسة شيوخ الكويت، عمل الشيخ محمد على تأمين طرق التجارة وذلك من خلال إقامة علاقات طيبة مع قبائل البادية، وهي المهمة التي أناطها بأخيه مبارك، والذي كلف بدوره كل قبيلة حماية القوافل خلال مرورها في المنطقة التي تعيش فيها، فكانت القوافل الكويتية لا تتعرض لاعتداءات أو مخاطر وذلك لأنها كانت

1- د. سلطان صالح الأصقة، مرجع سابق، ص 45.

2- راسم رشدي، كويت وكويتيون دراسات في ماضي الكويت وحاضرها (بيروت: بدون ناشر، 1955) ص 48.

3- ج. ج لوريمر، دليل الخليج، الجزء 2، ص 1506.

«تحت حماية القبيلة المسؤولة عن أمر القافلة لحين انتهاء مهمتها»[1]. وتيسيراً على القوافل، أمر الشيخ محمد بحفر بئر للمياه في منطقة جليب الشيوخ وذلك لخدمة القوافل المسافرة وسقي الخيول[2].

ارتبطت الكويت بنجد في هذه الفترة بطريقين رئيسيين: الأول طريق «الدبدبة» الذي بدأ من مدينة الكويت إلى الوفرة فالصمان وجراب والزلفي فالقصيم والحجاز. والثاني طريق «اللصافة» الذي بدأ أيضاً من مدينة الكويت إلى وادي الباطن فالزلفي والقصيم[3]. واحتلت الكويت مكانة متميزة كمعبر للتجارة بين موانئ الخليج والداخل الصحراوي. وكان هناك طريق بري آخر يبدأ من البصرة ويمر بالزبير وصولاً إلى مدينة الكويت، واستغرقت هذه الرحلة على ظهور الجمال حوالي 26 ساعة. وحسب وصف الرحالة الدنماركي رونكلير الذي زار الكويت عام 1911، فإنه كان يخرج من الزبير طريق رئيسي للقوافل اتجه إلى الكويت، ومنها تفرع إلى طريقين أحدهما إلى القطيف والثاني إلى الزلفي، وكان الثاني قليل الاستخدام. أما الطريق الأكثر أهمية، فكان هو الذي يحاذي وادي الرمة إلى بريدة ومنها يتفرع إلى عدة طرق تصل إلى الحجاز وحائل[4].

أما عن الطرق البحرية، فقد كانت السفن الكويتية تبحر في شهري

1- د. سلطان صالح الأصقة، مرجع سابق، ص 43.

2- أطلس أوقاف دولة الكويت، مرجع سابق، ص 48

3- محمد بن عبدالله السيف، دروب التجارة بين الزلفي والكويت: علي الحمد أنموذجاً. في حمد عبدالمحسن الحمد، مرجع سابق، ص 128 - 129،

4- باركي رونكلير، عبر الأراضي الوهابية على ظهر جمل، ترجمة منصور محمد الخريجي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، والذي يوثق لرحلته إلى شبه الجزيرة العربية في عام 1911، وصدر في كوبنهاجن عام 1913 وترجم إلى اللغة العربية في القاهرة عام 1916،، ص 51.

أغسطس وسبتمبر إلى البصرة لنقل محصول التمور من مزارع النخيل على ضفتي شط العرب، وكانت الرحلات المبكرة منها تسمى «الهرفي» أي بداية الموسم، وينقلونها إلى موانئ الساحل الغربي للهند. كما كانت تحمل اللؤلؤ الطبيعي وأعداداً من الخيول العربية التي تم تجميعها من شبه الجزيرة العربية لبيعها في الهند، ثم يعودون حاملين ألواح الخشب اللازمة لبناء السفن والمؤن الغذائية التي يحتاجها أهالي الخليج [1]. وكانت رحلة العودة عادة ما تكون في الفترة ما بين نهاية شهر فبراير وبداية شهر أبريل ولقبت باسم «التعلاه».

كانت أسرة العثمان من الأسر التي اشتهر أبناؤها بالعمل نواخذة، وكان منهم في نهاية القرن التاسع عشر النوخذة عبدالله بن عثمان الذي ولد عام 1842، والنوخذة عبدالعزيز بن عثمان الذي ولد عام 1845، وعمل بقيادة السفن الشراعية التي أبحرت إلى موانئ شط العرب والإحساء والخليج والهند وممباسا، عمل النوخذة عبدالعزيز لحساب الغير ما يقرب من خمسة عشر عاماً حتى استطاع بناء سفينة صغيرة له أسماها «مساعد» عام 1879، واشتغل عليها حتى قام ببناء سفينة أكبر أسماها «موافج» عام 1892، فسلم قيادة «مساعد» في عام 1893 لابن شقيقته عبداللطيف بن سليمان العثمان الذي كان قد دربه على أصول الملاحة البحرية وفنونها. وفي مرحلة لاحقة، أوكل له قيادة «موافج» وسفينة البوم التي امتلكها وأسماها «تيسير»، ودرّب النوخذة عبداللطيف بدوره على متن «تيسير» عدداً من أقاربه من

1- الكويت والهند، مرجع سابق، ص ص 9، 17، 19، وحسام السيد ذكي الإمام شلبي (إعداد)، دولة الكويت وجمهورية الهند تاريخ من التعاون البناء (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2018) ص ص 10- 13

أسرة العثمان، لذلك اشتهرت هذه السفينة بلقب «مدرسة العثمان البحرية»[1]. واشتهرت العائلة باسم «العثمان النواخذة» تمييزاً لها عن العائلات الأخرى التي تحمل اسم العثمان.[2]

ولا توجد معلومات مؤكدة عن تاريخ وصول السفن الكويتية إلى الهند، ومن الوثائق المبكرة الدالة على هذا الاتصال وثيقة مؤرخة في 16 ديسمبر 1861، تشير إلى أن محمد بن حسين العسعوسي حمل في سفينته (البغلة) المسماة «فتح المبارك» مبلغ 400 روبية تسلمه من خالد الخضير لتوصيله إلى مشعان الخضير في بندر المليبار لشراء بعض البضائع، ونقل جانباً منها إلى ميناء دار السلام على الساحل الشرقي لأفريقيا[3].

وكانت أُسر الحمد والشايع والحميدي العثمان والبراك العصيمي والفلاح والعسعوسي والخضير من الأسر التي اشتغلت مبكراً بالتجارة مع الخارج، ومن أهم تجار الكويت في هذه الفترة بيت آل إبراهيم، وعثمان وعلي آل فريج، وخالد الخضير، ومحمد صالح الحميضي، وسالم بن سلطان، وعبد اللطيف العتيقي، وزاحم بن عثمان. وراكم بعضهم ثروات كبيرة مثل عبد الله عيسى إبراهيم الذي امتلك أراضي واسعة في منطقة الدواسر بجنوب العراق.

ولإدارة أنشطتهم التجارية، أنشأ كبار التجار الكويتيين وكالات

1- د. عبدالمحسن عبدالله الخرافي، عائلة العثمان: مدرسة السفر الشراعي في الكويت (الكويت: بدون ناشر، 2003) ص ص 112،113

2- عبدالمحسن عبدالله الخرافي، النوخذة عبدالوهاب عبدالعزيز العثمان، مرجع سابق، ص 66، 131

3- د. عبدالله يوسف الغنيم، حديث الوثائق صفحات من وثائق أسرة العبدالجليل (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2014) ص29

ومكاتب تجارية في الدول التي يتعاملون معها بانتظام، واختاروا ممثلين ومندوبين لهم. وللأسف، فإنه تندر البيانات الموثقة عن تلك الوكالات في فترة الشيخ محمد باستثناءات قليلة، ومنها أنه في عام 1901 كانت لأسرة العبدالجليل أربعة مكاتب تجارية في الكويت والبصرة وبومباي وعدن. أشرف كبير الأسرة عيسى إبراهيم العبدالجليل بنفسه على مكتبي الكويت والبصرة، وعاونه في ذلك داود وإبراهيم ابنا أخيه سليمان العبدالجليل. أما مكتب بومباي، فقد أداره أحمد بن عبدالجليل بن إبراهيم العبدالجليل، وأشرف هذا المكتب على عدد من المكاتب الفرعية للأسرة في مدن هندية أخرى مثل مكتب ميناءي خورميان وكاليكوت الذي أداره ابن عمه عبداللطيف عيسى العبدالجليل، ومكتب ميناء بروال الذي أداره ابن عمه الثاني عبدالعزيز سليمان العبدالجليل. وبخصوص مكتب عدن، فقد أداره السيد عبدالسلام العدساني، وامتد نشاطه ليشمل سواحل أفريقيا الشرقية وجنوب الجزيرة العربية[1].

ومع أن هذه المعلومات تشير إلى عام 1901، فمن الأرجح أن نشاط أسرة العبدالجليل في إقامة مكاتب تجارية في الخارج سبق هذا التاريخ بكثير، ويدل على ذلك امتلاك الأسرة لعدد كبير من السفن التي عملت بالتجارة، وأن عدداً من سفنها غرق في عام 1871، وهو العام المشهور في التاريخ الكويتي باسم عام «الطبعة» أي عام الغرق، ففيه نشب إعصار بحري مدمر أدى إلى غرق عديد من السفن الكويتية وضياع حمولتها ومصرع بحارتها، وكان موقع هذا الإعصار في المنطقة ما بين الهند ومسقط. يدل على ذلك أيضاً أن وجود هذه

1- المرجع السابق، ص ص 29 - 31

المكاتب في عام 1901 كان للإشراف على نشاط تجاري قائم ومزدهر. وكل ذلك يرجح أن النشاط التجاري لأسرة العبدالجليل -ولغيرها من الأسر الكويتية التي عملت بالتجارة- بدأ في أواسط القرن التاسع عشر، وخصوصاً مع قيام الصناع الكويتيين ببناء سفن «البغلة» الكبيرة التي اتسعت لكميات كبيرة من المؤن والبضائع واستطاعت الوصول بأمان إلى موانئ الهند. وتتضمن وثائق العبدالجليل مراسلات تتعلق بالتجارة بين الكويت والبصرة وبلاد فارس وعدن وبربرة على الساحل الشرقي لأفريقيا، وكان مركز هذه الشبكة مكتب بومباي. كانت التمور أهم سلعة قامت سفن العبدالجليل بتجميعها من ممتلكات المزارع التي امتلكها الكويتيون في منطقة الفاو وشط العرب ونقلها إلى موانئ الهند.

في تلك الأيام، واجه تجار الكويت مشكلة الاتصال بمندوبيهم في الإمارات العربية الأخرى في الخليج وغيرها من المناطق التي تعاملوا معها، فاستخدموا وسائل الاتصال المتاحة وقتذاك من بريد وبرق. ولأن خدمة البرق لم تدخل الكويت إلا في عهد الشيخ مبارك في مطلع القرن العشرين، فقد لجؤوا إلى استخدام خدمات البرق المتاحة في مركز الفاو، والتي تمثلت في مكتب محطة البرق الهندية الأوروبية، ومحطة البرق العثمانية[1].

تركزت صادرات الكويت في الصوف وجلود الغنم والماعز التي يتم تجفيفها وإضافة الملح لها ليقيها من التلف والعطب، وكانت تستورد الحبوب كالأرز والقمح والذرة والشعير، والخضراوات والفواكه

1- خالد عبدالرحمن العبدالمغني، «مئة عام على افتتاح مكتب التلغراف في الكويت 1916 - 2016» رسالة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 57 (يناير 2017) ص5

والسكر والشاي، والأخشاب التي تصنع منها السفن والأبواب والشبابيك، والنحاس لصنع الأوعية والأدوات المنزلية، كما كان يتم جلب السجاد لمنازل الشيوخ وأثرياء التجار من إيران، والتوابل والبهارات كالفلفل والهيل، إضافة إلى الكبريت والفحم. وفي فترة حكم الشيخين عبد الله ومحمد كان يتم شراء هذه السلع من الهند واليمن والإحساء والبصرة وبلاد فارس.

وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، أصبحت الكويت جزءاً من شبكة تجارية أوسع ربطتها بنجد والبصرة والمحمرة. وفي سنوات 1877 – 1892، تم تسيير خطوط تجارية للحبوب والطعام في العراق ومنطقة الخليج[1]، ونمت تجارة الخيول في نجد والمحمرة والبصرة، وكانت الكويت مهمة في هذه التجارة. ومع أنه حتى عام 1900 لم يكن ميناء الكويت مؤهلاً لاستقبال السفن البخارية بصفة منتظمة، ومن ثم لم يكن يصلح كبديل سهل للمحمرة، فإن ذلك لم يضر بتجارة الكويت فقد كانت السفن الشراعية العربية تسافر الهند وشرق أفريقيا، وطور الملاحون الكويتيون مهارات نقل الخيول على متن هذه السفن[2].

وبدأت أوقات صعبة للتجار المحليين عندما كان عليهم أن يعقدوا صفقات ويدخلوا في شراكات مع التجار والشركات الأجنبية الأكثر تطوراً في نظمها، وأن يشاركوا في سوق أكبر لم يكونوا على علم

1- Hala Mundhir Fattah، The development of the Regional Market of Iraq and The Gulf 1800-1900 A PhD dissertation submitted to the department of history، university of California At Los Angles، 1998)، p. 180.

2- Ibid.، p.157.

بدروبه وخفاياه. وعلى سبيل المثال، فقد أدى القرار البريطاني بحظر تجارة الخيول مع الهند عام 1888 إلى نتائج سلبية على العاملين بهذه التجارة[1]. وفي تسعينيات القرن التاسع عشر، ازدادت وطأة التنافس بين التجار المحليين والأوروبيين، وبخاصة البريطانيين الذين امتلكوا السفن البخارية وحظوا بدعم سلطات بلادهم.

رابعاً- تجارة السلاح

تعتبر تجارة الأسلحة والذخائر في الخليج من الموضوعات التي حظيت باهتمام الدوائر الدبلوماسية البريطانية والعثمانية في القرن التاسع عشر، فقد نمت هذه التجارة بطرق متعددة بعضها مشروع، وبعضها الآخر غير مشروع ومخالف للقوانين. وكان هذا الموضوع محل مباحثات بين الدولة العثمانية والسلطات البريطانية من أجل محاربة القرصنة في مياه الخليج، وعندما طلبت لندن من سفيرها في القسطنطينية بحث هذا الموضوع مع السلطات العثمانية لمنع تجارة الأسلحة وتفتيش السفن المشتبه بها، رد السفير أوكونور بأن الباب العالي سبق له إصدار قانون يمنع «استيراد الذخيرة وكل سلاح الحرب إلى تركيا»، وأنه تم إرسال صورة من هذا القانون إلى السفارة البريطانية في عام 1862[2]، وأن الحكومة العثمانية لا تمانع في تفتيش السفن على أساس المعاملة بالمثل، بمعنى أنه إذا كان للسلطات البريطانية حق تفتيش السفن التي ترفع العلم العثماني، فإنه يكون من حق السلطات العثمانية تفتيش السفن التي ترفع العلم البريطاني.

1- Ibid.، p. 130.

2- صدر قانون عام 1893 دعم ما ورد في القانون.

وعندما تسلمت لندن هذا الرد، توقفت عن إثارة هذا الموضوع[1].

ازدهرت تجارة الأسلحة النارية والذخائر في ثمانينيات القرن التاسع عشر. ففي عام 1884، قامت شركة بريطانية بممارسة تجارة السلاح غير المشروعة في بوشهر، ورغم تحذيرات السلطات البريطانية لها ظاهرياً، فقد توسعت الشركة في أنشطتها. وفي عام 1887، قامت وكالة إيرانية - بريطانية بتقليد نشاط هذه الشركة، وفتحت فرعاً لها لتجارة السلاح في بوشهر[2].

وبالنسبة لقبائل الكويت، فإنه يمكن إرجاع رغبتها في حمل السلاح لعدة أسباب: أولها، ارتباط حمل السلاح بحياة البداوة التي لا يوجد فيها سلطة تصون الأمن والسلام وتحمي الممتلكات والأفراد، فكان على أبناء كل قبيلة امتلاك السلاح للدفاع عن خيامهم وأسرهم وأنعامهم من إبل وأغنام. وثانيها، الاستعداد للمساهمة في حملات يطلب شيخ البلاد المشاركة فيها. وثالثها، مقاومة الغارات القادمة من البادية لمهاجمة الكويت، وكان أهم مظاهرها في هذه الفترة الحملات الوهابية[3].

وفي عام 1831، كان الدفاع الوحيد عن المدينة هو سور لا يبلغ سمكه أكثر من قدم واحدة يحيط بها من ناحية الصحراء ومن خلفه خندق، وفي السور فتحتان للمدافع[4]. وفي مرحلة لاحقة، أصبحت

1- د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي 1858 - 1914 «دراسة وثائقية»، (الرياض: مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، 1982)، ص91.

2- ج.ج لوريمر، مرجع سابق، القسم التاريخي جزء 1، ص ص 454 - 471.

3- استمرت هذه الحملات خلال فترات 1793 - 1795، و1805 - 1808.

4- ج. ج لوريمر، مرجع سابق، الجزء 2 ص 1510.

الكويت قاعدة عسكرية مساعدة للدولة العثمانية مثلما حدث أثناء حملة مدحت باشا على القطيف والإحساء عام 1871، ومشاركة «المفرزة الكويتية» لاستعادة الإحساء عام 1893[1].

اتفق الباحثون على أن الكويت لم تكن مركزاً لتهريب الأسلحة وبيعها بشكل غير قانوني، فقد كانت هذه التجارة غير المشروعة تخالف السياستين البريطانية والعثمانية في الخليج، والتي فرضت قيوداً على استيراد السلاح وبيعه، وذلك كجزء من سياسة محاربة القرصنة. وإن كانت المصادر قد ذكرت بعض الاستثناءات، فأورد لوريمر أنه «نقلت سفينة كويتية شحنة سلاح إلى القطيف في نوفمبر 1839 من ميناء الحديدة على البحر الأحمر»[2]، ويبدو أن هذه الأسلحة لم يكن لها علاقة بأهل الكويت، فقد قامت السفينة بهذا العمل لصالح قوات محمد علي. وذكر مصدر آخر أنه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان أبناء قبائل الإحساء ونجد يسافرون إلى الكويت لشراء الأسلحة والبارود، ومقايضاتها بالخيول والأغنام والأبقار[3].

وتعود أول محاولة موثقة لتهريب الأسلحة في الكويت إلى عام 1892، عندما قامت مجموعة من التجار الفرس باستيراد حوالي 1000 بندقية من طراز مارتيني – هنري، ونقلها عبر الكويت، ففي هذه الفترة كان للتجار الفرس دور كبير في تجارة الأسلحة. مع أن حكومة الهند البريطانية وقعت اتفاقاً مع الحكومة الفارسية

1- المرجع السابق، ص 1499.

2- المرجع السابق ص 1513.

3- رحيم كاظم محمد الهاشمي، مرجع سابق، ص57.

في عام 1881، لتنظيم تجارة السلاح ووضع القواعد لمنع تهريبها بطرق غير قانونية ثم جددتها في عام 1891، لكن التجار الفرس لم يلتزموا بنصوصها وقواعدها، وذلك طمعاً في الأرباح الكبيرة التي وفرتها هذه التجارة. ولم يسجل المؤرخون وقائع أخرى بشأن تجارة الأسلحة في عهد الشيخ محمد، فقد منع شيوخ الكويت هذه التجارة استجابةً لتوجهات السلطات العثمانية والبريطانية[1].

وأشارت مذكرة لنظارة الخارجية العثمانية بتاريخ 30 يوليو 1893 إلى «أن الأسلحة تدخل إلى الممالك الإيرانية بشكلٍ محظور من مرسيليا عن طريق ميناء بوشهر الإيراني عند نهاية حدودنا مع إيران عند المحمرة، وتقوم السفن الإنجليزية بإخراج الأسلحة من إيران وتمر بعد ذلك على جزء من الكويت داخل الولاية وتقوم العشائر بإعلام ولاية البصرة بهذا الأمر..»[2]. وتشير هذه المذكرة إلى اتهام الخارجية العثمانية لكل من السلطات الفارسية والبريطانية بالتعاون في تجارة بيع السلاح، وذلك خلافاً للسياسات العالمية التي يتبناها البلدان.

وكانت البحرين أيضاً سوقاً رئيسياً لتجارة السلاح والذخائر. وفي عام 1895، منح شيخ البحرين امتياز تجارة الأسلحة إلى معاونه عبد الرحمن بن عبد الوهاب، والذي قام بتحويله إلى الآغا محمد رحيم، ثم إلى شركة فرانسيس تايمز. فازدهرت تجارة الأسلحة عامي 1895 – 1896، فوصلت قيمة الواردات 95400 روبية. ومن

1- المرجع السابق، ص ص 40 - 41، ود. فتوح الخترش، «تجارة السلاح في عهد الشيخ مبارك الصباح 1896 - 1915»، مجلة المؤرخ العربي، المجلد الأول، العدد الثاني، (مارس 1994) ص 361.

2- الأرشيف العثماني، رقم الوثيقة: BEO.000284.021296.004، وزارة الخارجية «قلم المكتوبات والخطابات». انظر ترجمة للوثيقة باللغة العربية في ملحق الكتاب، الوثيقة رقم (16)

البحرين، تدفق السلاح إلى بوشهر ولنجة والمحمرة على الساحل الفارسي، وإلى نجد والكويت وسلطنة عمان على الساحل العربي منه[1].

ونمت هذه التجارة نمواً ملحوظاً في أسواق الكويت بعد تولي الشيخ مبارك الحكم عام 1896، وأصبحت هذه الأسواق «مزدهرة وعامرة بمختلف أنواع الأسلحة النارية الحديثة»[2].

1- رحيم كاظم الهاشمي، مرجع سابق، ص 73.

2- المرجع السابق ص 142

المبحث الرابع

العلاقات الإقليمية مع نجد وإمارات الخليج

اتسم التطور السياسي والاجتماعي في الكويت خلال القرن التاسع عشر بالاستقرار والاستمرار، ومع نمو تجارتها وازدياد عدد سكانها نمت أيضاً قدراتها العسكرية، وذلك لحماية السفن والقوافل التجارية والقبائل التابعة لشيخ الكويت من اعتداءات المغيرين، وامتدت هذه الحماية لتشمل القبائل الصديقة للكويت وشيخها الذي مارس قدراً كبيراً من الاستقلال في إدارة شؤون بلاده. وللدلالة على ذلك، نشير إلى أنه في عامي 1841 – 1842، أي في عهد الشيخ جابر جد الشيخ محمد، عندما نشب صراع حول أحقية سيادة بني كعب على الضفة الفارسية من شط العرب، تدخلت الحكومة الفارسية للإطاحة بالشيخ ثامر الذي لجأ إلى الكويت، وطلبت الحكومة الفارسية من السلطات العثمانية القبض عليه وتسليمه لمحاكمته، والتي أبلغت هذا الطلب إلى الشيخ جابر حاكم الكويت الذي اعتبر بني كعب أصدقاء له ولبلده. فلم يستجب الشيخ لهذا الطلب، وكلف نجله الشيخ صباح –والد الشيخ محمد– قيادة قوة عسكرية كويتية أعادت الشيخ ثامر إلى الحكم.[1]

وفي السنوات الأولى من حكم الشيخ عبد الله الثاني الشقيق الأكبر

1- سلوت، مرجع سابق، ص 36.

للشيخ محمد، شارك المحاربون الكويتيون لنصرة الأصدقاء مرتين. الأولى لدعم شيخ المحمرة، والثانية لدعم الدولة العثمانية. كانت المرة الأولى في عام 1868، عندما طلب الحاج جابر بن مرداو حاكم المحمرة دعم الكويت ضد التمرد الذي قامت به قبيلة النصار، فأرسل الشيخ عبد الله حملة ضمت كثيراً من السفن والذخائر والرجال، وبعث بخطاب إلى شقيقه جراح الذي كان موجوداً في الفاو يأمره فيه بقيادة هذه الحملة. ويرجع اختيار الشيخ عبد الله لشقيقه جراح للقيام بهذه المهمة إلى إقامته فترات طويلة في الفاو ومعرفته بالمنطقة وأهلها. وقبل بلوغ الحملة مقصدها، كان الحاج جابر قد هزم خصومه بفضل دعم ناصر باشا السعدون أمير المنتفق. ومع ذلك، أثنى شيخ المحمرة على الدعم الكويتي له، وأرسل مع الشيخ جراح خطاباً للشيخ عبدالله يشكره فيه على حميته وروحه الطيبة التي أبداها.

وكانت المرة الثانية في عام 1871، عندما استجاب شيخ الكويت لطلب السلطات العثمانية دعم حملتها على القطيف والإحساء، فشاركت الكويت بقوة بحرية كبيرة قادها الشيخ عبدالله حاكم الكويت بنفسه وبقوة برية قادها شقيقه الشيخ مبارك، وكان للقوات الكويتية دور مهم في كل مراحل الحملة. كما دعمت الكويت الحملة فكانت مركزاً للمؤن والسلاح والذخائر في الشهور التالية، وهو ما تم تحت إشراف الشيخ محمد. ونالت المشاركة الكويتية تقدير الحكومة العثمانية واستحسانها[1]، فمنحت الشيوخ عبدالله ومحمد ومبارك

1- حمد محمد القحطاني، «جهود الشيخ مبارك بن صباح في مقاومة الأطماع العثمانية في إمارة الكويت (1313-1334/ 1896-1915)»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، مجلد 30، عدد 119. ص ص 1313 - 1334.

أوسمة رفيعة، وخصصت مكافأة من التمور بلغت 150 كارة تقوم بتسليمها ولاية البصرة للكويت كل عام.

وجذبت المشاركة العسكرية الكويتية في تلك الحملة انتباه الدبلوماسية البريطانية، فقد نظرت لندن وحكومة الهند البريطانية إلى الحملة بنظرة الريبة والشك، باعتبارها محاولة عثمانية لاستعادة نفوذها في شبه الجزيرة العربية والخليج، وهي مناطق كانت بريطانيا تسعى للسيطرة عليها.

اهتمت السلطات البريطانية بهذه الحملة اهتماماً بالغاً كما توضح المراسلات الدبلوماسية بين وزارة الخارجية البريطانية وحكومة الهند البريطانية من ناحية، والسفير البريطاني في القسطنطينية من ناحية أخرى خلال شهري أبريل ومايو 1871، فقد ركزت هذه المراسلات على معرفة النوايا الحقيقية للباب العالي من هذه الحملة، ومدى صحة ما تردد من أنها بداية لتوسيع السيادة العثمانية الفعلية على البحرين ومسقط و»الساحل العربي للخليج الفارسي». ونفى الباب العالي نفياً واضحاً وقاطعاً هذه الشائعات، وأن الحملة ليس لها هدف سوى وقف الاضطرابات وإعادة الهدوء إلى نجد[1].

لم تقتنع السلطات البريطانية بالحجج العثمانية، وكان هناك رفض غير معلن لهذه الحملة، وعدم ارتياح لمشاركة الكويت فيها. وتردد في المراسلات ضرورة التقرب من شيخ الكويت في المرحلة التالية

1- اسم المؤلف غير مبين، «ملخص تصريحات الاحتجاج البريطاني على الاختراقات الإقليمية التركية في الخليج وتطمينات الباب العالي 1871 - 1904»، مجلة الواحة (بيروت، العدد الستون، سنة 16، شتاء 2010). متاح إلكترونياً على موقع أرشيف مجلة الواحة. -1896 1915»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، ص186

لكسب صداقته، وهو ما سبق شرحه بالتفصيل في الكتاب الخاص عن الشيخ عبدالله.

ومن الجدير بالتسجيل هنا، تقدير المسؤولين البريطانيين لقوة الكويت العسكرية في نهاية عهد الشيخ محمد، ففي المذكرة التي أعدها المستشار القانوني بالسفارة البريطانية بالقسطنطينية بتاريخ 30 يونيو 1896، ورد أن الكويت تستطيع تعبئة قوة محاربة تصل إلى 10 آلاف مقاتل[1].

ويعرض هذا المبحث لأهم الحملات والمواجهات العسكرية التي شاركت فيها الكويت خلال فترة الشيخ محمد، ولاستضافة الكويت للإمام عبد الرحمن بن فيصل آل سعود وأسرته، ودلالات ذلك من الناحية السياسية.

أولاً- الحملات العسكرية

لم تكن فترة حكم الشيخ محمد فترة هادئة، بل شهدت مشاركات عسكرية كويتية في عدد من المواجهات المهمة في منطقة الخليج. وإذا كان الشيخ محمد قد أشرك أخاه جراح في إدارة مالية الكويت، فإن ساعده العسكري وعضده كان شقيقه الشيخ مبارك الذي كانت له اليد الطولى في تنظيم القبائل ومدها بالأسلحة، كما ورد سالفاً في المبحث الأول.

1- File 53/1، 3، 5، 6 A (D1) Koweit [Kuwait] affairs، 1896-1901' [7v] (23/788). Available at:
http://www.qdl.qa/en/archive/81055/vdc_100000000193.0x0001bc
Reference IOR/R/15/1/471

كان عام 1892 عاماً عاصفاً شاركت فيه القوات الكويتية في ثلاث حملات :

أولها ، هجوم ماجد الدويش -وهو أحد شيوخ قبيلة مطير- على الكويت ، والذي عسكر بقواته بالقرب من سور المدينة ، وكان هذا التصرف بادرة سوء وتهديد ، ولم تكن معروفةً الأسباب التي دعت ماجد الدويش إلى القيام به . وكتعبير عن المسالمة وحسن النية ، اقترح الشيخ مبارك على شقيقه الشيخ محمد أن يهدي لماجد الدويش كمية من الأرز والتمر كنوع من المودة وكرم الضيافة وهو ما استجاب له الشيخ محمد . ولكن الدويش طمع في أكثر من ذلك ، فلم يكن هناك مناص من اللجوء إلى القوة . فاستعان الشيخ محمد بالقبائل الموالية له ، فقاموا بالهجوم على قوات ماجد الدويش وهزيمتهم والاستيلاء على ما كان معهم من مواشٍ وأموال ، فأسرعوا بالفرار .

لم يكتف الشيخ محمد بذلك ، فكلف الشيخ مبارك قيادة قوة لمطاردة القوات الفارة وإلحاق هزيمة ماحقة بماجد الدويش حتى لا يكرر فعلته . وبالفعل ، أسرعت القوات الكويتية بقيادة الشيخ مبارك الذي استشاط غضباً من فعلة ماجد الدويش وسوء رده على الهدية التي قدمها شيخ الكويت له ، ولحقت بهم في منطقة «الردينيات» ، حيث دارت معركة بدأت بهجوم بعض فرسان قبيلة عنزة ثم أعقبها هجوم قوات ابن مساعد شيخ قبيلة العوازم ، ثم لحق بهم بقية المحاربين . استمرت المعركة لمدة ثلاث ساعات وانتهت بإلحاق هزيمة نكراء بماجد الدويش[1] ، واسترجع المحاربون الكويتيون ما تبقى من أموال وماشية

1- انظر التفاصيل في: عارف مرضي الفتح، الإيجاز في تاريخ البصرة والإحساء ونجد والحجاز 622 - 1965 (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1965).

كان الدويش قد استولى عليها دون وجه حق، ورجعوا بها إلى الكويت لإعادتها لأصحابها.

وثانيها، إرسال الكويت نجدة لزعيم الظفير[1] إثر تصاعد النزاعات بين شيوخها. ففي هذا العام، نشأ خلاف بين أحد رؤساء هذه القبيلة وبين زعيمها ابن سويط وهو أشهر زعماء وشيوخ القبائل ويعرفون بأهل «البويت»، بلغ حد الاقتتال بين الطرفين، وطلب ابن سويط النجدة من الشيخ محمد، فقام بتجهيز قوة عسكرية كلف شقيقه الشيخ مبارك قيادتها، وكان من شأن مشاركة القوات الكويتية انتصار ابن سويط على المتمردين من قبيلته، وأعقب ذلك شكره للشيخ محمد وتأكيد تبعية الظفير لشيخ الكويت.

وثالثها، دعم الكويت للحملة العثمانية في الإحساء والقطيف، وكان الهدف من تلك الحملة القضاء على الاضطرابات الحادثة هناك، وتأكيد النفوذ العثماني في المنطقة. وأبلت القوات الكويتية بلاءً حسناً تحت قيادة الشيخ مبارك جذب اهتمام وتقدير القيادات العسكرية العثمانية. وكتب عسكر رضا إلى ناظر العسكرية في 11 أبريل 1893 يشيد بأداء الشيخ مبارك[2].

وفي عام 1893، تحركت القوات الكويتية مرتين؛ الأولى، لدعم

1- ظفير بطن من لام بالحجاز، كانت منازلهم بالقرب من المدينة المنورة، وبسبب الصراع بين القبائل انتقلت للسكن في منطقة المثلث ما بين الكويت والعراق والسعودية.

2- الأرشيف العثماني، رقم الوثيقة: Y.MTV.00076.00146.001، مقام ناظر العسكرية. انظر ترجمة للوثيقة باللغة العربية في ملحق الكتاب، الوثيقة رقم (13)

وفي نفس الشهر أرسل رجب الياور الأكرم للجيش السادس إلى ناظر العسكرية تقريراً مماثلاً عن الشيخ مبارك. انظر1. رقم الوثيقة: Y.PRK.ASK.00089.00075.006 شفرة الجيش الهمايوني السادس. انظر ترجمة للوثيقة باللغة العربية في ملحق الكتاب، الوثيقة رقم (14).

الحملة العسكرية التي قادها حافظ باشا والي البصرة ضد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني حاكم قطر، والذي اتهمته الدولة العثمانية بقيام القوات التابعة له بالهجوم على جنودها المرابطين في حامية الإحساء، وارتكاب جريمة ذبح ما يقرب من مئة رجل منهم، وبعدم التزامه بسياسات الدولة العثمانية وتوجهاتها. فجهزت حملة عسكرية بهدف إلحاق الهزيمة به وتأديبه كان قوامها 1500 جندي وضابط[1]، وانقسمت الحملة عند مسيرتها إلى فريقين فسافر فريق بالسفن عن طريق البحر، وسار الفريق الآخر عن طريق البر وكان بقيادة والي البصرة محمد حافظ باشا[2]. وعندما مرت الحملة بالكويت، طلب قائدها من الشيخ محمد دعم الحملة، فقام الشيخ بتجهيز قوة محاربة من القبائل وكلف شقيقه الشيخ مبارك قيادتها. وسارت القوة الكويتية عن طريق الإحساء وانضم إليها محاربون من قبيلة العجمان[3]، ويذكر سلوت أن القوة الكويتية بلغ عددها ألف مقاتل[4].

وصلت القوة العثمانية إلى الدوحة قبل وصول الدعم الكويتي لها، وطلب القائد العثماني من الشيخ قاسم الحضور إلى مقر قيادته، فأرسل أخاه أحمد نيابة عنه لمعرفة طلبات العثمانيين، ولكن حافظ باشا لم يقبل ذلك وأصر على حضور الشيخ قاسم بنفسه، فلم يستجب قاسم لهذا الطلب وأرسل أخاه مرة ثانية برفقة عدد من أعيان قطر، واعتبر حافظ باشا امتناع الشيخ قاسم عن الحضور إمعاناً

1- مخلد بن قبل رابح الحريص المطيري، علاقات الكويت السياسية بالدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 185.

2- تولى ولاية البصرة من عام 1891 – 1893

3- من أشهر القبائل وترجع بجذورها إلى أيام القحطانية.

4- ب.ج. سالوت، مرجع سابق، ص 183.

في الخصومة مع الدولة العثمانية. فأمر باعتقال أحمد ومن كانوا برفقته، وحبسهم في إحدى السفن العثمانية الراسية على الشاطئ، ثم أصدر أوامره لقواته بالسير لقتال الشيخ قاسم ورجاله، وذلك قبل وصول القوات الكويتية التي كانت قد أقامت معسكرها في سلوى -وهي قرية من قرى الإحساء- ودارت معركة عنيفة بين الطرفين أسميت بمعركة الوجبة[1]. والتي انتهت بانتصار القوات القطرية على العثمانيين الذين بلغت خسائرهم ما يقرب من خمسمئة قتيل وجريح وعدد مماثل من الأسرى. وعندما وصلت هذه الأخبار إلى الشيخ مبارك، عاد بقواته إلى الكويت. ويرى بعض المؤرخين أن تأخر وصول القوات الكويتية إلى ميدان المعركة كان مقصوداً ومخططاً له، وأن الشيخ محمد لم يرغب قط في قتال الشيخ قاسم، وأنه استجاب للطلب العثماني بدعم الحملة ضد شيخ قطر شكلياً فقط، وأنه لم يقصد المشاركة الفعلية، ويدل على ذلك أن الشيخ مبارك كان يبطئ في سير القوات[2].

وأياً كان الأمر، فقد أثارت هذه الهزيمة الموجعة غضب السلطان عبد الحميد الثاني الذي أرسل أحد رجاله لتقصي الأخبار وإعداد تقرير عن ظروف تلك الحملة وأسبابها. وبناء على هذا التقرير، قام السلطان بعزل حافظ باشا من منصبه بسبب سياسته الحمقاء التي ألحقت المهانة بالدولة العثمانية[3]، وتم تعيين حمدي باشا الريزي خلفاً له، فقام بإرسال وفد من أعيان البصرة برئاسة السيد محمد سعيد

1- دارت المعركة يوم 16 رمضان عام 1310ه، الموافق 25 مارس 1893.

2- مخلد بن قبل رابح المطيري، مرجع سابق، ص 187، وعارف مرضي الفتح، مرجع سابق، ص243.

3- مصطفى عقيل، «التنافس العثماني – البريطاني حول قطر (1892 - 1902) في ضوء الوثائق الروسية» مجلة جامعة دمشق، العدد: 65، سبتمبر 1998، ص ص 138 – 140.

النقيب إلى قطر لفتح صفحة جديدة من العلاقات بين الطرفين، وطلب من النقيب أن يتوسط لدى أمير قطر للإفراج عن الأسرى العثمانيين وهو ما استجاب له الشيخ قاسم.

وكانت الثانية، عندما اعتدى جماعة من بدو الشمال على بعض أهالي البادية التابعين لشيخ الكويت ونهبوا ممتلكاتهم من أموال ومواشٍ، وقتلوا عدداً منهم. فلما علم الشيخ محمد بذلك، أمر بتجهيز حملة بقياده الشيخ مبارك -الذي كان موجوداً وقتها في الجهراء- لملاحقة المعتدين واسترداد ما استولوا عليه، وانطلقت القوات بسرعة وأدركوا المعتدين في الخنقة، ووجه المحاربون الكويتيون نيران بنادقهم عليهم، فألحقوا الهزيمة بهم فلاذوا بالفرار، واستطاعت الحملة استرجاع ما نهبوه من أهالي الكويت.

وفي عام 1894، تحركت القوات الكويتية مرتين أيضاً:

كانت المرة الأولى، عندما اعتدى أشخاص من إحدى قبائل الجنوب على بعض السفن الكويتية، واستولوا على منقولاتها وأموالها. فلما بلغ الخبر الشيخ محمد، أعد حملة أسند قيادتها إلى شقيقه الشيخ مبارك، وشارك في هذه الحملة محاربون من قبيلة العجمان بقيادة زعيمهم راكان بن حثلين، وطاردتهم الحملة حتى أدركتهم في منطقة بين الإحساء والقطيف وألحقت بهم هزيمة نكراء، واستردت ما كانوا قد استولوا عليه من أموال كويتية.

وكانت المرة الثانية، عندما طلبت الدولة العثمانية من الشيخ محمد مساعدة قواتها في مطاردة سليمان المنصور السعدون وهو من أعيان قبيلة السعدون، ووصفته بعض المصادر بأمير المنتفق. ففي هذا

العام، اشتد الخلاف بينه وبين السلطات العثمانية بسبب عدم قيامه باستكمال دفع التزاماته المالية لحكومة ولاية البصرة، فضيقت عليه الخناق مما دفعه للهرب إلى حدود الكويت بالقرب من جبل سنام. فلما علم حمدي باشا الزيري والي البصرة بذلك، أرسل إلى الشيخ محمد رسالة طلب منه فيها عدم السماح للمذكور بدخول المناطق التابعة للكويت، ومطاردته وإلقاء القبض عليه.

فأرسل الشيخ محمد قوة مسلحة بقيادة الشيخ مبارك لتنفيذ هذه المهمة، ويبدو أن مبارك لم يكن مقتنعاً بهدف هذه الحملة، وأنها قد تؤدي إلى سوء العلاقات بين الكويت وقبائل السعدون التي ارتبطت بالكويت وآل الصباح بعلاقات وثيقة، وأن هذه المهمة لا تحقق للكويت «فائدة ترتجى أو نفعاً ظاهراً». لذلك، عندما اقتربت القوة من سفوان، أرسل مبارك أحد رجاله الذين يثق بهم إلى مكان السعدون ليخبره باقتراب الحملة الكويتية من مكانه، ويطلب منه الرحيل إلى منطقة أخرى رفعاً للحرج بين الكويت والسلطات العثمانية. فقبل السعدون هذا الرأي ورحل مع رفاقه إلى داخل بادية العراق.

والحقيقة، على الباحث أن يتوقف بالتحليل أمام سلوك الشيخ مبارك وعما إذا كانت تلك المعلومات الخاصة باتصاله بالسعدون ثم برسالته إلى والي البصرة دقيقة أم لا. أما بشأن رغبته في عدم قتال السعدون، فربما يمكن تفسيرها في ضوء معرفة الشيخ مبارك بالأوضاع القبلية في البادية، ومسؤوليته عن إقرار الأمن والنظام فيها، والعمل على عدم تعرض القبائل التابعة للكويت وممتلكاتها لأي اعتداء، وأنه اقتنع بأنه لا مصلحة للكويت في استعداء قبائل السعدون عليه. ولا نعرف على

وجه اليقين ما إذا كان ما قام به الشيخ مبارك كان بتنسيق مع الشيخ محمد أم لا .

ثانياً- العلاقات السياسية مع نجد:

استضافة الإمام عبد الرحمن آل سعود

في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، كانت الكويت مقصداً ومستقراً آمناً لكل من لجأ إليها هرباً من تقلبات الحياة السياسية وصراعاتها في شبه الجزيرة العربية وإمارات الخليج ، وحرص حكام الكويت على حسن ضيافة كل من استجار بهم بغض النظر عن اتجاهه ، واعتبروا أن ذلك جزء من التقاليد العربية الأصيلة التي لا يمكن التنكر لها تحت أي سبب .

وعلى سبيل المثال ، ففي عام 1787 –أي في عهد الشيخ عبد الله الأول ثاني حكام الكويت– لجأ إليها مصطفى آغا الكردي متسلم البصرة وأخوه معروف هرباً من هجوم سليمان باشا والي بغداد للقبض عليهما بتهمة الخروج عن طاعة الدولة العثمانية ، وعندما طلبت السلطات العثمانية تسليمهما ، رفض الشيخ الطلب[1] .

وفي عام 1841 –أي في عهد الشيخ جابر– لجأ عبد الله بن ثنيان إبان صراعه مع الأمير خالد ومكث لمدة سنة تقريباً حتى استطاع أن يهزم خصمه ، فقام الشيخ خالد بدوره باللجوء إلى الكويت ، فاستقبله شيخها بنفس روح المودة وحسن الضيافة .

وفي عام 1859 –في العام الأخير من حكم الشيخ صباح الثاني والد

1- طلال المطيري، مرجع سابق، ص 125

الشيخ محمد- عندما شن الأمير عبدالله بن فيصل هجوماً على قبائل العجمان في منطقة «ملح» بالقرب من الكويت، وذلك بسبب تكرر غاراتها على مناطق تابعة للدولة السعودية الثانية، هرب كثير من العجمان إلى الكويت، فأرسل الأمير عبدالله مبعوثاً إلى الشيخ صباح يطلب منه تسليم الفارين، فاعتذر الشيخ عن الاستجابة لهذا الطلب. وهناك قصة ترتبط بهذه المناسبة، وهي أن مبعوث الأمير عبدالله لم يحسن الحديث أمام الشيخ صباح، مما أثار غضبه. وعندما بلغ الخبر الأمير عبدالله، سارع بإظهار أسفه واعتذاره عن الخطأ الذي وقع فيه رسوله، وعادت العلاقات الودية بين الأمير والشيخ، وتبادلا الرسل والهدايا[1].

وفي عام 1867 -أي في العام الثاني لتولي الشيخ عبدالله الحكم- لجأ الشيخ محمد بن خليفة حاكم البحرين إلى الكويت بعد النزاع الذي نشب بينه وبين أخيه علي، وأدى إلى استيلاء الثاني على الحكم. وطلب الأول تدخل شيخ الكويت لاستعادة حقه، فقام الشيخ عبدالله بتكليف شقيقه الشيخ محمد السفر إلى البحرين والوساطة كما سبق شرحه في المبحث الأول.

وفي عام 1872 -أي في عهد الشيخ عبدالله أيضاً- عندما استفحل الصراع بين سعود وعبدالله أبناء الأمير فيصل بن تركي آل سعود على حكم القطيف والإحساء، لجأ الثاني إلى الكويت، وأقام بها لفترة مما

1- أحمد بن إبراهيم بن عبده آل مسفر عسيري، العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية والكويت (1373-1402/ 1953- 1982)، رساله ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، مقدمة إلى قسم التاريخ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1435- 2014، ص26-27

أغضب سعود. فأعد حملة للهجوم على الكويت، وعندما وصلت قواته منطقة «الوفرة»[1] الحدودية كان أهالي الكويت مستعدين لملاقاته ومنازلته بقيادة الشيخ مبارك، ولما تبين له ذلك أمر قواته بالعودة إلى نجد[2].

في هذا السياق، خلال القرن التاسع عشر، ارتبطت الكويت ونجد بعلاقات وثيقة مرجعها الجوار الجغرافي، والقرابة بين آل الصباح وآل سعود. وتابع شيوخ الكويت تقلبات الأحوال في شبه الجزيرة، وبناء الدولة السعودية الثانية التي تعرضت لأزمات داخلية بعد وفاة الأمير فيصل بن تركي عام 1866.

تعرضت الدولة السعودية الثانية لاضطرابات وانقسامات عميقة ونشبت الخلافات بين أبناء فيصل بن تركي على الحكم أدت إلى إضعافهم جميعاً. وفي عام 1889، توفي الأمير عبد الله بن فيصل في حائل وخلفه أخوه عبد الرحمن الذي حاول استعادة الرياض من حاكمها الشمري سالم السبهان الذي دان بالولاء لابن رشيد، وانتهت المواجهة بهزيمة جيش عبد الرحمن في معركة حريملاء في أغسطس 1891 [3].

في أعقاب هذه الهزيمة، شعر عبد الرحمن بأن نجداً تضيق به، وأن عليه الاختيار بين أمرين: إما أن يحارب ابن رشيد وهو لا طاقة له على ذلك، وإما أن يخضع له، وهو الأمر الذي لا يطيقه، فلم يبق

1- تبعد عن مدينة الكويت قرابة ستين ميلاً.

2- خلف الشمري، مرجع سابق، ص64.

3- جبران شامية، آل سعود ماضيهم ومستقبلهم (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر،1986)، ص 89.

أمامه إلا الرحيل. نزح الإمام إلى الإحساء، وأقام في مكان عرف باسم عين النجا قرب المبرز. وفي يناير 1890، عرض عاكف باشا متصرف الإحساء -من خلال أحد معاونيه- على الإمام دعم الدولة العثمانية له لاستعادة حكم الرياض في مقابل إعلان الولاء والتبعية للباب العالي، ورفض الإمام عبد الرحمن العرض، وانتقل للإقامة في القطيف. اتجه بعد ذلك إلى البادية وأقام على حدود مناطق قبائل العجمان، ثم قرر بعد ذلك أن يأخذ عائلته إلى مكان أكثر أماناً فاختار واحة «يبرين» التي كانت تسيطر عليها قبائل آل مرة قرب الربع الخالي، ثم أقام في البحرين لمدة أربعة شهور تقريباً في عهد الشيخ عيسى آل خليفة، بعدها انتقل إلى قطر بعد موافقة حاكمها الشيخ قاسم بن ثاني على ذلك وأقام بها ثلاثة شهور. وانتهى الأمر باستقراره في الكويت عام 1892 بعد موافقة الشيخ محمد على استقباله، وقد أقام فيها مع أسرته.

قدم إلى الكويت في البداية النساء والأطفال، وما لبث أن لحق بهم الرجال. ولعب حافظ باشا -متصرف الإحساء- دوراً في تشجيع الشيخ محمد على استقبال الإمام عبدالرحمن وأسرته وفي إقناع السلطات العثمانية بمصلحتها في ذلك، فقد عرف الرجل قيمة آل سعود كخصم قوي لابن رشيد وأنهم قد يعودون مرة أخرى لحكم نجد[1]. وصادفت تلك الجهود هوى في دوائر السلطات العثمانية التي رأت أن «إقامة آل السعود في الكويت، قد تسمح باستخدامهم وقت الحاجة للضغط على آل الرشيد، لضمان استمرار ولائهم لها وتقييد

1- Lesil Mcloughlin: Ibn Saud Founder of a Kingdom، 1 ed (Oxford: Macmillan، 1993)، p. 15.

حركتهم . . وصولاً إلى لون من توازن القوى ، تحتفظ معه الدولة العثمانية بنفوذها في المنطقة»[1] .

ولعل تفضيل الإمام عبد الرحمن للكويت للإقامة فيها يعود إلى الاستقرار السياسي الذي نعمت به واستقلالها مما يجعلها بمنأى عن ساحة الصراعات والمؤامرات التي انتشرت في شبه الجزيرة العربية وقتذاك ، وقربها من نجد ، وبعدها النسبي عن خطر ابن رشيد ، ولجوء العديد من أهل نجد المعادين لحكم آل الرشيد إليها ، والصلات التجارية التي وفرت قدوم القوافل من نجد ، والتي تساعده في التعرف على أحوال نجد وتطوراتها[2] . وهكذا ، فقد مثَّلت الكويت مكاناً مثالياً له يتابع منه تطورات الأحداث في نجد وشبه الجزيرة العربية .

أما الشيخ محمد ، فقد استضاف الإمام عبد الرحمن وأيد جهود آل سعود ، وذلك لأنه اعتبرهم القوة الأكثر قدرة على تحقيق الاستقرار في نجد ، ووقف أعمال السلب والسرقة التي كانت تتعرض لها قوافل التجارة في شبه الجزيرة . ويضيف أحد الباحثين عاملاً ثانياً في حسابات الشيخ محمد وآل الصباح يتعلق بتوازن القوى في شبه الجزيرة العربية ، وأنهم « . . وجدوا في إقامة عبد الرحمن بن فيصل وأهله المطالبين بحكم نجد فرصة لإحداث توازن مع آل الرشيد ، فمجرد بقاء آل سعود في الكويت يعتبر شوكة في ظهر آل الرشيد ، وورقة من الممكن استخدامها في الوقت المناسب لكبح أطماع آل الرشيد إذا ما

1- د. عبد الحميد سليمان، الملك عبد العزيز آل سعود من الثورة إلى الدولة (القاهرة: المنتدي العربي للدراسات والنشر1998) ص 19.

2- بدر فالح عواد العازمي، «الكويت وتأسيس الدولة السعودية الثالثة 1902 - 1932»، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة القاهرة، 2014، ص.13

حاولوا التوسع على حساب الكويت»[1].

ويذكر خير الدين الزركلي أن الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن قدم إلى الكويت، وأنه «جاءها بنساء الأسرة من البحرين. ونزل معهن -قبل حضور أبيه- في دار أعدها ابن صباح (يقصد الشيخ محمد)، مؤلفة من ثلاث غرف»[2]، وقام الحاج عبدالله بن حمد النفيسي وكيل آل سعود في الكويت بالمعاونة في تجهيز المنزل[3]، ووصف الرحالة الإنجليزي آرمسترونج المنزل بأنه «بيت من طابق واحد فيه ثلاث غرف حول فناء الدار. كانت الغرف متدنية وبها شبابيك عليها زجاج عادي، ولكنه مسيج بطريقة محكمة. لقد بني السقف المائل من الخشب الخفيف والمغطى بسعف النخل والمثبت بالطين المضروب»[4].

وكانت الدار هي «بيت ابن العامر» في منطقة سكة عنزة بالقرب من السوق وبجوار بوابة السبعان ومسجد ابن بحر. وفي هذا المنزل، أنجب الأمير عبد العزيز أكبر أنجاله تركي[5] عام 1900 من زوجته وضحى بنت محمد العريعر، كما ولد في نفس المنزل ابنه الثاني

1- عبد الحميد سليمان، مرجع سابق، ص 19.

2- خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز (بيروت: دار العلم للملايين، 1999)، ص 21.

3- خالد عبدالرحمن العبدالمغني، بريد فيلبي «مر من هنا» عام 1918، رسالة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 49، (يناير 2015) ص ص 20 - 22، عمل النفيسي كوكيل لآل سعود في الكويت وأصبح ممثلاً تجارياً رسمياً خلال الفترة 1921 - 1941، وبعد وفاته انتقلت المهمة إلى نجله عبدالعزيز فحفيده فهد حتى استقلال الكويت.

4- ه. ر. آرمسترونج، مرجع سابق، ص47.

5- توفي الأمير تركي الأول وهو في مطلع شبابه عام 1919.

سعود[1] في 15 يناير 1902، وهو نفس العام الذي استعاد فيه الأمير عبد العزيز حكم الرياض، وكان لسعود مرضعة كويتية هي هميان عيسى الحاي زوجة عبد الرحيم الزنكي[2]. عاش الإمام عبدالرحمن وأسرته في الكويت قرابة عشر سنوات، وساعده في إدارة أموره الحاج النفيسي الذي سبقت الإشارة إليه.

والأرجح أنه بحكم اختلاف السن فإن الأمير عبد العزيز لم يكن له علاقه وثيقة بالشيخ محمد. تردد الأمير الشاب على مجلس الشيخ من آن لآخر. ويذكر الزركلي أن عبد العزيز «كان يرى محمد من وقت لآخر ويشعر منه بشيء من الميل إليه ويعجبه فيه تأنقه واستقباله أباه -عبد الرحمن- بما يليق من التكريم عند زيارته له»[3]. وتأثر الأمير الشاب بالبيئة الاجتماعية المحيطة به في الكويت، والتي كانت وقتذاك أكبر ميناء على الجانب الجنوبي من الخليج، ومن خلالها عبرت السلع من الهند والشرق إلى نجد والشام. كانت الحياة في الكويت أقل صرامةً وأكثر انفتاحاً من حياة آل مرة، فأعطته الفرصة لتطوير أفكاره واستطاع أن يتواصل مع رجال من الهند وإيران والعراق وسوريا وتركيا ومن قلب الجزيرة العربية. كما تأثر كثيراً بالشيخ مبارك الذي تولى الحكم عام 1896، وكان يحضر مجلسه الذي كان يَعجُّ بالشيوخ والتجار ورجال الدين والشعراء من

1- الأمير سعود بن عبد العزيز (1902 - 1969)، أصبح ولياً لعهد المملكة العربية السعودية، وتولى الحكم بعد وفاة والده عام 1953.

2- Lesil Mcloughlin: Ibn Saud Founder Of a kingdom، 1ed (Oxford: Macmillan، 1993)، p. 16.

3- خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز (بيروت: دار العلم للملايين، 1985)، ص 70.

الكويت وكل أرجاء الجزيرة العربية، وحضره أيضاً ممثلو الحكومات والشركات الأجنبية وخصوصاً بعد توقيع اتفاقية الحماية مع بريطانيا في عام1899.

وعلى الرغم من تلك الحياة الهادئة التي كانت متاحة أمامه في الكويت، فإن هدف العودة إلى بلاده واستعادة حكمها لم يغادر مخيلته قط. وفي عام 1897، وصلته أنباء بوفاة محمد بن الرشيد وأن سكان جنوب نجد يرحبون بحاكم من آل سعود في المنطقة، فحاول أن يعد خطة لاستعادة الرياض إلا أنه وجد اختلافاً بين قبائل المنطقة بشأن عودة الحكم السعودي، فلم ينفذ خطته[1]. وبعدها بخمس سنوات، انطلق الأمير عبد العزيز في عام 1902 لفتح الرياض واسترداد مجد آبائه وأجداده.

1- K.S. Gwitchell، Saudi Arabia With an account of the Development of Its natural Resources، 3rd ed، (Princeton: Princeton University press، 1958)، pp. 151-152.

المبحث الخامس

التطلعات الأوروبية تجاه الكويت

بحكم أنها ميناء تجاري مفتوح على العالم، كان لشيوخ الكويت علاقاتهم الخارجية، وكانت الكويت محلاً لاهتمام الدول الأوروبية ذات التأثير في منطقة الخليج أو التي تسعى لتوطيد نفوذها فيها.

برزت الأهمية الجيواستراتيجية للكويت في القرن التاسع عشر نتيجة لثلاثة عوامل: إستراتيجي، واقتصادي، وسياسي.

فبالنسبة للعامل الإستراتيجي، يتعلق بموقعها الفريد في الشمال الغربي للخليج، جنوب العراق من ناحية وشمالي الإحساء من ناحية أخرى، فالكويت بذلك هي مدخل الساحل الشرقي للخليج، ومنها يمتد طريق القوافل إلى قلب الجزيرة العربية، ومنها أيضاً يخرج الطريق إلى العراق، وهو طريق تلافي العقبات التي وضعتها السلطات العثمانية في بعض الفترات في البصرة. ويعتبر «جون الكويت» بمثابة مرفأ بحري طبيعي في المياه العميقة ويصلح لرسو السفن الكبيرة أو على الأقل الاقتراب منه، ويتم نقل الركاب والبضائع منها بالقوارب الصغيرة، كما كانت الكويت هي المخرج البحري الوحيد لنجد[1].

وبالنسبة للعامل الاقتصادي، فإنه تعلق بدور الكويت في تجارة

1- د. سلطان صالح الأصقة، مرجع سابق، ص ص -38 39.

منطقة الخليج التي تمت الإشارة إليها في المبحث الثالث، والتي أخذت دفعة في نهاية القرن الثامن عشر بعد حصار الدولة الفارسية للبصرة واحتلالها خلال الفترة 1776 – 1779، فقام فريق من أهل البصرة وتجارها بالهجرة إلى الكويت وتحولت معظم تجارة البصرة مع الهند وبغداد وحلب وأزمير والآستانة إلى الكويت، وتطورت الكويت خلال القرن التاسع عشر كأحد أهم المراكز التجارية في الخليج. وتدل على ذلك، الإشارات التي أوردها بروكس وبالجريف وبيلي ورونكلير، وكذلك كتابات خير الدين الزركلي وأمين الريحاني وحافظ وهبة عن المكانة التجارية للكويت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. واتسم بعضها بقدر كبير من المبالغة مثل إشارة الزركلي إلى «مكانة الكويت العالمية إبان عهد الشيخ محمد بن صباح، وكأن العالم اختُصر بمدينة الكويت»[1].

أما بشأن العامل السياسي، فإنه يشير إلى حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي التي سادت الكويت، فقد كان هو المظلة التي حمت التجارة والتجار. وخلافاً لحالة الصراع على الحكم والحروب التي اجتاحت العديد من إمارات الخليج وشبه الجزيرة العربية، فقد اتسمت الكويت بالاستقرار وانتقال الحكم بشكل سلمي حتى عام 1896.

لذلك، جذبت الكويت اهتمام الدول الكبرى التي اعتبرت السيطرة عليها مفتاحاً لبسط النفوذ في الخليج والدولة العثمانية، وهو ما ظهر بشكل جلي في التقرير الذي أعده الكولونيل المقيم السياسي بلي بعد زيارته الأولى للكويت عام 1863 والذي أشار فيه إلى أهمية الكويت كطريق للتجارة، ووصل إلى القول: «رغم أنني لا أوصي بأي تغيير

1- د. سلطان صالح الأصقة، مرجع سابق، ص 47.

مفتعل للطريق الراهن للتجار إلا أنني أولي اهتماماً كبيراً بالكويت لأغراض المستقبل، فمن المستحيل بأي حال من الأحوال، في رأيي، أن نستبعد إمكانية تحويل الكويت -مع التطور الفعال لتجارة الخليج- إلى نقطة النهاية بالنسبة لسفننا، ومحطة للفحم، ومركز للبرق»[1].

في هذا السياق، حرص شيوخ الكويت على استقلال بلادهم وعدم الدخول في التزامات سياسية أو قانونية مع الدول الأوروبية التي سعت لبسط نفوذها في منطقة الخليج، ومن ذلك عدم انضمام الكويت إلى معاهدة الصلح العامة عام 1820، أو المعاهدة البحرية التي وقّع عليها أغلب شيوخ إمارات الخليج عام 1861. كما سعوا للاستفادة من تنافس الدول الأوروبية بين بعضها أو بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الفارسية، وإن كانوا قد حرصوا على الاحتفاظ بالعلاقة الاسمية مع الدولة العثمانية باعتبارها «دولة الخلافة» و»حاضرة الإسلام»، ولكن هذه الصلة لم تتضمن أن يكون للدولة العثمانية أي وجود عسكري أو إداري على أرض الكويت. فلم يحدث أبداً أن أُقيمت حامية عسكرية عثمانية أو مكتب للجمارك على أرض الكويت. وبحكم انفتاحها التجاري على الخليج والهند والشاطئ الشرقي لأفريقيا فقد كان المتعلمون في الكويت على دراية بمجريات الأمور في أوروبا والعالم. وسجل المقيم السياسي بلي هذه الملاحظة في تقريره عن المناقشات التي جرت معه في مجلس الشيخ صباح الثاني -والد الشيخ محمد- من أن الشيخ وقومه اطلعوا على تلك التطورات في جريدة «أورينتال باريس جازيت»، وهي جريدة

1- د. فتوح الخترش، التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك دراسة وثائقية مقارنة بالمؤرخين المحليين. تأليف ج.ج. سلدانها 1896 - 1904 (الكويت: ذات السلاسل، 1990) ص12 - 13.

عربية صدرت في باريس، ووصلت أعدادها إلى الكويت[1].

تولى الشيخ محمد الحكم في وقت كان التنافس الدولي في الخليج قد تبلور واتضحت معالمه، واستمر طوال حقبة التسعينيات من القرن التاسع عشر. فمن ناحية، أكدت الدولة العثمانية وجودها العسكري في منطقة الإحساء والقطيف، وسعت إلى فرض سيطرتها السياسية على قطر وحاكمها الشيخ قاسم. ومن ناحية ثانية، تزايدت الطموحات البريطانية والألمانية والروسية للحصول على مكاسب سياسية وتجارية في الكويت أو بالقرب منها. وارتبط هذا التنافس بأهمية الموقع الإستراتيجي للكويت الذي جعلها على اتصال وثيق بجيرانها وبالعالم الخارجي، وازدهار حركة التجارة والنقل البحري. وبلغ هذا التنافس ذروته بتوقيع اتفاقية الحماية بين الكويت وبريطانيا عام 1899 في عهد الشيخ مبارك.

لقد شهدت هذه الفترة تحركات متسارعة، وتنافساً بين القوى الأوروبية الكبرى بريطانيا وألمانيا وروسيا على الكويت، حتى إنه ظهر في هذا الوقت تعبير «المسألة الكويتية». وجاء هذا التنافس امتداداً لتغير موازين القوى في أوروبا والعالم، وهو عالم لم يكن أهل الخليج على معرفة وثيقة بتفاصيله وتضاريسه وإن كانوا قد تأثروا به تأثراً بالغاً.

1- د. خليفة الوقيان، الثقافة في الكويت بواكير – اتجاهات - ريادات (الكويت: مكتبة الكويت الأهلية،2007) ص 96

أولاً- بريطانيا

أقام شيوخ الكويت وتجارها علاقات طيبة مع ممثلي الوكالة البريطانية في الهند، حتى إن الوكالة استأجرت أحياناً بعض السفن الكويتية لنقل رسائلها إلى الكويت ومسقط. وظهرت أهمية الكويت التجارية والسياسية في سبعينيات القرن الثامن عشر بسبب وباء الطاعون الذي انتشر في البصرة عام 1773، والذي أدى إلى انتقال أنشطة شركة الهند الشرقية إلى الكويت[1]. كما قدم إليها عدد من تجار البصرة الذين فضّل بعضهم الاستقرار فيها. وما كاد وباء الطاعون ينتهي، حتى بدأ الحصار الفارسي على المدينة الذي قاده كريم خان الزندي[2]، وكان ذلك في عهد دولة نادر شاه عام 1775، وسقوطها لعدة سنوات. وأدى ذلك إلى انتقال جزء من تجارة البصرة إلى الكويت، واتخاذ الكويت مركزاً لنقل بريد الصحراء البريطاني المتجه إلى حلب، واستمر ذلك حتى عام 1779[3].

ومرة ثانية، انتقل نشاط شركة الهند الشرقية إلى الكويت عندما تعرضت الوكالة البريطانية في البصرة لمصاعب وتعقيدات وضعتها السلطات العثمانية، وكان من شأنها إعاقتها عن أداء أعمالها، وذلك

1- تأسست في يناير 1600 بواسطة التجار البريطانيين لتشجيع التجارة، وفي 1623 أنشأت الشركة أول وكالة لها في بندر عباس، وذلك إثر الانتصار الفارسي البريطاني على البرتغاليين عام 1622م. وأسست الشركة وكالة مؤقتة لها في البصرة عام 1723 والتي تحولت إلى دائمة في عام 1763، بعد انتقال وكالة بندر عباس إليها، وأقامت الشركة عدداً من الأنشطة الاقتصادية على طول الساحل، واندلع التنافس بين بريطانيا والبرتغال وهولندا للسيطرة على الخليج.

2- كريم خان الزندي: حكم فارس -1173 1193 كان من رجال نادر شاه، ثم استولى على الحكم بعد وفاته، واتخذ شيراز عاصمة لحكمه.

3- صبري فالح الحمدي، الكويت نشوؤها وتطورها -1750 1871 (لندن: دار الحكمة، 2005)، ص 136.

خلال الفترة 1793 – 1795. وتزامن ذلك مع هجوم عسكري وهابي على الكويت، الأمر الذي جعل حكومة بومباي تقوم بتزويد مركز الشركة الجديد بحراس لحمايته، وشارك هؤلاء الحراس مع أهالي الكويت في صد الهجوم الوهابي وهزيمته عام 1793، وأعلنت رئاسة الشركة وقتذاك أن مشيخة الكويت مستقلة عن السلطة العثمانية[1]. وكان قرار حكومة الهند البريطانية بنقل نشاط الشركة إلى الكويت إدراكاً منها لأهمية موقع الكويت، وكانت موافقة شيخها على استضافة هذه الأنشطة دليلاً على استقلال بلاده، وأن ارتباط الكويت بالدولة العثمانية كان ارتباطاً اسمياً[2]. فلو كانت الكويت تابعة من الناحية الفعلية للدولة العثمانية ما كان يمكن لشيخ الكويت أن يقوم بذلك.

وفي القرن التاسع عشر، أصبحت بريطانيا «سيدة البحار» هي أكثر الدول الأوروبية وجوداً ونشاطاً في الخليج لحماية خطوط مواصلاتها إلى الهند «جوهرة التاج البريطاني»، وعملت على منع أي قوة أجنبية من الاقتراب من تلك الخطوط أو إيجاد موقع نفوذ يمكن من خلاله التأثير عليها وتهديدها.

وإضافة إلى استخدام شركة الهند الشرقية أداة لبسط وجودها ونفوذها التجاري في الخليج، سعت الدبلوماسية البريطانية إلى إبرام اتفاقيات حماية مع إمارات ومشيخات الخليج العربي، وتعيين

1- Mubarak Al – Otabi: The Qawasim and British Control of the Arabian Gulf، Thesis presented for the degree of Doctor of Philosophy، University of Salford، International Studies Unit، 1989، P. 51.

2- لوريمر، مرجع سابق، ص 1507.

ممثلين دبلوماسيين لها في هذه الأرجاء، والذين حملوا لقب الوكيل السياسي Political Agent على مستوى الإمارة أو المشيخة، والمقيم البريطاني[1] British Resident الذي أشرف على عمل هؤلاء الوكلاء أو المعتمدين، وكان يُطلق عليهم «رئيس الخليج» ومقره بوشهر[2]. وفي عام 1858، أصدر البرلمان البريطاني قراراً بنقل تبعية حكومة الهند من شركة الهند الشرقية إلى «التاج»، وبمقتضى هذا القانون قامت الحكومة البريطانية بتعيين حاكم عام للهند كان يلقب بـ«نائب الملكة». والإشارة هنا إلى الملكة فيكتوريا التي تولت العرش ما بين عامي 1837 – 1901.

في هذا السياق، سعت الدبلوماسية البريطانية إلى إيجاد موطئ قدم لها في الكويت. ففي عام 1820، طلبت السلطات البريطانية من الشيخ جابر حاكم الكويت الارتباط بمعاهدة الصلح العامة أو اتفاقيات الهدنة البحرية، وأن ترفع السفن الكويتية راية ساحل الصلح البحري، ولكنه رفض. في هذه الأثناء، ظهرت أهمية الكويت، وللمرة الثالثة قررت السلطات البريطانية في البصرة نقل بعض أنشطتها إلى الكويت. ففي عامي 1821 – 1822 انتقلت المفوضية البريطانية في البصرة إلى جزيرة فيلكا التابعة للكويت بسبب الصعوبات التي فرضتها السلطات العثمانية على نشاطها. واستخلص لوريمر من

1- يشير عدد من المؤلفين إلى هذا المنصب باسم المعتمد البريطاني.

2- شغل هذا المنصب في فترة الدراسة كل من أدل برت سيسل تالبوت في مارس 1891، ثم ستيورت هل جيفري في مايو 1893، وهييز سادلر في يونيو 1893 كقائم بالأعمال، فجمس أدير كروفورد في يوليو 1893، ثم فردريك ألكسندر ولسون في ديسمبر من نفس العام. وكان مالكولم جون ميد هو المقيم الذي بدأت في عهده الاتصالات التي أدت إلى توقيع معاهدة الحماية مع بريطانيا عام 1899.

ذلك أن الكويت لم تكن خاضعة خضوعاً فعلياً للسلطات العثمانية، فلو كان الأمر كذلك ما كان يمكن لشيخ الكويت الموافقة على هذا الإجراء[1].

وأشار تقرير للقنصل الفرنسي في البصرة عام 1839 إلى أن السلطات البريطانية تتفاوض مع شيخ الكويت بشأن إنشاء قاعدة بريطانية في جزيرة فيلكا[2]. ويبدو أن هذه المعلومة كانت جزءاً من التنافس البريطاني الفرنسي على النفوذ، ولا يوجد ما يدعمها.

وفي عام 1841، أبرم الشيخ صباح بن جابر بالنيابة عن والده اتفاقية مع الحكومة البريطانية، وذلك لحفظ الأمن في البحر ضد القراصنة ومكافحة تجارة الرق، ويلاحظ أنه رفض أن تكون الاتفاقية جزءاً من اتفاقية جماعية تبرمها بريطانية مع إمارات الخليج، وطلب أن تكون اتفاقية ثنائية، وتضمنت نصوصاً تستوجب التنسيق مع السلطات البريطانية في مجال الأمن، وحسب قول الشيخ صباح: «إذا -لا سمح الله- قام فرد ما بالاعتداء على رعاياي وأتباعي بحراً فلا أقوم بالانتقام في الحال، ولكن عليّ أن أبلغ المقيم في بوشهر حتى يقوم بإنزال العقاب الضروري بعد التحقق في هذا الموضوع»[3]، وكانت مدة الاتفاقية سنة واحدة على أن يعاد النظر في تجديدها وقتذاك. ولا يوجد ما يشير إلى أن هذه الاتفاقية قد جُدِّدَت بعد ذلك.

وكررت لندن المحاولة، وفي عام 1865 حاولت بعض قطع الأسطول الحربي البريطاني احتلال المحمرة، وذلك إبان الحرب التي نشبت

1- ج. ج لوريمر، مرجع سابق، القسم الثالث، الجزء الثاني، مرجع سابق، 1513.

2- سلوت، مرجع سابق، ص 36.

3- المرجع السابق، ص 35.

بين فارس وبريطانيا، ورست بعض هذه السفن في ميناء الكويت، وقام عدد من قادتها بعرض الحماية البريطانية على الكويت، ولكن الشيخ صباح رفض هذا العرض مبيناً لهم أن مصالح الكويت وأهلها مرتبطة بالدولة العثمانية، وأن قيامه بقبول الحماية سوف يترتب عليه منع رعاياه من السفر إلى المناطق والبلاد التابعة لها، وأن في ذلك ضرراً كبيراً على مصالح بلاده، وعندما رد عليه القائد البريطاني بأن بريطانيا تقدم له بديلاً، وأنه في وسع الكويت أن تتاجر مع الهند، وأن السفن الكويتية تسافر كثيراً بين الموانئ التي تقع تحت النفوذ البريطاني، مضيفاً «فإذا كانت مصالحكم تقتضي عدم قطع علاقاتكم مع الدولة العثمانية فلا بأس بذلك، ولكن نطلب إليك أن تسمح لنا أن نشيد في الكويت لتموين بواخرنا»[1]. وقصد بذلك أن تنشئ بريطانيا بعض المنشآت على الساحل الكويتي لتموين سفنها.

ورفض الشيخ جابر أيضاً الموافقة على هذا الطلب. وإزاء هذا الإصرار على الرفض طلب البريطانيون منه أن يسمح بإقامة مثل هذه الحامية لأي دولة أخرى بما فيها الدولة العثمانية فوعدهم بالنظر في هذا الأمر، وعندما طلبوا منه إعطاءهم «صكاً كتابياً» بهذا المعنى رفض الشيخ واكتفى بوعده الشفهي، وعندما عرف رشيد باشا والي البصرة بما حدث وموقف الشيخ صباح وعدم خضوعه للطلب البريطاني، قام بزيارة للكويت وأبلغ الشيخ صباح رضا الدولة العثمانية عن موقفه.

وفي نفس العام قام المقيم البريطاني في بوشهر لويس بيلي بزيارة الكويت ومعه د. و. ه. كولفيل طبيب المقيمية والملازم ديفز الذي

1- المرجع السابق، ص 119. وكان القائد البريطاني بتعبير نشيد السماح لبريطانيا بإقامة حامية.

كان متخصصاً في تحديد مواقع المدن وفقاً لخطوط الطول والعرض والمترجم عبدالله من أهل الموصل، وذلك على متن باخرة بريطانية. ونزل في ضيافة يوسف بن بدر أحد كبار تجار الخيول في الكويت، وأخبر الشيخ صباح بعزمه على السفر عبر الصحراء متجهاً إلى الرياض، وطلب منه أن يرسل معه بعض رجاله المتمرسين بدروب هذا الطريق فأخبره الشيخ بضرورة التريث حتى يتم الاتصال بالأمير فيصل بن تركي آل سعود لطلب موافقته على الزيارة، وبالفعل وافق الأمير فيصل. وفي يوم 17 فبراير 1865، غادر بلي الكويت متجهاً إلى الرياض، وأرسل الشيخ صباح عدداً من رجاله لحمايته وحراسته في الطريق[1].

ويبدو أن بلي أدرك أهمية الكويت التجارية بحكم صلاحية مينائها، وأنها نقطة الالتقاء بتجارة البصرة، وصلاحيتها لتكون قاعدة لمحطة تلغراف بريطاني ولمستودعات الفحم. وذكر في تقريره للسلطات البريطانية ضرورة وصول البواخر إلى خور عبد الله في طريقها للبصرة، وأن يتم مستقبلاً إنشاء خط حديدي يربطها بالبحر المتوسط[2]. وتم اختيار الكويت على الخليج العربي، والإسكندرونة على البحر المتوسط كنقطة بداية ونهاية لهذا الخط نظراً لما يتمتع به الموقعان من موانئ صالحة يمكن أن تكون نقاط التقاء للمسافرين عبر

1- جدير بالذكر أن بيل لم يتمكن من دخول الرياض، فبسبب احتجاجات رجال الدين على هذه الزيارة وإثارتهم لمشاعر الناس، اضطر الأمير تركي إلى مقابلته خارج سور المدينة. المراجع السابق، ص ص 129 - 130.

يشير لوريمر إلى أن بلي قدم إلى الكويت بالسيارة ووصل إلى الجهراء في 3 مارس عن طريق البصرة، ومن هناك صحبه الشيخ مبارك إلى الكويت. لوريمر، مرجع سابق، القسم الثالث الجزء الثاني، ص 1518.

2- المرجع السابق، ص 1518.

الخط الحديدي[1]، كما أن السيطرة على الكويت سوف تمكن بريطانيا من بسط نفوذها للسيطرة على الساحل الغربي للخليج.

وفي الثلث الأخير من هذا القرن، أصبحت السياسة البريطانية في الخليج متممة لوجودها الاستعماري في مصر والسودان وضماناً لنفوذها في قناة السويس، فقد اتضح أن الطريق البري من الكويت والعراق إلى ساحل المتوسط يمثل أفضل طريق لمواصلاتها البرية. وحيال ذلك، كان السعي لبسط النفوذ البريطاني وفرض الحماية على الكويت.

وكان تقدير حكومة الهند أن ميناء الكويت يعتبر من أفضل موانئ الخليج من الناحية العسكرية. وبعد زيارة بيلي بست سنوات، تبلور المشروع البريطاني بشكل جدي، وذلك كرد فعل على المشروع الفرنسي وافتتاح قناة السويس في 1869. وقام البرلمان البريطاني بتكوين لجنة لدراسة موضوع ربط البحر المتوسط بالخليج العربي، وأكدت اللجنة في تقريرها الأهمية العسكرية والسياسية والتجارية لإقامة هذا الخط، كما ظهرت فكرة ربط الكويت بالإسماعيلية في مصر، ولكن المشروعان لم يريا النور بسبب انخفاض العائد الاقتصادي منهما مقارنة بتكلفة الإنشاء.

وعاد المشروع إلى دائرة الضوء مرة أخرى على يد المقيم السياسي البريطاني ميد الذي تابع تحركات عدد من الدول الأوروبية للحصول على عقود امتياز مد خطوط سكك حديدية إلى الخليج، ورأى

1- ولم تكن فكرة إنشاء هذا الخط الحديدي جديدة ففي عام 1851 حصلت شركة إنجليزية على عقد امتياز بمد خط حديدي بين الكويت والإسماعيلية على خليج الإسكندرونة، ولكن المشروع تعثر في التنفيذ.

أن الكويت هي المكان المناسب لنهاية الخط القادم من بورسعيد أو الإسكندرونة، وذلك لسببين، فهي سوف تدعم وتوسع من حجم التجارة البريطانية مع البصرة ونجد والشام، ولأن الكويت تمثل موطئ قدم لمحاربة القرصنة في الخليج مما يؤدي إلى ازدياد النفوذ البريطاني فيه. وأوعزت السلطات البريطانية لإحدى الشركات التي يمتلكها أرمني للتقدم بهذا المشروع إلى الدولة العثمانية، ولكن السلطان عبد الحميد أدرك أهدافه السياسية ورفضه[1].

وبالفعل، من أبريل 1866 بدأت بواخر شركة الهند البريطانية البخارية تتردد على ميناء الكويت، وكان مبعث ذلك الرغبة في إيجاد بديل للبصرة التي سيطر عليها النفوذ العثماني، وفي أعقاب الدعم الكويتي للحملة العثمانية على الإحساء، طلبت حكومة بومباي البريطانية من ممثليها في البصرة توثيق عرى الصداقة مع شيوخ الكويت، ورأت السلطات العثمانية أن ازدهار الكويت قد يضر بتجارة البصرة[2].

وكرد فعل لهذا التوجه البريطاني، طلب نامق باشا والي بغداد من الشيخ عبد الله وقف تردد السفن البريطانية على ميناء الكويت، وذلك باعتبار أنه يضر بتجارة البصرة، فقام الشيخ بزيارة بغداد وقابل واليها مؤكداً له حسن العلاقات الكويتية العثمانية، وأن تردد السفن البريطانية على ميناء الكويت مرجعه أسباب تجارية محضة. وأبدى الوالي العثماني عدم اقتناعه بهذه الحجة، واستمر في الضغط

1- د. سلطان صالح، مرجع سابق، ص ص -67 70.

2- Arnold. Wilson، The Persian Gulf- An historical Sketch from the Earliest times to the beginning of the Twentieth century، second edition، (London: George Allen& Unwin، 1959) pp. 251.

على الكويت لوقف هذه الزيارات، وهو ما حدث لفترة. ولكن وقف زيارات السفن التجارية لم يعن إنهاء الاتصالات بين الكويت وبريطانيا، يدل على ذلك أنه عندما حاولت السلطات العثمانية تجديد بناء الحصن العسكري في الفاو في عام 1886، شجعت السلطات البريطانية شيوخ الكويت على إبداء اعتراضهم على هذا العمل باعتبارهم ملاكاً لبعض البساتين في الفاو[1].

في هذه الفترة، سعت الحكومة البريطانية إلى بسط نفوذها في الخليج وعلى السواحل المتاخمة له في الشمال والجنوب والغرب. وكانت مستعدة لتغيير أولوياتها وفقاً للظروف، ففي هذه الحقبة دعمت الإمبراطورية العثمانية لمنع مزيد من إضعافها والتدخل في شؤونها الداخلية من جانب الدول الأوروبية. واعتمدت هذه السياسة على تفوق الأسطول البريطاني غير المنازع في البحر الأبيض المتوسط، وأدركت بريطانيا التأثيرات المترتبة على انتهاء نظام بسمارك[2] في ألمانيا والتحالف الفرنسي الروسي عام 1890، والذي كان من شأنه وجود قوة بحرية مناوئة في البحر المتوسط.

اتسمت السياسة البريطانية في الخليج خلال حقبة التسعينيات بالازدواجية، فمن ناحية أولى: سعت إلى بسط نفوذها في إمارات

1- د. نبيل عبد الجواد سرحان، دراسات وبحوث في تاريخ الخليج الحديث وجنوب الجزيرة العربية (بيشة: مصر- مكتبة الخبتي الثقافية، 2006)، ص187. نقلاً عن حسين محمد القهواني، في بحث له بعنوان «المصالح البريطانية في الكويت حتى 1939» نشر في مجلة الآداب، التي كانت تصدر في البصرة، السنة 15، العدد 17، 198، ص ص 134 - 135.

2- أوتو فون بسمارك: من أشهر السياسيين في التاريخ الألماني، تولى منصب المستشارية بولاية بروسيا من عام -1876 1890م، وعمل خلالها لتحقيق الوحدة الألمانية وتطوير مكانة ألمانيا الاقتصادية والسياسية، وذلك من خلال سلسلة من التحالفات والحروب التي كانت منها الحروب الناجحة ضد الدانمارك 1864م، وفرنسا 1870 - 1871م.

الخليج وتوثيق علاقاتها مع حكامها والتعاون معهم كحكام مستقلين عن الدولة العثمانية. ومن ناحية أخرى: اعترفت بالسيادة العثمانية على طول الساحل من البصرة إلى القطيف. وتغير موقعها بشأن العلاقة القانونية بين تلك الإمارات والدولة العثمانية حسب مصالحها.

وفي أبريل عام 1893 -وحسبما ذكر لوريمر- أبلغ السفير البريطاني في القسطنطينية س. فورد وزير الخارجية العثمانية بشكل رسمي أن «حكومة صاحبة الجلالة تعترف بحقوق تركيا في السيادة على طول الساحل من البصرة إلى القطيف». ولم يكن هذا الموقف البريطاني جديداً تماماً، بل كانت له جذور في المراسلات الدبلوماسية البريطانية. فقد أشار إليه المقيم البريطاني كمبال في 1866، وتكرر ذلك في عام 1876 حيث أشار الرائد بريدوكس المقيم البريطاني في بوشهر بأن الكويت والقطيف والعقير «موانئ تركية على الخليج». وفي مايو 1878 اقترحت حكومة الهند البريطانية تعديلاً على هذا الموقف يتضمن التمييز بين السيادة على الأرض وعلى البحر، وأنه «ينبغي الاعتراف بسيادة الباب العالي، من البصرة إلى العقير.. على الأرض فقط، أما في البحر فعلى الحكومة أن تواصل ممارسة نوع من الحماية المشتركة، وأن تطارد أعمال القرصنة إذا لزم الأمر داخل المياه التركية، وأن تتصدى لها أينما ظهرت: سواء كان في البحر أو على السواحل..»[1]. وفي عام 1888 أصدرت الحكومة البريطانية أوامرها لسفنها التي تبحر في مياه الخليج بضرورة الاعتراف «بالحقوق التركية في الساحل العربي»[2].

وتأكيداً لهذا التوجه، ففي 19 سبتمبر عام 1895 عندما قام بعض

1- ج. ج. سلدانها، مرجع سابق، ص 25.

2- ج. ج لوريمر، مرجع سابق، القسم الثالث الجزء الثاني، ص 1521.

القراصنة بالاعتداء على السفينة الشراعية الضخمة (Harpisa) التي كانت ترفع العلم البريطاني في مياه الخليج عند مدخل شط العرب والاستيلاء على حمولتها، لم تعتبر الحكومة البريطانية في الهند والمقيم البريطاني في بوشهر أن شيخ الكويت مسؤول عما حدث، وأن عليه دفع التعويضات التي تُفرض في مثل هذه الحالات لتعويض أصحاب السفن عن الخسائر التي لحقت بهم، محمّلة الحكومة العثمانية مسؤولية ما حدث[1].

وجدير بالذكر أنه ثار نقاش في دوائر وزارة الخارجية البريطانية بهذا الشأن، وبينما كان الاتجاه السائد هو تحميل الدولة العثمانية مسؤولية ما حدث، فقد كانت هناك آراء مخالفة، فرأى القنصل البريطاني في البصرة أن شيخي الكويت والمحمرة هما المسؤولان عن الحادث، وأن باستطاعتهما القبض على الجناة ومحاكمتهم. وفي نفس الاتجاه، كان موقف السفير البريطاني في القسطنطينية الذي رأى أن شيخ الكويت حاكم مستقل لا يتبع العثمانيين إلا تبعية اسمية.

كانت الدبلوماسية البريطانية تتحدث بلسانين، وغيرت مواقفها وفقاً للظروف والمصالح. ولعل أفضل ما يوضح ذلك التغير في رأي اللورد كيرزون نائب الملكة والحاكم العام للهند البريطانية، ففي كتابه عن فارس والمشكلة الفارسية الصادر عام 1892 تحدث عن تبعية الكويت للدولة العثمانية، ولكنه عاد لاحقاً للقول بأنه لا توجد أي دلائل تثبت أن الدولة العثمانية قد مارست سيادتها على الكويت في أي وقت من الأوقات. واستشهد على هذا القول بتقارير القنصل

1- د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، أمراء وغزاة. قصة الحدود والسيادة الإقليمية في الخليج (بيروت: دون ناشر، 1991)، ص 1620.

البريطاني في بغداد والمقيم البريطاني في الخليج اللذينِ أكدا أنه لا توجد دلائل على قيام الدولة العثمانية بممارسة مهام السيادة على الكويت مثل وجود حامية عسكرية أو جمع ضرائب، وأنه لا يوجد اتصال مباشر بين هذه السلطات وأهالي الكويت، مضيفاً أن سكان الكويت لا يحبون العثمانيين[1]. وأكد ذلك أن الرحالة والجغرافيين البريطانيين والأوروبيين أظهروا الكويت في خرائطهم طوال القرن التاسع عشر بلون مختلف عن اللون المُستخدم للإشارة إلى أقاليم الدولة العثمانية، ومنهم بالجريف، وجونستون، وريتر.

وصل الشيخ محمد إلى الحكم في وقت تصاعد النفوذ البريطاني في الخليج، ففي 1891 -العام السابق لتوليه- وقَّع السيد فيصل بن سعيد سلطان مسقط اتفاقية أدخلت السلطنة تحت الحماية البريطانية، وفي عام 1892 وقَّع كل من مشايخ إمارات الساحل المتهادن والشيخ عيسى بن علي شيخ البحرين اتفاقيات مماثلة.

وفي نفس الأسبوع الذي تولى الشيخ محمد فيه الحكم، ظهر عدد من السفن البريطانية بالقرب من البصرة والكويت، واسترعى ذلك انتباه السلطات العثمانية، وأرسل هدايت باشا والي البصرة برقية إلى الصدر الأعظم أشار فيها إلى «.. والجدير بالذكر هو مجيء السفن الاستخباراتية الإنجليزية المتمركزة في الخليج إلى البصرة بالأمس..»[2].

وفي رسالة أخرى من هدايت إلى نظارة الداخلية أشار إلى أن إحدى

1- د. جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص 317.

2- الأرشيف العثماني، رقم الوثيقة: BEO.000215.016076.003 الباب العالي «دائرة الصدارة العظمى - رئاسة الوزارة»، إدارة التلغراف والمكتوبات والمراسلات. انظر ترجمة للوثيقة باللغة العربية في ملحق الكتاب، الوثيقة رقم (3).

هذه السفن زارت الكويت لتقديم واجب العزاء في وفاة الشيخ عبد الله[1]. ويلاحظ هنا، عدم دقة معلومات والي البصرة واختلافها ما بين أن هذه السفن تقوم بمهام استخباراتية، وأنها أتت لتقديم واجب العزاء. وتشير الوثائق الروسية إلى أن زيارة السفن البريطانية للكويت في هذا الوقت تمت بأمر مباشر من نائب الملك حاكم الهند الذي طلب من قبطان السفينة التوجه إلى ميناء الكويت وتقديم واجب العزاء إلى الشيخ محمد، وليس من المقيم البريطاني في الخليج أو حتى الحاكم البريطاني في بومباي[2]، ويشير ذلك إلى الأهمية التي أولاها نائب الملكة والحاكم العام في الهند للكويت في هذه الظروف، وسعيه لتطوير علاقات بريطانيا مع شيخها الجديد.

وفي 8 نوفمبر 1892، بعث وكيل والي البصرة برسالة تلغرافية إلى الصدر الأعظم يخبره فيها بأن القنصل الإنجليزي في البصرة قد قام بالذهاب إلى الكويت يوم 4 نوفمبر ومعه خادم نائب والي البصرة[3]. ورد الصدر الأعظم برسالة تلغرافية تفيد معرفته بهذا الأمر، وأن الهدف من الزيارة كان «التسابق بالخيول»[4]. ويلاحظ هنا أن رئيس

1- الأرشيف العثماني، رقم الوثيقة: BEO.000215.016076.002، ولاية البصرة - إلى نظارة الداخلية. انظر ترجمة للوثيقة باللغة العربية في ملحق الكتاب، الوثيقة رقم (4).

2- غيورغي بوندا ريفسكي، الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ترجمة د. ماهر سلامة (الكويت: مركز دراسات الكويت والجزيرة العربية، 1994)، ص 91.

3- الأرشيف العثماني، رقم الوثيقة: BEO.000090.006691.003، تلغراف (رسالة تلغرافية) خاص للعرض على حضرة الصدر الأعظم رئيس الوزراء. 8 تشرين الأول 1308 - 8 نوفمبر 1892. انظر ترجمة للوثيقة باللغة العربية في ملحق الكتاب، الوثيقة رقم (9).

4- الأرشيف العثماني، رقم الوثيقة BEO.000090.006691.003 :تلغراف (رسالة تلغرافية). انظر ترجمة للوثيقة باللغة العربية في ملحق الكتاب، الوثيقة رقم (10).

الوزراء العثماني أو الصدر الأعظم كان لديه معرفة بالموضوع قبل أن تصل برقية نائب والي البصرة. ويشير ذلك إلى أن السلطات العثمانية استقت معلوماتها عما يحدث في الكويت من مصادر عدة، قَد يكون من بينها القنصل نفسه، فقد جرت قواعد البروتوكول على ضرورة إبلاغ المبعوثين الدبلوماسيين تحركاتهم خارج مقر عملهم لوزارة خارجية الدولة المعتمدين لديها.

وفي عام 1893، وصلت سفينة حربية بريطانية ميناء الكويت لتقديم واجب العزاء للشيخ محمد في وفاة أحد أقاربه، وحمل قائد السفينة خطاب عزاء رسمياً من السلطات البريطانية له[1]. وفي نفس العام، كتب القنصل البريطاني في البصرة النقيب ف. بيل الذي شغل هذا المنصب عامي 1892 - 1893 إلى رؤسائه بضرورة تعزيز النفوذ البريطاني في المنطقة بحيث يمتد من البصرة إلى نهاية الكويت، وأن تعمل السياسة البريطانية على جذب الكويت إليها بعيداً عن الدولة العثمانية، حتى إذا تطلب الأمر أن تقوم القنصلية البريطانية في البصرة بدفع الضرائب التي فرضتها السلطات العثمانية على بساتين النخيل المملوكة لأسرة آل الصباح في منطقة الفاو.

وفي عام 1894، انعقد مؤتمر دولي عن فارس حضره طرخان بك أفندي مندوباً عن الدولة العثمانية، ورفع تقريراً عن مناقشات المؤتمر والتي أفصحت عن تخطيط الدول الأوروبية لبسط نفوذها في الخليج على حساب الدولة العثمانية، ويبدو أن هذا التقرير كان محل دراسة واهتمام من جانب السلطات العثمانية التي كانت تراقب تآكل نفوذها وضعف قدراتها دون أن تتمكن من اتخاذ إجراءات لوقفه. وفي 28

1- سلوت، مرجع سابق، ص87، ومخلد بن قبل رابح، مرجع سابق، ص 188.

فبراير أصدر الصدر الأعظم فرماناً ورد فيه أن طرخان بك أفندي اقترح ضرورة «إخضاع السفن المارة على الكويت ومسقط وخليج البصرة للتفتيش والاحتراز، وضرورة مراقبة هذه السفن»[1]. وكان المقصود بالطبع من هذا الفرمان هو تفتيش السفن الأجنبية، ولكن لا يوجد هناك ما يشير إلى أن السلطات العثمانية نفذت هذا الفرمان.

وفي مارس، وجّه الصدر الأعظم توجيهات إلى عماله في المنطقة بضرورة «اتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة ضد فرنسا في الفاو والبصرة والكويت والبحرين ومسقط ما عدا خليج البصرة. وانتظار التعليمات والتكليفات للمواجهة من جانب مسؤولي الدولة العلية في بعض هذه النقاط والمناطق..»، وأشار نفس التقرير إلى أن الصدر الأعظم تلقى مذكرة من السفارة العثمانية في باريس بتاريخ 5 فبراير 1894 رقم 2647 أفادت بأن الحكومة الإنجليزية «تعتبر المنطقة من شط العرب إلى الكويت ومنطقة البحرين منطقة مستقلة غير تابعة للدولة العثمانية»[2]. وبالطبع، فقد اعتبرت الدولة العثمانية هذ الموقف البريطاني اعتداءً صريحاً على وضعها في الخليج.

وفي قرار مهم وافق الشيخ محمد على استقبال ميناء الكويت لبواخر شركة الملاحة التجارية الإنجليزية الهندية التي قامت بتسيير خطوط بحرية منتظمة لنقل الأفراد والبضائع[3]. وهو الأمر الذي أشار إلى

1- الأرشيف العثماني، رقم الوثيقة: دون رقم، دائرة الصدارة العظمى. انظر ترجمة للوثيقة باللغة العربية في ملحق الكتاب، الوثيقة رقم (25).

2- الأرشيف العثماني، رقم الوثيقة: HR.TH.00138.00034.001، الباب العالي -دائرة الصدارة العظمى- قلم المكتوبات. انظر ترجمة للوثيقة باللغة العربية في ملحق الكتاب، الوثيقة رقم (24).

3- بوندا ريفسكي، مرجع سابق، ص92.

تطور نوعي في العلاقات الكويتية البريطانية، وكان من شأنه تحفظ السلطات العثمانية، وذلك على غرار الأزمة التي حدثت في عام 1866 عندما اتخذت الدولة العثمانية موقفاً مماثلاً واستخدمت أملاك آل الصباح والكويتيين في الصوفية والفاو كأداة للضغط، فقام الشيخ صباح بإرسال نجله الشيخ عبدالله الذي التقى بالمسؤولين العثمانيين والبريطانيين، وانتهت الأزمة بأن طلب الشيخ عبدالله وقف السفن البريطانية عن التردد على ميناء الكويت. وخلافاً لما حدث في المرة الأولى، فإن التحفظ العثماني لم يؤت ثماره، فقد كانت الظروف قد تغيرت وأصبح ميزان القوى في الخليج لصالح بريطانيا بشكل حاسم.

وكان هناك مظاهر أخرى تشير إلى تطور العلاقات بين حاكم الكويت الشيخ محمد وبريطانيا، فقد قام الشيخ بإيداع عوائد التجارة وصيد الأسماك واللؤلؤ في بنك بومباي البريطاني، وليس في أحد البنوك العثمانية، وبلغت هذه الأموال عند وفاته مبلغ 12 مليون روبية، وذلك وفقاً لما ورد في التقارير الدبلوماسية الروسية[1].

وجذب تطور العلاقات البريطانية – الكويتية انتباه القنصل الفرنسي في بغداد، والذي أرسل تقريراً لحكومته في يونيو 1895 حذر فيه من أن حكومة الهند البريطانية تعامل الشيخ محمد كحاكم مستقل ذي سيادة، وأنها تتبادل معه البروتوكولات الرسمية والمراسلات الدبلوماسية.[2] وجدير بالتعليق في هذا الشأن أن تطور العلاقات الكويتية البريطانية في عهد الشيخ محمد يخالف تماماً الصورة التي

1- المرجع السابق، ص 96.

2- سلوت، مرجع سابق، ص 87.

حاولت بعض الكتابات رسمها له بأنه كان قريباً من الدولة العثمانية. والحقيقة أنه لا كان هذا ولا ذاك، وإنما اتبع سياسة أسلافه في السعي للحفاظ على إدارة أمور الكويت بشكل مستقل يخدم مصالح شعبها.

وفي مواجهة تطلعات ألمانيا وروسيا لزيادة نفوذهما في منطقة الخليج تحت ستار تنفيذ مشروع مد خط حديد بموافقة الباب العالي، سعت السلطات البريطانية إلى توطيد علاقاتها بالشيخ محمد، فعرضوا عليه تارة تأجير ميناء في الكويت، وتارة أخرى تطوير العلاقات بين البلدين وتوقيع معاهدة صداقة وتحالف أسوة بتلك التي وقعت مع سلطان مسقط وشيوخ الساحل المتهادن والبحرين، فعرضت عليه في عام 1895 توقيع مثل هذه المعاهدة، وتأسيس علاقات رسمية بين البلدين، فرفض الشيخ هذا العرض[1].

وبرر الشيخ محمد موقفه للإنجليز بأنه «قائمقام عثماني». ومن الواضح أن هذا التبرير مجرد حجة أو ذريعة استخدمها الشيخ محمد في مواجهة العروض والضغوط البريطانية، فلم يكن هناك في مسلكه أو مسلك أسلافه ما يشير إلى التزامهم بسياسات الدولة العثمانية، وأن مواقف شيوخ الكويت كانت مستقلة ونابعة من تصوراتهم لمصلحة الكويت وأهلها. ويؤكد ذلك أن الدولة العثمانية في عهد الشيخ محمد كان قد أصابها الضعف والترهل، وانتشار الفساد وسوء الإدارة واتباعها لسياسات مبنية على معلومات غير دقيقة.[2] ويمكن تفسير موقف الشيخ محمد في ضوء حذر شيوخ الكويت التقليدي، وعدم استعدادهم للانخراط في التزامات قانونية مع بريطانيا. وكان

1- لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث (بيروت: دار الفارابي، ط3، 1985) ص ص -420 421.

2- F. Frederick Anscombe، opcit،. P.91

على التطلعات البريطانية أن تنتظر حتى وصول الشيخ مبارك إلى الحكم في 1896، وتوقيع اتفاقية الحماية في 1899.

ثانياً- ألمانيا

ازدادت التطلعات الألمانية في منطقة الخليج في النصف الثاني من القرن التاسع عشر خصوصاً بعد انتصارها على فرنسا في 1871، وتطلعت إلى زيادة نفوذها في أقاليم الدولة العثمانية والخليج، وبخاصة بعد احتلال بريطانيا لمصر عام 1882، والذي اعتبره السلطان العثماني اعتداء على إحدى الولايات التابعة للدولة.

سعت ألمانيا إلى تحقيق أهدافها من خلال التقارب مع الدولة العثمانية في حقبة الثمانينيات، فقامت بتسليح الجيش العثماني وإعادة تنظيمه، وكان للقائد العسكري فون دير جولتز دور مهم في هذا الشأن. فمع تولي الإمبراطور ولهليم الثاني الحكم، والذي يعرف أيضاً باسم غليوم الثاني في 1888[1]، سعت ألمانيا لتوسيع نفوذها، فقامت بزيادة معاملاتها التجارية مع الدولة العثمانية، وأنشأت في عام 1892 شركة «ونكحوس» لشراء اللؤلؤ والصدف على سواحل لنجة، وتم إنشاء خط ملاحي ألماني لتيسير التجارة بين بحر الشمال وموانئ شرق البحر الأبيض المتوسط، وزار الإمبراطور الألماني الدولة العثمانية والتقى السلطان عبد الحميد الثاني في الأستانة، وكانت هذه الزيارة تدشيناً لمرحلة جديدة من العلاقات العثمانية الألمانية.

وأنشأت ألمانيا عدداً من الخطوط الحديدية منها خط حديد البسفور في وسط الإمبراطورية إلى أنقرة في عام 1891، والذي بلغ طوله 485

1- فلهلم الثاني أو غليوم الثاني: ولد في برلين 1859، توج قيصراً على ألمانيا 1888م.

كيلو متر، وخط حديد أسكى شهر قونية الذي افتتح عام 1896 وبلغ طوله 444 كيلو متر. وكان تنفيذ هذين المشروعين تحقيقاً لاهتمام السلطان عبد الحميد بتوسيع شبكة السكك الحديدية في الدولة، واعتقد أن هذا الأمر له الأولوية على غيره من الأهداف لأسباب عسكرية تتعلق بحماية الأمبراطورية والحفاظ عليها، وأن هزيمة الدولة العثمانية في البلقان عام 1887 كان مرجعه عدم وجود شبكة سكك حديدية لحمل الجنود والمعدات.

وفي هذا السياق، اقترحت السلطات العثمانية مشروع خط سكة حديد أنقرة – بغداد، وتحمست ألمانيا لتنفيذ المشروع، ولكنه واجه معارضة بريطانية شديدة، وذلك لأنه سوف يوفر لألمانيا فُرصة مد نفوذها في الطريق إلى الهند.[1]

كما تم إحياء فكرة مشروع خط سكة حديد يربط بين برلين وبغداد والبصرة أو كاظمة (الكويت)، والذي أثير لأول مرة في عام 1888. وكسابِقه قاومت بريطانيا المشروع بكل السبل الدبلوماسية لوقفه والحيلولة دون تنفيذه، وذلك لإدراكها خطورة هذا الخط من الناحية العسكرية، فقد كان يعطي ألمانيا إمكانية نقل قواتها إلى الهند دون المرور في قناة السويس والتعرض للأسطول البريطاني[2].

ثالثاً- روسيا

ناصبت روسيا العداء للدولة العثمانية بشكل سافر، وأعلن القيصر الروسي في 1877 تبنيه حقوق الشعوب المسيحية الخاضعة للسيطرة

1- ب.ج. سلوت، مرجع سابق، ص ص 75 - 76.

2- السيد رجب حراز، مرجع سابق، ص 184.

العثمانية في منطقة البلقان، وتطلعت إلى منطقة الخليج كمجال للنفوذ والتجارة وإلى الكويت لإقامة محطة لتخزين الفحم. وكانت مياه الخليج تمثل معبراً تصل من خلاله السفن الروسية إلى مضيق هرمز فالمحيط الهندي، وتكون بذلك في موقع يسمح لها بتهديد المصالح البريطانية في الهند.

وابتداءً من خمسينيات القرن التاسع عشر، برز التوجه الآسيوي في السياسية الخارجية الروسية، وفي أعقاب معاهدة التهدئة بين روسيا وكل من ألمانيا والنمسا، أعطت روسيا مزيداً من الاهتمام للعمل في بلاد فارس. واتخذ ذلك شكل ازدياد حجم الأنشطة التجارية وإقامة المشروعات الاقتصادية وإرسال البعثات الطبية وافتتاح قنصليات روسية في مدن أصفهان وسيستان وكرمان شاه وبندر عباس وبوشهر واستراد وتبريز[1].

واستغل الروس التوتر الذي أصاب العلاقات العثمانية البريطانية بسبب احتلال بريطانيا كلاً من قبرص ومصر، فقاموا بخطب ود السلطات العثمانية واستثارتهم ضد المطامع البريطانية في الخليج.

تطلعت روسيا إلى تطوير علاقاتها مع إمارات الخليج بهدف توسيع التجارة معها، وبخاصة مع الكويت لزيادة الأهمية التجارية لمينائها. ومثَّل ذلك تطوراً مهماً، فقد كان تركيز الدبلوماسية الروسية في أغلب سنوات القرن التاسع عشر على بلاد فارس، حيث أنشأت عدداً من القنصليات والمشروعات، ثم فتحت قنصلية لها في بغداد عام 1880. وفي السنوات التالية، قام القناصل الروس في بغداد والبصرة بجهود

1- د. بدر الدين الخصوصي، النشاط الروسي في الخليج العربي -1887 1907، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 18، السنة الخامسة، أبريل 1979.

كبيرة لفتح قنوات اتصال بين روسيا وشيخ الكويت، وبخاصة أن روسيا وقتذاك ربطت بين الشؤون القنصلية والأمور التجارية، وسعت للاستفادة من موقع الكويت التي أصبحت الميناء التجاري الأساسي الذي تعبر من خلاله تجارة شبه الجزيرة العربية تصديراً واستيراداً[1].

ظهر اسم الكويت لأول مرة في المراسلات الدبلوماسية عام 1884 في تقرير أعده «ليف أمجوستوفتش أبارجاردين»، أشار فيه إلى أهمية موقع الكويت ودورها، مما أثار اهتمام رؤسائه. وجدير بالذكر أن أبارجاردين هو أول قنصل روسي في بغداد وصلها في 3 أكتوبر 1880، وقدّم أوراق اعتماده إلى واليها تقي الدين[2].

في هذا الوقت، لم تكن روسيا القيصرية على اتصال مباشر بمجتمعات الإمارات العربية في الخليج وبحكامها، ويدل على ذلك أنه عندما أرسل أبارجاردين إلى نوفيكوف السفير الروسي في القسطنطينية تقريراً يطلب منه توجيهات بشأن مهام عمله في هذا المنصب الجديد، كانت إجابة السفير: «لا نعرف الظروف المحلية التي تدخل في تخصصكم، والتي لا يوجد ممثل (أي ممثل دبلوماسي روسي) فيها حتى الآن، لهذا لا أستطيع أن أمدكم بتعليمات تفصيلية.»[3] وإزاء ذلك، نشط أبارجاردين في جمع المعلومات عن إمارات الخليج من القناصل الأوروبيين في بغداد، وخصوصاً القنصل البريطاني

1- عبد الله الهاجري، «الشيخ مبارك بين التطلعات الروسية والمصالح البريطانية في الكويت 1896-1904م»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 110. ص99.

2- د. صبري فالح الحمدي، مرجع سابق، ص27

3- المرجع السابق، ص 75

والقنصل الفرنسي. كما سعى لجمعها من التجار والشخصيات العامة في بغداد، والتي كانت لها صلات بإمارات الخليج. وكان من شأن التقارير التي أرسلها بشأن الكويت، ازدياد اهتمام السلطات الروسية بالكويت والرغبة في إقامة اتصال مباشر بها.

في عام 1889، تم تعيين بيوتر بونافيدين الذي كان قد عمل كقنصل في إستراباد وتبريز خلفاً لأبارجاردين، وقام بزيارة موانئ الخليج وهو في طريقه بحراً إلى مقر عمله، وتضمنت تلك الموانئ مسقط وبندر عباس وبوشهر والكويت والبحرين والمحمرة. وواصل بونافيدين نشاطه في جمع المعلومات من المصادر المحلية عن أوضاع إمارات الخليج العربي، وتكررت الإشارة إلى الكويت في تقاريره التي رفعها إلى «نيليدوف» السفير الروسي في القسطنطينية[1].

ويبدو أن أنشطة أبارجاردين وبونافيدين قد آتت ثمارها، وفي تقرير لبونافيدين عن أداء القنصلية في عامي 1891 – 1892، سجل أنه «تغيرت طبيعة العمل إلى حد ما. تسلّمنا إمكانية الحصول على المعلومات الصحيحة من بعض أقاليم الفرس وتركيا وسلكنا طريقاً مستقلاً، ولم نعد نعتمد على المصادفة كما كان يحدث من قبل. وقد أصبح باستطاعتنا الانتقال بالتدريج، مع مراعاة الحذر، من دور المراقب غير النشيط إلى المراقب الفعال، بمعنى مواجهة النفوذ الإنجليزي، مما أدى إلى تحسن العلاقات مع السلطات المحلية، التي

1- المرجع السابق. ويشير أحد المصادر إلى النشاط الدبلوماسي الروسي و»الدور السياسي الفعال الذي قاموا به من خلال قناصلهم في المنطقة، وبخاصة الاتصال بشيخ الكويت لعدة مرات» في د. رأفت غنيمي الشيخ «العثمانيون والروس في الخليج العربي. دراسة في العلاقات السياسية بينهما 1878 - 1907»، مجلة الوثيقة (البحرين)، العدد 16، السنة 8 (يناير 1990) ص103.

كانت تتمتع بعناية ودعم القنصلية باستمرار دون الإضرار بكرامتها»[1]. وتشير هذه العبارة إلى أن القنصلية الروسية في بغداد نجحت خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر في إقامة علاقات مباشرة مع شخصيات في إمارات الخليج العربي. وكان ذلك يعكس أيضاً تقدير الدبلوماسي المخضرم في شؤون المنطقة بونافيدين أن منطقة الخليج سوف تصبح أحد أهم مجالات التنافس بين الدول الاستعمارية في العالم، وأن موانئ المنطقة –ومنها ميناء الكويت– سوف تزداد أهميتها الاقتصادية والسياسية [2].

وهناك ما يشير إلى ازدياد الاهتمام الروسي بمنطقة الخليج. ففي ربيع عام 1893، قام مهندس روسي برحلة من «كرمان» و»بندر عباس» إلى «هرمز»، وذلك لبحث طبوغرافية المكان. وفي العام التالي، تم تنسيق روسي – فرنسي بهدف إنشاء خط سكة حديد لربط البحر الأبيض المتوسط بالخليج. وعموماً، فقد اهتم القناصل الروس في بغداد والبصرة بمتابعة الأوضاع في الكويت لازدياد أهميتها كمعبر للتجارة ولموقعها الإستراتيجي.

لم تكن السلطات البريطانية في الخليج غافلة عن هذه التحركات الروسية، وأدركت الخطر الروسي مبكراً. ويدل على ذلك ما ورد في كتاب اللورد كيرزون الذي تمت الإشارة إليه سالفاً من أن منطقة الخليج بمثابة منطقة بريطانية مغلقة ينبغي ألا يسمح لأي دولة بأن

1- د.جينادي جارياتشكين، «من هم القناصل الروس في شبه الجزيرة العربية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين»، مجلة الوثيقة (البحرين)،العدد 46، السنة 23، (يوليو 2004) ص 133

2- سلطان الأصقة، مرجع سابق، ص 74.

تحصل على قاعدة تجارية أو بحرية على سواحلها. وقاده هذا التفكير إلى اعتبار أن السماح لدولة أخرى بالحصول على ميناء في الخليج يعتبر إهانة مقصودة موجهة إلى بريطانيا. وأضاف أن إنشاء ميناء روسي على الخليج «هو حلم الوطنيين المتحمسين من أهل الفولجا»، ولكن إنشاء مثل هذا المرفق سوف يمثل عنصر اضطراب في الخليج، ويهز توازن القوى الذي أقامته بريطانيا بعد جهد جهيد[1].

1- د.سعاد محمد الصباح، مبارك الصباح مؤسس دولة الكويت الحديثة (الكويت: دار سعاد الصباح، 2007)، ص 304.

الخاتمة

عاشت الكويت في القرن التاسع عشر حياة مستقرة، ولم تشهد صراعات أو مشكلات تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى إلى أنها أصبحت مقصداً لطالبي الرزق، واجتذبت أعداداً متزايدةً من النشيطين والنابهين الذين أعطوا دفعة لتطور تجارتها وعمرانها. واستمرت تلك الأوضاع في عهود الحكام الخمسة الذين تولوا إمارة الكويت في هذا القرن؛ وهم الشيوخ: عبدالله الأول، وجابر الأول، وصباح الثاني، وعبدالله الثاني، فالشيخ محمد.

كانت الكويت أسرة واحدة كبيرة، سادتها قيم الشورى والتضامن الاجتماعي والرغبة المشتركة في الحفاظ على أمنها واستقرارها، واستقلالها من تدخل الدولة العثمانية أو الدول الأوروبية الأخرى. وانتقل الحكم من حاكم لآخر في يسر وسلاسة، فقد كان الحاكم الجديد من اختيار سلفه، وقام بمساعدته في إدارة أمور الحكم في حياته. وكان هذا الانتقال يتم عادة في نفس يوم وفاة الحاكم، فيسارع الأعيان وكبار التجار إلى مبايعة نائبه.

ومع بروز أهمية الكويت السياسية والاقتصادية، وازدياد عدد الوافدين إليها من مختلف الجنسيات، وتبلور أهداف العثمانيين والدول الأوروبية في السيطرة ومد نفوذها الفعلي على أرض الكويت، بدأت المشكلات بالظهور في النصف الثاني من العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وراجت الأقاويل والشائعات حول

الاختلافات في داخل الأسرة الحاكمة، وبلغت الأزمة أوجها وتحولت إلى فتنة جارفة انتهت بالأحداث الدامية التي شهدتها الكويت ليلة 25 ذي القعدة 1313هـ، الموافق 7 مايو 1896م. وأدت إلى مصرع كل من الشيخين محمد وجراح، وتم دفنهما في مقبرة «الصالحية»[1] التي كانت قد أنشئت في نفس العام بعد إغلاق المقبرة العتيقة في المدينة[2].

وتعددت الروايات والتفسيرات في التقارير الدبلوماسية، والقصص التي حكاها المعاصرون لتلك الأحداث[3]، بل إنها تناقضت بشكل يجعل المؤرخ الموضوعي يتشكك في كثير من الوقائع التي تروى بشأنها. فالبعض وجّه سهام الاتهام في إثارة هذه الفتنة إلى السلطات البريطانية، والبعض الآخر وجهها إلى العثمانيين والإدارة الفاسدة في البصرة، والبعض الثالث اتهم ابن رشيد وبعض القبائل الغريبة عن الكويت.

فمن أشار إلى السلطات البريطانية، كتب عن القلق البريطاني تجاه الشيخ محمد واعتقادها بميله إلى الدولة العثمانية، مما أدى إلى تشككهم في نواياه. فيذكر لوريمر أن السلطات البريطانية نظرت إلى الشيخ محمد ابتداء من عام 1895 على أنه من الشخصيات غير المرغوب باستمرارها في الحكم وخصوصاً بعد حادثة السفينة «هاربسا» التي أدت إلى ازدياد الشكوك البريطانية تجاه طبيعة العلاقة

1- وعلى مدى السنين، عرفت هذه المقبرة بأسماء هي: مقبرة الصالحية نسبة إلى منطقة الصالحية التابعة لحي القبلة، ومقبرة نايف لقربها من القصر الذي يحمل هذا الاسم، ومقبرة الأمن العام لجوارها لمبنى الأمن العام. أما الاسم الرسمي المسجل في إدارة شؤون الجنائز فهو مقبرة القبلة رقم 8. انظر: محمد معيض عبدالله العازمي، مرجع سابق، ص31

2- أصدر الشيخ محمد أمراً بإغلاقها نظراً لامتلائها بالموتى. المرجع السابق، ص 66

3- انظر على سبيل المثال في: عبد العزيز الرشيد، مرجع سابق، ص ص 138 – 144.

التي ربطت الشيخ بالدولة العثمانية[1]. وتذهب الموسوعة التاريخية الجغرافية في هذا الاتجاه، فتذكر أن السلطات البريطانية عرضت على الكويت فكرة عقد معاهدة للحماية والصداقة في عام 1895، وأنه «عندما رفض الأمير محمد الصباح ذلك العرض تعرض للاغتيال وقتل في 1896»[2].

وساد الاعتقاد بهذا الرأي في دوائر السلطات العثمانية، ففي خطاب من حمدي باشا والي البصرة إلى الصدر الأعظم في يونيو 1896 ورد أنه «حدثت اضطرابات في الكويت على يد القنصلية الإنجليزية..»[3]، ووصلت هذه المعلومات السفارة البريطانية في القسطنطينية، وكتب المستشار القانوني لها ستافريدس بتاريخ 30 يونيو 1896 تقريراً ورد فيه «الاعتقاد السائد في الحكومة العثمانية أن بريطانيا تقف وراء هذا الحدث»[4].

وأوردت بعض المصادر تفسيرات أخرى، فاتهمت محمد بن الرشيد الذي كان خصماً لآل الصباح في إثارة هذه الفتنة. وأرسل عدد من أهالي الكويت برقيات إلى الباب العالي تتهم فيه حكومة حمدي باشا

1- لوريمر، مرجع سابق، الجزء 3، ص 1526.

2- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء الثاني عشر عن العالم الإسلامي (بيروت: إصدار خاص. سن الفيل - القلعة، 1998) ص288. انظر في نفس الاتجاه: د.مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، 1975) ص 69.

3- الأرشيف العثماني، رقم الوثيقة: BEO.000809.060674.003 دائرة الصدارة العظمى – قلم الخطابات، انظر ترجمة للوثيقة باللغة العربية في ملحق الكتاب، الوثيقة رقم (28)

4- File 53/1، 3، 5، 6 A (D1) Koweit [Kuwait] affairs، 1896-1901' [7v] (23/788). Available at: http://www.qdl.qa/en/archive/81055/vdc_100000000193.0x0001bc

Reference IOR/R/15/1/471

والي البصرة بالضعف والفساد وعدم السيطرة على قبائل البادية، وأن بعض البدو تسللوا إلى مدينة الكويت ودبّروا الاضطرابات فيها.[1]

وهكذا تتنوع الآراء والتفسيرات التي تختلط الحقائق فيها بالمغالطات، وتطرح وجهات نظر لا سند لها في الوثائق، ففيها يوجد الشيء ونقيضه، ويعتمد بعضها على روايات وأحداث لم تقع أصلاً بحيث يصبح على الباحث الموضوعي التزام جانب الحذر تجاه أي من هذه الروايات والتفسيرات. وهي نفس النتيجة التي وصل لها المؤرخ الهولندي سلوت بعد مراجعته كافة المصادر والمراسلات الدبلوماسية، فكتب: «لقد تعمدنا هنا وصف الأحداث بأسلوب متحفظ إلى حد ما، فبعض الكتب روت هذه الأحداث بأسلوب مسهب مثير، وهو أمر يجب على المؤرخ أن يبتعد عنه في مثل هذه الأوقات. وهناك عدد كبير من القصص المختلفة حول هذا الموضوع، ولكن ليس هناك تأكيد لما حدث فعلاً، كما لا يمكن للفرد أن يكتب نوعاً من القصص البوليسية، فلا يوجد دليل فعلي يؤيد أياً من هذه الكتابات»[2]. وانتهى سلوت إلى «أن جميع القصص والتفسيرات المختلفة التي تم ذكرها تجعل من المستحيل التوصل إلى استنتاج مقبول عما حدث في الكويت عام 1896»[3].

انتشر خبر وفاة الشيخ محمد في دوائر السلطات العثمانية، وفي تقارير القناصل الأوروبيين إلى حكوماتهم. ويتوقف الباحث أمام إهمال مسؤولي المقيمية البريطانية في بوشهر للحدث، فرغم أن المقيمية

1- سلوت، مرجع سابق، ص 98.

2- سلوت، مرجع سابق، ص 95.

3- المرجع السابق، ص 106.

تلقت تقريراً من البصرة مؤرخاً في 14 مايو بما حدث في الكويت فإنهم لم يخطروا حكومة الهند الشرقية بهذا التطور[1]. وامتد هذا الإهمال إلى السفارة البريطانية في القسطنطينية، فقد أرسل القنصل البريطاني في بغداد تقريراً عما حدث بتاريخ 27 مايو، ولكن السفارة لم تتعامل معه بشكل جاد، ولم ترسله إلى وزارة الخارجية.

ولم تعلم وزارة الخارجية البريطانية في لندن بما حدث في الكويت إلا من خلال تقرير المستشار القانوني لسفارتها في القسطنطينية والمؤرخ في 30 يونيو الذي أشرنا إليه من قبل. وعندما وصل التقرير إلى لندن أرسلته إلى حكومة الهند البريطانية التي لابد أنها اندهشت وانزعجت من إبلاغها هذا الخبر من لندن وليس من المقيم البريطاني في بوشهر أو أحد موظفيها في الخليج. ويبدو أنها أرادت التأكد من صحته، فأرسلت في 3 يوليو السفينة سفنكس لزيارة الكويت، وبالفعل أكد قائدها الكوماندر بيكر صحة هذه المعلومات[2].

خلّف الشيخ محمد خمسة أبناء، هم: صباح[3]، وسعود،[4] وخالد، وعذبي، وعلي، وابنتين هما: سبيكة، ولطيفة. وغادر جميعهم الكويت إلى البصرة في أعقاب وفاة أبيهم، ورافقهم في هذه الرحلة عبد الوهاب الطبطبائي والشيخ محمد بن رابح المغربي.

وبالنسبة لصباح فقد أنجب أيضاً خمسة أولاد، هم: عبد الله،

1- Extract from the Diary of Assistant Political Agent and Consul Bussarah 1896 May 14. National Archive Record، UK، FO 602/2. No.102، 103،104.

2- د.عبد العزيز عبد الغني، مرجع سابق، ص26.

3- صباح بن محمد: الابن الأكبر للشيخ محمد. ولد عام 1875م. وكان رجلاً متديناً محباً لفعل الخيرات، محافظاً على الصلوات جماعة في المسجد لا يتركها لأي سبب طوال العام.

4- سعود بن محمد الصباح: ابن الشيخ محمد بن صباح، ولد 1878م، وتوفي 1933.

وسالم، ومحمد، وجراح، وفاضل، وأربع بنات، هن: شمة، وسبيكة، وهيا، وحصة. وأنجب محمد ثلاثة أبناء، هم: صباح، وسعاد، وسوسن.

رحمة الله على الجميع.. الأموات والأحياء.

قائمة المصادر

كانت المشكلة الأساسية عند إعداد هذه الدراسة قلة المصادر الأولية المتعلقة بهذه الفترة التاريخية، وتناثر المعلومات في عشرات الكتب والرسائل الجامعية، وتضارب المعلومات وتعدد الروايات من مصدر لآخر.

وبالنسبة للمصادر الأولية فإنه لا تكاد توجد وثائق بريطانية بهذا الشأن، والكتب التي جمعت هذه الوثائق الخاصة بالكويت عادة ما تبدأ بعام 1896 مثل كتاب شؤون الكويت (The Affairs of Kuwait 1896 – 1905)، أو عام 1899 مثل كتاب سجلات الكويت (Records of Kuwait 1899 – 1961)، ولعل أهم وثيقة بريطانية بهذا الخصوص هي المذكرة التي أعدها المستشار القانوني بالسفارة البريطانية في إسطنبول في 30 يونيو 1896، والتي تم استخدامها أكثر من مرة في هذا البحث، وتنطبق نفس الملاحظة على الأرشيف الفرنسي والألماني والروسي والمصري.

وخلت المجلات العربية التي كانت تصدر خلال هذه الفترة مثل: المنار، والمشرق، والهلال، من أية إشارات إلى الكويت، كما نهجت جريدة الأهرام المصرية مسلكاً مماثلاً في الوقت الذي اهتمت فيه بنشر أخبار ما يحدث في منطقة الشام والمغرب العربي.

وعلى خلاف ذلك، تضمن الأرشيف العثماني بإسطنبول عدداً

من الوثائق المهمة والتي تم الاعتماد عليها. وتم الاعتماد أيضاً على إسهامات المؤرخين والباحثين الكويتيين، وكذلك الكتب الأجنبية التي غطت هذه الفترة، وذلك للاستدلال على المادة التاريخية المرتبطة بالموضوع.

وبالنسبة للمواقع الإلكترونية، فقد تم حصر عدد 20 قاعدة بيانات إلكترونية تتعلق بتاريخ الكويت، وللأسف فإن أغلبها لا يتضمن سوى فقرات وسطور قصيرة ومكررة عن فترة حكم الشيخ محمد، وتوجد قائمة بهذه المواقع أدناه.

أولاً- الوثائق العثمانية

1. رقم الوثيقة: MKT.MHM.00010.0012{A. بتاريخ 10 تموز 1387 عثماني
2. رقم الوثيقة: MKT.MHM.00740.00010.0024{A. إلى نظارة المالية الجليلة، بتاريخ 22 أغسطس 1387 عثماني
3. رقم الوثيقة: BEO.000215.016076.004 الباب العالي «دائرة الصدارة العظمى – رئاسة الوزارة»- إدارة التلغراف والمكتوبات والمراسلات 17 مارس -1308 17 مارس 1892
4. رقم الوثيقة: BEO.000215.016076.003 الباب العالي «دائرة الصدارة العظمى – رئاسة الوزارة»، إدارة التلغراف والمكتوبات والمراسلات
5. رقم الوثيقة: BEO. 000013.000914.001 خاص بدائرة مكاتبات الصدارة العظمى (الصدر الأعظم)، 5 ذي القعدة 1309 هجري، 19 مايس 1308 عثماني، 31 مايو 1892م، خاص بنظارة الداخلية.
6. رقم الوثيقة: BEO.000215.016076.002، ولاية البصرة، إلى نظارة الداخلية
7. رقم الوثيقة: İ.DH.01296 دائرة الصدارة العظمى – الأمور الداخلية – قلم

المكتوبات

8. رقم الوثيقة: BEO53.003910.001، إلى وزارة الداخلية الجليلة

9. رقم الوثيقة: DH.01296.أ، دائرة الصدارة العظمى

10. رقم الوثيقة: دون رقم، إلى ولاية البصرة الجليلة

11. رقم الوثيقة: BEO.000090.006691.003، تلغراف (رسالة تلغرافية) خاص للعرض على حضرة الصدر الأعظم رئيس الوزراء، 8 تشرين الأول 1308 عثماني الموافق 8 نوفمبر 1892

12. رقم الوثيقة:BEO.000090.006691.002، تلغراف (رسالة تلغرافية)، إلى ولاية البصرة

13. رقم الوثيقة: دون رقم، إلى نظارة المالية - ديوان المحاسبة العمومية.

14. رقم الوثيقة: BEO.000226.016909.001إلى وزارة الداخلية ووزارة المالية الجليلة

15. رقم الوثيقة: Y.MTV.00076.00146.001 مقام ناظر العسكرية

16. رقم الوثيقة: Y.PRK.ASK.00089.00075.006 شفرة الجيش الهمايوني السادس

17. رقم الوثيقة: دون رقم، حضرة الصدر الأعظم

18. رقم الوثيقة:BEO.000284.021296.004 وزارة الخارجية «قلم المكتوبات والخطابات».

19. رقم الوثيقة: دون رقم، دائرة الصدارة العظمى – ولاية البصرة

20. رقم الوثيقة: دون رقم، إلى المجلس الداخلي الجليل للدولة

21. رقم الوثيقة: BEO.000319.023860.001 إلى نظارة الداخلية الجليلة.

22. رقم الوثيقة: دون رقم، الوكالة الجليلة لمجلس الدولة

23. رقم الوثيقة: BEO.000364.027268.003: دائرة خطابات المقام العسكري

24. رقم الوثيقة: BEO.000364.027268.004: دائرة التشريفات
25. رقم الوثيقة: BEO.000364.027268.002 للعرض على صاحب السعادة الصدر الأعظم رئيس الوزراء
26. رقم الوثيقة: HR.TH.00138.00034.001 الباب العالي – دائرة الصدارة العظمى – قلم المكتوبات
27. رقم الوثيقة: دون رقم، دائرة الصدارة العظمى
28. رقم الوثيقة:BEO.000007.000474.002 للعرض على جناب الصدر الأعظم رئيس الوزراء
29. رقم الوثيقة: DH.SFR.00173.00060.001 إلى وزارة الداخلية المعظمة
30. رقم الوثيقة: BEO.000809.060674.003، دائرة الصدارة العظمى - قلم الخطابات.

ثانياً- الكتب

باللغة العربية

1. أحمد الشرقاوي، **أشهر 50 شخصية في تاريخ الكويت** (القاهرة: مركز الراية للنشر والإعلام، 2014)
2. أحمد عبد الغفور عطا، **صقر الجزيرة**، الجزء الثاني (بيروت: مطبعة الحرية، ط 3، 1972)
3. أحمد مصطفى أبو حاكمة، **تاريخ الكويت الحديث 1750 - 1965** (الكويت: ذات السلاسل،1968)
4. أسعد الفارس، **رحالة الغرب في ديار العرب** (الكويت: صقر الخليج للنشر والإعلان، 1997)
5. أمين الريحاني، **ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية** الجزء الثاني، سلطنة نجد

وملحقاتها: الكويت – البحرين - العراق (بيروت: دار الجيل، ط3، 1995).

6. إيف بيسون، **ابن سعود ملك الصحراء - تأسيس المملكة العربية السعودية** (الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، 1999)

7. السيد رجب حراز، **الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب 1840 - 1909** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1970)

8. إيمان محمد الحميدان، **المرأة والوقف.. العلاقة المتبادلة** (المرأة الكويتية أنموذجاً)، (الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، د.ت)

9. باركلي رونكلير، **عبر الأراضي الوهابية على ظهر جمل**، ترجمة منصور محمد الخريجي (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003).

10. بنوا ميشان، **عبد العزيز آل سعود: سيرة بطل ومولد مملكة، نقله إلى العربية عبد الفتاح ياسين**، (بيروت: دار الكاتب العربي، د.ت)

11. ب.ج.سلوت، **مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة 1896 - 1915**، ترجمة السيد عيسوي أيوب (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2008)

12. دون مؤلف، **أطلس الأوقاف في دولة الكويت** (الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، 2013)

13. دون مؤلف، **معجم تراجم وأعلام الوقف. الجزء الأول** (الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، 2014)

14. دون مؤلف، **معجم تراجم وأعلام الوقف. الجزء الثاني** (الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، 2018)

15. جبران شامية، **آل سعود ماضيهم ومستقبلهم** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1986)

16. ج ج لوريمر، **دليل الخليج** 7 أجزاء، طبعة جديدة معدلة ومنقحة أعدها قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر (قطر: دون ناشر أو تاريخ)

17. جمال زكريا قاسم، **نشأة الجمارك الكويتية ودورها في تدعيم سيادة الكويت على منافذها** (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2000)

18. **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الثاني: تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمية والدولية** (القاهرة: دار الفكر العربي، 2001).

19. حافظ وهبة، **جزيرة العرب في القرن العشرين** (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ط 1، 1935).

20. حسام السيد ذكي الإمام شلبي (إعداد)، **دولة الكويت وجمهورية الهند تاريخ من التعاون البناء** (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2018)

21. حمد عبدالمحسن الحمد، **الكويت والزلفي هجرات وعلاقات وأسر** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)

22. **الكويت والزلفي روايات ووثائق وذاكرة زمن** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2011)

23. حمد محمد السعيدان، **تاريخ العلم الكويتي** (الكويت: مطبعة حكومة الكويت،1985)

24. حمزة عليان، **يهود الكويت وقائع وأحداث** (الكويت: ذات السلاسل، 2012)

25. خالد حمود السعدون، **العلاقات بين نجد والكويت 1902 - 1922** (الكويت: ذات السلاسل، 1990)

26. خالد سعود الزيد، **أدباء الكويت في قرنين** الجزء الأول (الكويت: المطبعة العصرية، 1967).

27. خالد فهد الجارالله، **تاريخ الخدمات الصحية في الكويت من النشأة حتى الاستقلال** (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1996).

28. خلف بن صغير الشمري، **المستودع والمستحضر في أسباب النزاع بين مبارك ويوسف الإبراهيم 1896 - 1906** (الكويت: دون ناشر، 2006)

29. خليفة الوقيان، **الثقافة في الكويت بواكير – اتجاهات - ريادات** (الكويت: مكتبة الكويت الأهلية،2007)

30. خير الدين الزركلي، **شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز** (بيروت: دار العلم للملايين،1985).

31. الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز (بيروت: دار العلم للملايين، 1999)

32. راسم رشدي، **كويت وكويتيون. دراسات في ماضي الكويت وحاضرها** (بيروت: دون ناشر،1955)

33. راشد الفرحان، **مختصر تاريخ الكويت** (الكويت: دار العروبة، 1960)

34. رأفت غنيمي الشيخ ود.ناجي عبد الباسط هدهود ود.محمود رمضان، **إستراتيجية الدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي 1869 - 1914** (القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2014)

35. رحيم كاظم محمد الهاشمي، **تجارة الأسلحة في الخليج العربي 1881 - 1914** (دمشق: دار علاء الدين، 2000).

36. زهرة دكسون فريت، **الكويت كانت منزلي** (بيروت: دار الكاتب العربي، 1969)

37. ستانلي ماليري، **الكويت قبل النفط. مذكرات س. ستانلي ماليري الطبيب في البحرين والكويت 1907 - 1947**، ترجمة وتقديم د.محمد الرميحي (دبي: دار مدارك للنشر، ط3، 2012)

38. سعاد محمد الصباح، **مبارك الصباح مؤسس دولة الكويت الحديثة** (الكويت: دار سعاد الصباح، 2007)

39. سلطان فالح الأصقة، **إمارة الكويت في ظل التنافس الدولي في عهد الشيخ مبارك الصباح 1896 - 1915** (الكويت: ذات السلاسل، 2014)

40. سلطان بن محمد القاسمي، **بيان الكويت، سيرة حياة الشيخ مبارك الصباح** (الكويت: دار الكتب والوثائق، 2009)

41. سمير عطا الله، **قافلة الحبر: الرحالة الغربيون إلى الجزيرة والخليج 1762 - 1950** (بيروت: دار الساقي، 1994)

42. سهيل صابان، **الجزيرة العربية. بحوث ودراسات من وثائق الأرشيف العثماني والمصادر التركية** (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2005)

43. سيف مرزوق الشملان، **من تاريخ الكويت** (القاهرة: مطبعة نهضة مصر، 1959).

44. صبري فالح الحمدي، **الكويت نشوؤها وتطورها 1750 - 1871** (لندن: دار الحكمة، 2005)

45. شفاء المهدرس المطيري، **علم الكويت منذ النشأة حتى الاستقلال 1764 - 1761** (الكويت: مركز المخطوطات والتراث والوثائق،1996)

46. طلال سعد الرميضي، **الكويت والخليج العربي في السالنامة العثمانية** (الكويت: مكتبة الكويت الوطنية، 2009)

47. عادل محمد العبد المغني، **تاريخ العملة في الكويت** (الكويت: دون ناشر،1992)

48. عارف مرضي الفتح، **الإيجاز في تاريخ البصرة والإحساء ونجد والحجاز 622 - 1965** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1965)

49. عبد الحميد سليمان، **الملك عبد العزيز آل سعود من الثورة إلى الدولة** (القاهرة: المنتدى العربي للدراسات والنشر، 1998)

50. عبد العزيز حسين، **محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت** (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1960).

51. عبد العزيز الرشيد، **تاريخ الكويت**، طبعة منقحة. وضع حواشيه وأشرف على تنسيقه يعقوب عبد العزيز الرشيد (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1978)

52. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، **أمراء وغزاة. قصة الحدود والسيادة الإقليمية في الخليج** (بيروت: ط2 دون ناشر،1991)

53. **سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي 1858 - 1914** (الرياض: مطبوعات دار الملك عبد العزيز، 1982).

54. السلام البريطاني في الخليج العربي 1899 - 1947 (الرياض: دار المريخ، 1981).

55. عبد الله خالد الحاتم، **من هنا بدأت الكويت** (الكويت: مطبعة دار القبس، 1980).

56. عبدالله يوسف الغنيم، **الكويت قراءة في الخرائط التاريخية** (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1992).

57. حديث الوثائق صفحات من وثائق أسرة العبدالجليل (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2014)

58. عبد المجيد مصطفى، عثمان فيظ الله، **دراسات عن الكويت والخليج العربي** (القاهرة: مكتبة نهضة مصر، 1962)

59. عبدالمحسن عبدالله الخرافي، **مربّون من بلدي** (الكويت: دون ناشر، 1998)

60. النوخذة عبدالوهاب عبدالعزيز العثمان ريادة عائلة.. وتميز إنسان (الكويت: دون ناشر، 2003)

61. عائلة العثمان. مدرسة السفر الشراعي في الكويت (الكويت: دون ناشر، 2003)

62. الأيادي البيض (الكويت: دون ناشر، 2004)

63. عبدالمحسن عبدالله الجارالله الخرافي، **الوصول إلى الأصول خواطر كويتية... في سياق السيرة العائلية، عائلة الجارالله الخرافي** (الكويت: دون ناشر، 2007)

64. التاجر الأسوة في كويت الماضي، الجزء الأول (الكويت: دون ناشر، 2018)

65. عدنان بن سالم بن محمد الرومي (جمع وإعداد)، **علماء الكويت وأعلامها خلال ثلاثة قرون** (الكويت: مكتبة المنارة الإسلامية،1999)

66. غيورغي بوندا ريفسكي، **الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين** (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994).

67. فتوح الخترش، **التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك دراسة وثائقية مقارنة بالمحللين المحليين**. تأليف ج.ج.سلدانها 1896 - 1904 (الكويت: ذات السلاسل، 1990)

68. فيوليت دكسون، **أربعون عاماً في الكويت 1939 - 1969** (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1994)

69. فلادمير لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث** (بيروت: دار الفارابي ط8، 1985)

70. محمد بن إبراهيم الشيباني وبراك بن شجاع المطيري، **جمع وإعداد وفهرسة ودراسة الوثائق الأصلية الكويتية الموجودة في قسم الوثائق** (الكويت: منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق،1994)

71. محمد حسن عبد الله، **الشعر والشعراء في الكويت** (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987).

72. محمد حسن العيدروس، **تاريخ الكويت الحديث والمعاصر** (الكويت: جامعة الكويت 1997)

73. محمد سهيل طقوش، **تاريخ الجزيرة العربية** (بيروت: دار النفائس، 2013)

74. محمد عبد الهادي جمال، **أسواق الكويت القديمة** (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2004).

75. مركز البحوث والدراسات الكويتية (إعداد)، **الكويت والهند**، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2006)

76. مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، الجزء الثاني عشر عن العالم الإسلامي (بيروت: إصدار خاص سن الفيل - القلعة، 1998)

77. مصطفى عبد القادر النجار، **التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي** (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي. جامعة البصرة، 1975)

78. ميمونة الخليفة الصباح، **نمو الكويت الاقتصادي وأهم عوامله خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر** (القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، 1987)

79. الكويت حضارة وتاريخ، المجلد الأول (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1998)

80. نبيل عبد الجواد سرحان، **دراسات وبحوث في تاريخ الخليج الحديث وجنوب**

الجزيرة العربية (بيشة، السعودية: مكتبة الخبتي الثقافية، 2006).

81. ه. ر. ب دكسون، **الكويت وجاراتها** (مكان النشر غير موضح: صحاري للطباعة والنشر 1990)

82. عرب الصحراء، أشرف على الترجمة والنشر سعود بن غانم العجمي (الكويت: دار الصفاة، 1997)

83. هـ. س. آرمسترونج، **عبد العزيز آل سعود سيد الجزيرة العربية**، ترجمة وتقديم: يوسف نور عوض (القاهرة: مطابع الأهرام، 1991)

84. يعقوب يوسف الحجي، **الكويت القديمة صور وذكريات** (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2004)

85. يوسف علي المطيري، **اليهود في الخليج. دراسة في تاريخ الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منذ القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين** (دبي: دار مدارك للنشر، 2011)

86. يوسف بن عيسى القناعي، **صفحات من تاريخ الكويت،** ط5 (الكويت: ذات السلاسل، 1988)

87. يوسف كمال بك حتاته وصديق الدملوجي، **مدحت باشا حياته – مذكراته - محاكمته** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2002)

88. يوسف مرزوق الشملان، **تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1975)

89. يعقوب يوسف الغنيم (تحرير ومراجعة)، **البيت الكويتي القديم** (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2003)

باللغة الإنجليزية

1. Al- Ghanim، Salwa، **The Reign of Mubarak Al- Sabah، Shaikh of Kuwait 1896- 1915**، London1998 ،

2. Anscombe F. Frederick. **The Ottoman Gulf. The Creation of Kuwait، Saudi Arabia، and Qatar**. New York: Columbia University Press1997 ،.

3. Bidwell، Robin. **The Affairs of Kuwait 1896-1905، vol.1 1896-1901**. London: Frank Cass and Company Limited.1971 ،

4. Bush، Briton Cooper. **Britain and the Persian Gulf 1894-1914**. Los Angeles: University of California Press.1967 ،

5. Dickson، H.R.P. **Kuwait and Her Neighbours**. London: George Allen & Unwin Ltd.1956 ،

6. Fattah، Hala Fattah. **The Politics Of Regional Trade in Iraq، Arabia، and The Gulf1745-1900 ،**. New York: State University of New York Press.1997 ،

7. Graves، Philip P. **Briton and Turk**. London: Hutchinson and Company Limited.1941 ،

8. Graves، Philip. **The Life of Sir Percy Cox**. London: Hutchinson & co Ltd، n.d.

9. Kelly، J.B. **Arabia، the Gulf and the West**. London: Weidenfeld and Nicolson.1980 ،

10. Lutsky، V. **Modern History of the Arab Countries**. Moscow: Progress Publishers.1969 ،

11. Marlow، John. **The Persian Gulf in the Twentieth Century**. New York: Frederick A. Praeger.1962 ،

12. McLoughlin، Leslie. **Ibn Saud. Founder of a Kingdom**. London: Palgrave Macmillan 1993.

13. Philby، H. St. John. **Saudi Arabia**. London: Ernest Benn Limited، .1955

14. Rush، Alan. **Al-Sabah: History & Genealogy of Kuwait's Ruling Family 1752-1987**. London: Ithaca Press.1987 ،

15. Wilson، Arnold T. **Loyalties Mesopotamia 1914-1917، a personal and Historical Record**. London: Oxford University Press.1930 ،

16. Wilson، Sir Arnold T. **The Persian Gulf**. London: Gorge Allen.1973،

17. Hala Mundhir Fattah، **The development of the Regional Market of Iraq and The Gulf 1800-1900**. A PhD dissertation submitted to the Department of History، University of California At Los Angles.

18. Lesil Mcloughlin. **Ibn Saud Founder Of a Kingdom**1 ،st edition، Oxford: Macmillan1993 ،

19. Arnold. Wilson: **The Persian Gulf- An Historical Sketch from the Earliest Times to the Beginning of the Twentieth Century**2 ،nd edition، London: George Allen& Unwin.1959 ،

20. Geoffrey E. Ffrench & Allan G. Hill. **Kuwait Urban and Medical Ecology**، Springer – Verlag Berlin.1971 ،

21. K.S. Gwitchell. **Saudi Arabia with an Account of the Development of Its Natural Resources**3 ،rd ed. Princeton: Princeton University press.1958 ،

ثالثاً- الدوريات

باللغة العربية

1. الأب إنستاس الكرملي، «الكويت»، **مجلة المشرق**، السنة السابعة، العدد 10، 15 أيار 1904.

2. بدر الدين الخصوصي، النشاط الروسي في الخليج العربي 1887 - 1907، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 18، السنة الخامسة، أبريل 1979

3. دون مؤلف، «الكويت وشيوخها»، **مجلة المشرق**، السنة الثامنة عشرة، العدد 8، آب 1920.

4. دون مؤلف، «الكويت وأمراؤها»، **مجلة الزهراء**، المجلد الرابع، الجزء الثالث، جمادى الأولى 1346.

5. دون مؤلف، «الحاج أحمد عبد الرزاق الهندي، أشهر مطهّر في الكويت 1877 - 1953»، **الدار**، 5 نوفمبر 2008، متاح إلكترونياً على موقع الدار.

6. دون مؤلف، «حملة مدحت باشا (1871 - 1872)»ـ **مجلة الواحة**، بيرو، العدد 60، سنة 16، شتاء 2010. متاح إلكترونياً على موقع أرشيف مجلة الواحة.

7. دون مؤلف، «ملخص تصريحات الاحتجاج البريطاني على الاختراقات الإقليمية التركية في الخليج وتطمينات الباب العالي 1871 - 1904،» **مجلة الواحة**، بيروت، العدد 60، سنة 16، شتاء 2010، متاح إلكترونياً على موقع أرشيف مجلة الواحة.

8. دون مؤلف، «وثائق عائلة العنجري»، **رسالة الكويت**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 26 السنة السابعة (أبريل 2009)

9. دون مؤلف، «من مصادر نواخذة الكويت في العلوم الفلكية والأنواء»، **رسالة الكويت**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 26، السنة السابعة، (أبريل 2009)

10. دون مؤلف، «قصة الماء في الكويت مقابلة للمرحوم عبداللطيف عبدالرزاق الديين»، **رسالة الكويت**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 51 (يوليو 2015)

11. دون مؤلف «المرشدات البحرية العربية القديمة والمعاصرة، **رسالة الكويت**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 58، (أبريل 2017)

12. دون مؤلف «سوق عبدالله السليمان (من الأسواق المنسية في الكويت)»، **رسالة الكويت**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 63 (يوليو 2018)

13. جيمس هورنيل، (ترجمة مها داود السهلي)، «البحث عن لآلئ سيلان – وقائع يوم من أيام العمل: محن وطرائف»، **رسالة الكويت**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 63 (يوليو 2018)

14. جينادي جارياتشكين، «من هم القناصل الروس في شبه الجزيرة العربية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين»، **مجلة الوثيقة** (البحرين)، العدد 46، السنة 23، (يوليو 2004)

15. حسين محمد القهواني، «المصالح البريطانية في الكويت حتى 1939»، **مجلة الآداب**، البصرة، العدد 17، 1981.

16. حمد محمد القحطاني، «جهود الشيخ مبارك بن صباح في مقاومة الأطماع العثمانية في إمارة الكويت (1313 - 1334/ 1896 - 1915)»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، الكويت، مجلد 30، عدد 119.

17. التطور الإداري في دولة الكويت 1921 - 1963 في **حوليات آداب عين شمس**، العدد 45 (2017)

18. خالد عبدالرحمن العبد المغني، بريد فيلبي «مر من هنا» عام 1918، **رسالة الكويت**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 49، (يناير 2015).

91. «مئة عام على افتتاح مكتب التلغراف في الكويت 1916 - 2016» **رسالة الكويت**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 57 (يناير 2017).

20. رأفت غنيمي الشيخ «العثمانيون والروس في الخليج العربي. دراسة في العلاقات السياسية بينهما 1878 - 1907»، **مجلة الوثيقة** (البحرين)، العدد 16، السنة 8 (يناير 1990)

21. راشد مزيد الصانع، «بيت الشعر»، **رسالة الكويت**، مركز البحوث والدراسات الكويتية مركز العدد 43 (يوليو 2013)

22. شيخة خليل سعيدان، «صيانة الثقافة في الكويت خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين»، **رسالة الكويت**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 62، (أبريل 2018)

23. عبد الله الهاجري، «الشيخ مبارك بين التطلعات الروسية والمصالح البريطانية في الكويت 1896 - 1904 **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد 110، 2010.

24. مبارك الصباح وخزعل الكعبي، عوامل النجاح وتداعيات الانهيار 1896 - 1915، دراسة مقارنة، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، الحولية 33، 2013.

25. عبدالله يوسف الغنيم، «قراءة في وثائق أسرة النصف»، **رسالة الكويت**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد51، (يوليو 2015)

26. مدونات نواخذة الكويت على خرائط الأدميرالية البحرية (الساحل الشرقي للهند نموذجاً)، **رسالة الكويت**، مركز البحوث والدراسات الكويتية العدد 62 (أبريل 2018)

27. علي بن إبراهيم الدرورة، «تجارة الخيل في الكويت 1800 - 1945»، **مجلة الوثيقة** (البحرين)، العدد 46، السنة 23 (يوليو 2004)

28. فتوح الخترش، «تجارة السلاح في عهد الشيخ مبارك الصباح 1896 - 1915» **مجلة المؤرخ العربي**، القاهرة، المجلد الأول، العدد الثاني، مارس 1994.

29. فرحان عبد الله الفرحان «التطبيب: محمد أحمد الغانم عالج الكويت بالمجان»، **جريدة القبس**، 13 فبراير 2009.

30. لويس بلي، «ملاحظات على حقول محار اللؤلؤ في الخليج العربي» ترجمة محمد عبدالله الغنيم، **رسالة الكويت**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 60 (أكتوبر 2017)

31. مخلد بن قبل رابح الحريص، «علاقات الكويت السياسية بالدولة العثمانية 1313 - 1343/ 1896 - 1915»، **مجلة العلوم العربية والإنسانية**، جامعة القصيم، العدد 2، 12، 20، 2012.

32. محمد بن عبد الله السلمان، «الموقف العثماني من تولي الشيخ مبارك آل صباح الحكم في الكويت»، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 43، ملحق 2، الأردن 2016.

33. مصطفى عبد القادر النجار، «البصرة أول قاعدة بحرية للتوسع العثماني في الخليج العربي 1546 - 1869»، **مجلة دراسات تاريخية** الصادرة عن لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق، العدد الثالث، كانون أول / ديسمبر 1980.

34. مصطفى عقيل، «التنافس العثماني – البريطاني حول قطر (1892 - 1902) في ضوء الوثائق الروسية» **مجلة جامعة دمشق**، العدد 65، سبتمبر 1998.

رابعاً- رسائل جامعية

باللغة العربية

1. أحمد بن إبراهيم بن عبده آل مسفر عسيري، **العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية والكويت (1373 - 1402/ 1953 - 1982)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، مقدمة إلى قسم التاريخ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1435 - 2014.

2. بدر فالح عواد العازمي، **الكويت وتأسيس الدولة السعودية الثالثة**، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة، 2014.

3. محمد فؤاد محمد خليل، **التبشير الأمريكي في منطقة الخليج العربي 1890 - 1962**، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس (فرع التاريخ الحديث والمعاصر)، 1996.

4. محمد معيض عبدالله العازمي، **المقابر والشواهد القبرية في الكويت**، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة آل البيت،2016

5. مخلد بن قبل رابح الحريص المطيري، **علاقات الكويت السياسية بالدولة العثمانية 1113 - 1342/ 1701 - 1924**، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم التاريخ بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم، 2012.

6. نايف محمد اقريني العازمي، **الوقف في الكويت. أوقاف قبيلة العوازم نموذجاً**، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة آل البيت، 2018

7. نجاة عبد القادر جاسم، **العثمانيون وشمال شبه الجزيرة العرب 1840 - 1909**، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم التاريخ كلية البنات بجامعة عين شمس، 1976.

8. نوال خلف نعمة حبيب، **تجارة الكويت الخارجية في ظل الحماية البريطانية**

دراسة تاريخية 1899 - 1961، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة، 2014.

باللغة الإنجليزية:

1. Mubarak Al – Otabi. **The Qawasim and British Control of the Arabian Gulf**، Thesis presented for the degree of Doctor of Philosophy، University of Salford، International Studies Unit.1989 ،
2. Ash Rossiter: **Britain and the Development of Professional Security Forces in the Gulf Arab States1921-71 ،: Local Forces and Informal Empire**، Submitted to the University of Exeter as a thesis for the degree of Doctor of Philosophy in Arab and Islamic Studies، February 2014.

خامساً- بحوث على الإنترنت

3. فيصل عبدالله الكندري، وثائق الوقف.. الكويت.. الكتابة.. الأسس والقواعد، متاح إلكترونياً.

المحتويات

إهداء 5
إهداء 7
لماذا هذا الكتاب؟..... 9
المقدمة..... 11

المبحث الأول سيرة حياة 15
أولاً- نشأته وسماته الشخصية..... 18
ثانياً- نهجه في الحكم 26

المبحث الثاني الأوضاع الاجتماعية 37
أولاً- السكان ومظاهر الحياة اليومية..... 40
ثانياً- الصحة 52
ثالثاً- التعليم 58
رابعاً- الأديان والتسامح الديني 70
خامساً- الشعر والشعراء..... 75

المبحث الثالث الأوضاع الاقتصادية 80
أولاً- الأسواق 84
ثانياً- الأنشطة الاقتصادية 91
ثالثاً- التجارة مع الخارج..... 100
رابعاً- تجارة السلاح..... 108

المبحث الرابع العلاقات الإقليمية مع نجد وإمارات الخليج 113
أولاً- الحملات العسكرية 116
ثانياً- العلاقات السياسية مع نجد: 123
المبحث الخامس التطلعات الأوروبية تجاه الكويت 131
أولاً- بريطانيا 135
ثانياً- ألمانيا 152
ثالثاً- روسيا..... 153
الخاتمة 159
قائمة المصادر 165
أولاً- الوثائق العثمانية 166
ثانياً- الكتب 168
باللغة العربية..... 168
باللغة الإنجليزية..... 176
ثالثاً- الدوريات..... 178
باللغة العربية 178
رابعاً- رسائل جامعية 182
باللغة العربية..... 182
باللغة الإنجليزية: 183
خامساً- بحوث على الإنترنت 183

صدر للمؤلفة

الكتب المتخصصة:

1 التخطيط والتنمية في الاقتصاد الكويتي ودور المرأة
2 أضواء على الاقتصاد الكويتي
3 المرأة الخليجية ومشاركتها في القوى العاملة
4 الأوبك: التجربة السابقة والتوقعات المستقبلية
5 السوق النفطي الجديد: السعودية تسترد زمام المبادرة
6 أزمة الموارد في الوطن العربي
7 هل تسمحون لي أن أحب وطني
8 صقر الخليج: عبدالله مبارك الصباح
9 حقوق الإنسان في العالم المعاصر
10 حقوق الإنسان: بين النظرية والتطبيق
11 ماذا تعرف عن حقوق الإنسان؟
12 أوراق في قضايا الكويت (1, 2)
13 أوراق في الاقتصاد الخليجي
14 أوراق في السياسة الدولية
15 أوراق في الاقتصاد السياسي الدولي (1, 2)
16 أوراق في السياسة النفطية (1, 2)
17 مبارك الصباح مؤسس دولة الكويت الحديثة
18 كلمات خارج حدود الزمن
19 تاريخ الشيخ عبدالله مبارك الصباح في صور
20 الكويت في عهد عبدالله بن صباح الصباح
21 مرت السنوات ومازالت كما هي الكلمات
22 وتبقى شجرة الصداقة مثمرة

الإصدارات الشعرية:

1 من عمري
2 أمنيــة
3 إليك يا ولدي
4 فتافيت امرأة
5 في البدء كانت الأنثى
6 حوار الورد والبنادق
7 برقيات عاجلة إلى وطني
8 آخر السيوف
9 قصائد حب
10 امرأة بلا سواحل
11 خذني إلى حدود الشمس
12 القصيدة أنثى والأنثى قصيدة
13 والورود تعرف الغضب
14 رسائل من الزمن الجميل
15 الشعر والنثر.. لك وحدك
16 وللعصافيرِ أظافرُ تكتبُ الشِّعر
17 قراءة في كف الوطن

كانت الكويت أسرة واحدة كبيرة، سادتها قيم الشورى والتضامن الاجتماعي والرغبة المشتركة في الحفاظ على أمنها واستقرارها، واستقلالها. وانتقل الحكم من حاكم لآخر في يسر وسلاسة، فقد كان الحاكم الجديد من اختيار سلفه، وقام بمساعدته في إدارة أمور الحكم في حياته. وكان هذا الانتقال يتم عادة في نفس يوم وفاة الحاكم، فيسارع الأعيان وكبار التجار إلى مبايعة نائبه.

موضوع هذه الدراسة هو الشيخ محمد بن صباح الصباح (1838 - 1896)، وهو الحاكم السادس لإمارة الكويت، والذي تولى حكمها من عام 1892 إلى عام 1896 . أي أنه حكم الكويت أربعة أعوام إلا قليلاً. وتعتبر فترة حكمه من أقصر الفترات التي تولاها أحد شيوخ الكويت خلال القرن التاسع عشر.

والهدف الأساسي من هذه الدراسة تقديم صورة عن حياة الكويت والكويتيين خلال هذه المرحلة من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وعلاقاتها الخارجية التي اهتم بها الشيخ محمد منذ كان الساعد الأيمن لأخيه الأكبر حاكم الكويت الخامس الشيخ عبد الله الثاني (1866 - 1892). وذلك باعتبار أن هذه الفترة هي حلقة الوصل مع فترة حكم الشيخ مبارك شقيقه الأصغر التي امتدت من 1896 إلى 1915.

سعاد محمد الصباح

دار سعاد الصباح
للنشر والتوزيع

978-99906-2-101-3